المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية
و التعليم العالي
و تكوين الأطر
و البحث العلمي

التقرير التركيبي
للبرنامج الاستعجالي

2009 - 2012

جميعا من أجل
مدرسة النجاح

2009 - 2012

"يتعين إعطاء دفعة قوية لبعض القطاعات، قصد الرفع من وتيرة إنجازها.وفي صدارتها كسب الرهان الحيوي للإصلاح العميق للتربية والتكوين، الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة.
وإننا لندعو الحكومة المقبلة لأن تسارع إلى بلورة مخطط استعجالي،لتعزيز ما تم تحقيقه، وتدارك ما فات، من خلال التفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق."

مقتطف من الخطاب الملكي في افتتاح الدورة التشريعية 12 أكتوبر 2007

"وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فلأننا نعتبره المحك الحقيقي
لأي إصلاح عميق؛ ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى، ووجهته الصحيحة،
ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الاستعجالي؛
وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري،لذلك على الجميع
أن ينخرط فيه بقوة،فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي، إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة، وتكريس تكافؤ الفرص."

مقتطف من الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد 30 يوليوز 2008

مدخل

مدخل

يمثل مجال التربية والتكوين رهانا كبيرا في مسيرة تنمية بلادنا، باعتباره أول أسبقية وطنية بعد قضية الوحدة الترابية. ومن هذا المنطلق ، كان لزاما التفكير بعمق في إصلاح منظومة التربية والتكوين، حيث تشكلت منذ سنة 1999 اللجنة الخاصة للتربية والتكوين بهدف بلورة مشروع متكامل لإصلاح المدرسة المغربية، وتوجت أعمالها بتبني الميثاق الوطني للتربية والتكوين كوثيقة مرجعية للإصلاح، حظيت بالتوافق الوطني التام.

وإذا كانت الأهداف والغايات المسطرة في الميثاق، الذي انطلق تفعيله منذ سنة 2000، تعبر عن انتظارات ومطالب المجتمع المغربي؛ إلا أنه بالرغم من إشراف العشرية الأولى للإصلاح على نهايتها، ومع اعتبار الاهتمام الخاص الذي حظي به قطاع التربية والتكوين من مختلف الهيئات المجتمعية، و المجهودات المبذولة والإنجازات الملموسة في العديد من المجالات، فإن عددا من الاختلالات والانتظارات مازالت قائمة.

وأمام هذه الوضعية المفارقة، تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه الافتتاحي للدورة التشريعية لخريف سنة 2007، بإعطاء تعليماته السامية للحكومة الجديدة لبلورة برنامج استعجالي، يتغيأ تسريع وتيرة إنجاز الإصلاح خلال الأربع سنوات المقبلة. وهكذا، تم الالتزام بتقديم خارطة طريق تحدد، بصفة دقيقة وملموسة، برنامج تسريع وتيرة إنجاز إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وضمن هذا السياق، وضعت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي برنامجا استعجاليا طموحا ومجددا، يمتد على مدى أربع سنوات، يمتح مرجعيته من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ويروم إعطاء الإصلاح «نفسا جديدا».

وقد تزامن تهيء البرنامج الاستعجالي، مع إصدار المجلس الأعلى للتعليم سنة 2008 للتقرير الوطني الأول حول حالة منظومة التربية والتكوين وآفاقها، والذي اعتمدت خلاصاته، وتوصيات مناقشاته، كوثيقة مرجعية في صياغة البرنامج الاستعجالي، الذي يتمحور حول المجالات الأربعة التي اعتبرها التقرير ذات أولوية حاسمة، ودعا إلى بلورتها في الميدان.

وسعيا إلى تحقيق فعالية قصوى لهذا البرنامج، تم تبني منهجية عمل جديدة، تتجاوز صيغ التدبير السابقة، وتعتمد خمسة مكونات أساسية تتدرج كالتالي:

• تحديد برنامج طموح ومضبوط في أدق تفاصيله: يتضمن تحديد مجالات التدخل، مع تدقيق المشاريع، وبلورة مخططات العمل، وضبط

الجدولة الزمنية للإنجاز، وتوفير الموارد التي ينبغي تعبئتها؛

• اعتماد نهج تشاركي: يرتكز على إشراك مجموع الفاعلين الأساسيين داخل منظومة التربية والتكوين

في إنجاز وتطبيق البرنامج الاستعجالي؛

• الانخراط القوي للفاعلين في الميدان: لضمان تطبيق الإجراءات المحددة بصورة تعتمد مبدأ القرب، بغاية إعطاء النفس الجديد للإصلاح بعدا عمليا وملموسا؛

• وضع عدة للتتبع عن قرب: تسمح بالمواكبة الدقيقة لكل العمليات المرتبطة بتطبيق البرنامج الاستعجالي.

• وضع أرضية لتدبير التواصل والتعبئة: لتحقيق التغيير المنشود على كل مستويات المنظومة ضمانا لانخراط الجميع.

و تقدم هذه الوثيقة صيغة تركيبية لمكونات مشاريع البرنامج الاستعجالي لتسريع وتيرة الإصلاح،التي تعتمد مقاربة منهجية، تتمفصل في مشاريع، تمت هيكلتها في جدادات مبسطة، تتضمن ثلاثة مكونات :

• تذكير بالمبادئ الموجهة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين وبأهم المكتسبات المحققة؛

• استعراض مختلف المشاريع المحددة والتدابير الخاصة بها، بعد التذكير بأهم عناصر تشخيص الوضعية الراهنة؛

• تقديم العدة التدبيرية والإجراءات اللازمة لضمان قيادة المشاريع عن قرب، في مرحلة الإنجاز.

I – المبدأ الموجه للبرنامج الاستعجالي وأهدافه الرئيسية :

يرتكز البرنامج الاستعجالي على مبدأ جوهري موجه، يقوم على: جعل المتعلم في قلب منظومة التربية والتكوين ، وتسخير باقي الدعامات الأخرى لخدمته،من خلال توفير:

- تعلمات ترتكز على المعارف والكفايات الأساسية التي تتيح للتلميذ فرص التفتح الذاتي؛
- مدرسين يعملون في ظروف مواتية وعلى إلمام واسع بالطرائق البيداغوجية اللازمة لممارسة مهامهم؛
- تجهيز وتأهيل مؤسسات تعليمية ذات جودة ،توفر للتلميذ ظروفا تربوية مناسبة لتحقيق تعلم جيد.

وانسجاما مع التوجهات التي حددها تقرير المجلس الأعلى للتعليم لسنة 2008، يقترح البرنامج الاستعجالي خطة عمل تتوخى تحقيق أربعة أهداف أساسية، تمثل مجالات التدخل ذات الأولوية، وهي :

1. التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15سنة: وربط ذلك بتعميم التعليم الأولي.

مما يتطلب تطبيق قانون الإلزامية، عبر مقاربة إرادية تتيح إمكانية تمدرس الأطفال البالغين 6 سنوات، بنسبة تقارب 100%، مع ضمان استمرار تمدرسهم إلى حين بلوغهم 15 سنة من العمر، على الأقل.

ولهذه الغاية، سيتم تدقيق مفهوم العرض التربوي الخاص بالتعليم الإلزامي وتفعيل كل الدعامات، الكمية منها والنوعية، من خلال جملة من الإجراءات والتدابير العملية،تتعلق بتنمية العرض في مجال التعليم الأولي،و بتوسيع الطاقة الاستيعابية للمدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية، لتغطية مجموع التراب الوطني.

و إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية، قصد توفير ظروف ملائمة للتعلم، وبلورة تدابير كفيلة بإعمال مبدأ تكافؤ الفرص لفائدة «المقصيين» من المنظومة التربوية (الفتيات، والأطفال ذوي الحاجات الخاصة، والأطفال في وضعية هشة...)،وكذا باعتماد مقاربة فعالة لضمان النجاح المدرسي، ومحاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة، والارتقاء بالرياضة المدرسية والتربية البدنية، والعمل على مراجعة المناهج وتطوير العدة البيداغوجية لتحسين جودة التعلمات، وإدماج تكنلوجيات الإعلام والاتصال في سيرورة التعلمات،مع الاهتمام بتحسين مردودية نظام التقويم والإشهاد، و دعم جودة الحياة المدرسية ،الذي يتطلب وجوبا الاهتمام بالصحة المدرسية وتوفير الأمن الإنساني بالمؤسسات التعليمية.

2. حفز روح المبادرة والتفوق في المؤسسة الثانوية وفي الجامعة:

فأهمية تفعيل مبدأ إلزامية التمدرس إلى حدود سن 15، تفرض تشجيع التمدرس وتنميته، إلى ما بعد هذه السن، على مستوى الثانوي التأهيلي والتعليم العالي، من خلال اتخاذ التدابير الضرورية لتأهيل العرض التربوي في الثانوي التأهيلي، وتشجيع التفوق به، وتحسين العرض في التعليم العالي، لأجل تسهيل عملية الالتحاق به ، والارتقاء بالبحث العلمي.

3. مواجهة الإشكالات الأفقية للمنظومة التربوية: من خلال دعم كفاءات الأطر التربوية، وتمكينها

من تأطير جيد، وإعادة الاعتبار لمهنة التدريس، مما يستدعي تعزيز آليات التأطير والتفتيش التربوي بالتعليم المدرسي، وترشيد تدبير الموارد البشرية،و إرساء حكامة مسؤولة، تضمن قيادة فعالة للمنظومة، وتستشرف حسن التخطيط،وإدماج مقاربة النوع، تجسيدا لقيم الإنصاف والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى واجب وضع نظام معلوماتي عصري وناجع لتدبير المنظومة.

كما يمثل التحكم في اللغات، باعتباره عنصرا أساسيا في النجاح المدرسي والاندماج المهني، إشكالية أفقية حاسمة، أضحى الانكباب على معالجتها من المسائل الملحة اليوم، من خلال تحديث أساليب تعلم اللغة العربية ، وإتقان اللغات الأجنبية، والارتقاء بتدريس اللغة الأمازيغية.

ويتحتم كذلك، وضع نظام ناجع للإعلام و التوجيه التربوي، يضمن الانسجام بين مخرجات المنظومة وحاجيات التطور الاقتصادي والعلمي وسوق الشغل.

4 . **توفير وسائل النجاح** : والتي تتطلب ترشيد الموارد المالية وضمان استدامتها، وتدشين ورش كبير للتواصل والتعبئة حول المدرسة، من خلال اعتماد استراتيجية تواصلية محكمة، تواكب البرنامج الاستعجالي.

و تضمن تعبئة وانخراط الفاعلين والشركاء ، حيث سيتم تطوير وتنويع آليات التواصل،لتشمل مختلف الفئات المستهدفة، والفضاءات التربوية و المؤسسية، والعمومية.

وعطفا عليه، فإن تحديد دوائر الانخراط، كما هو مبين في الرسم البياني أسفله، سيكفل استيعاب أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين ، و ضمان مأسسة الالتزام والتعاقد مع كل الفاعلين والشركاء .

المسار المتدرج لإشراك وانخراط جميع الأطراف المعنية

دوائر الانخراط **الأطراف المعنية**

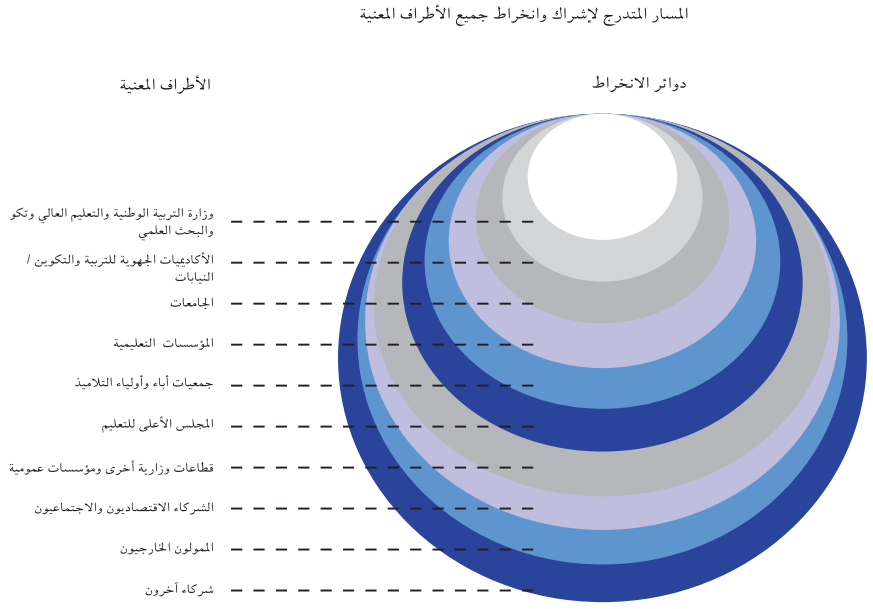

ويبقى نجاح تنفيذ البرنامج الاستعجالي رهينا بتوفر **شرطين أساسيين** :

1 . التغيير العميق لأساليب التدبير: يقتضي إصلاح المنظومة إرساء ثقافة التدبير المرتكز

على النتائج والتعاقد والمحاسبة،و اعتماد نهج تدبيري حديث،يضمن تحديد الأهداف وصياغتها بدقة ووضوح، وتحديد المسؤوليات، وتسطير برامج عمل محددة للمسؤولين، ومنحهم وسائل بلوغ وقياس الإنجازات، وتبادل المعلومات، على مختلف المستويات: الإدارة المركزية، الجامعات، الأكاديميات، النيابات، والمؤسسات التعليمية.

و يعتبر عامل السرعة في إحراز نتائج ملموسة، عنصرا حاسما للحيلولة دون تعثر المشاريع، وفقدان الحافز لدى الفاعلين والمستفيدين. ومن شأن الفعالية والسرعة في إنجاز المشاريع، أن تؤدي، إلى إضفاء مصداقية أكبر للبرنامج مع الشركاء،وبالتالي،ضمان التزام الشركاء، ودعمهم لإنجاز مشاريع البرنامج الاستعجالي.

وتحقيقا لهذه الغاية، سيعتمد تنفيذ البرنامج الاستعجالي، على **نهج مبتكر**، يشكل **قطيعة** مع الممارسات السابقة، ويقوم على بلورة **مقاربة جديدة**، تتلخص أهم مقوماتها كالتالي :

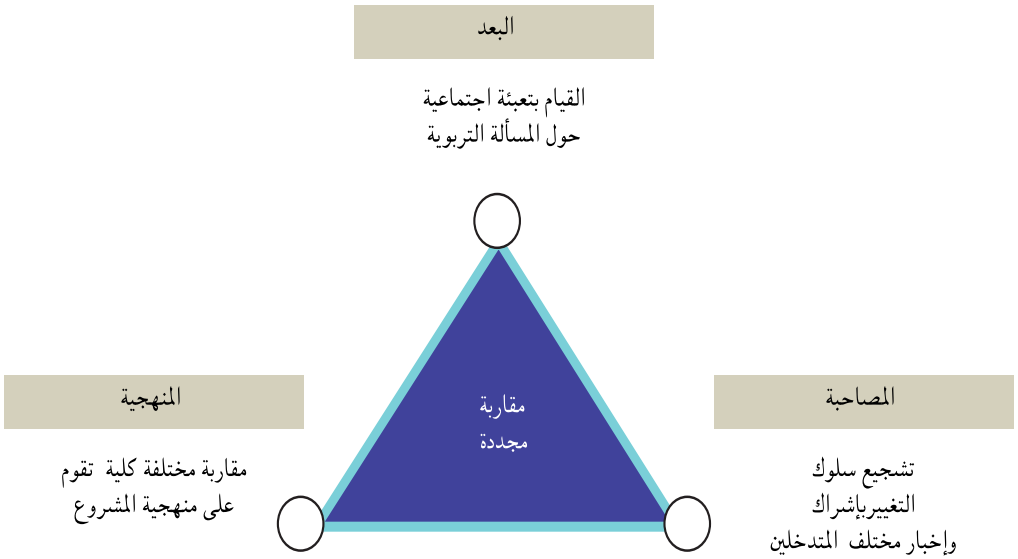

وبغية إدماج متطلبات الأجرأة منذ البداية، فإن التدابير المقترحة في البرنامج الاستعجالي، قد تم تنظيمها في شكل **مشاريع منسجمة ومتجانسة**، تستجيب لأهداف مشتركة، تمت ترجمتها إلى خطط عمل محددة. ومن شأن اعتماد المقاربة بالمشروع، أن يتيح تنفيذ البرنامج الاستعجالي، على نحو منسق وعملي ومتحكم فيه.

2 . **وضع عدة متينة لقيادة مراحل تنفيذ مقتضيات البرنامج الاستعجالي:** للحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تأخيرات وتعثرات وإكراهات محتملة، في التنفيذ وبلوغ الأهداف والنتائج المنتظرة، ينبغي أن يضمن نظام القيادة، بالخصوص، تحقيق قدر كبير من التفاعل في عملية صنع القرار، لضمان استمرارية تنفيذ البرنامج بشكل متواصل. وسيتم في هذا الشأن، وضع مجموعة من الأدوات والمؤشرات اللازمة، للتتبع الدقيق لعملية إعمال البرنامج، كما ينبغي عدم التردد في توفير الموارد البشرية والمالية، التي تضمن فعالية هذه العدة ونجاعتها.

II. البرنامج الاستعجالي 2009-2012 : 27 مشروعا مندمجا ومتكاملا لتسريع وتيرة الإصلاح:

تم تحديد 27 مشروعا ، تنتظم في أربعة مجالات، يفصلها الجدول التالي:

المجال الأول : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة (13 مشروعا)

E1.P1 : تطوير التعليم الأولي.

E1.P2 : توسيع العرض التربوي للتعليم الإلزامي.

E1.P3 : تأهيل المؤسسات التعليمية.

E1.P4 : تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي.

E1.P5 : محاربة التكرار والانقطاع عن الدراسة؛

E1.P6 : الارتقاء وتطوير التربية البدنية و الرياضة المدرسية؛

E1.P7 : إنصاف الأطفال والجماعات ذوي الاحتياجات الخاصة؛

E1.P8 : تطوير العدة البيداغوجية؛

E1.P9 : مراجعة المناهج؛

E1.P10: إدماج تكنولوجيات الإعلام والتواصل في سيرورة التعلمات؛

E1.P11 : تحسين نظام التقويم والإشهاد؛

E1.P12 : تحسين جودة الحياة المدرسية؛

E1.P13: دعم الصحة المدرسية و الأمن الإنساني.

المجال الثاني : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة (4 مشاريع)

E2.P1 : تأهيل العرض التربوي بالثانوي التأهيلي.

E2.P2 : الارتقاء بالتميز.

E2.P3: تحسين العرض التربوي في التعليم العالي.

E2.P4 : الارتقاء بالبحث العلمي.

المجال الثالث : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين (7 مشاريع)

E3.P1 : تعزيز كفاءات الأطر التربوية؛

E3.P2 : تعزيز آليات التأطير والتفتيش بالتعليم المدرسي؛

E3.P3 : ترشيد تدبير الموارد البشرية ؛

E3.P4: الحكامة ، التخطيط ومقاربة النوع؛

E3.P5: وضع نظام معلوماتي عصري وناجع؛

E3.P6 : دعم التحكم في اللغات؛

E3.P7 : وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه.

المجال الرابع : توفير وسائل النجاح (3 مشاريع)

E4.P1 : ترشيد الموارد المالية وضمان استدامتها.

E4.P2 : التعبئة والتواصل حول المدرسة.

E4.P3 : تطوير التعليم الخصوصي.

كما ستنكب الوزارة، بتنسيق مع الهيئة الوطنية للتقويم التابعة للمجلس الأعلى للتعليم، على إنجاز تقييم شامل لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وذلك عبر إعمال تقويم شامل، لحصيلة ما تم إنجازه منذ سنة 2000، باعتماد مؤشرات ملائمة، وسيرورة مضبوطة، ومعطيات موضوعية ذات مصداقية.

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة

يمثل تعميم ولوج الأطفال إلى التعليم، والاحتفاظ بهم في المنظومة التربوية، حتى نهاية مرحلة التمدرس الإلزامي، رهانا كبيرا بالنسبة لإصلاح منظومة التربية والتكوين.

وعلى الرغم من التقدم الواضح المسجل في السنوات الأخيرة،إلا أن أعدادا كبيرة من الأطفال لا تلتحق بالمدرسة، أو تغادرها قبل بلوغ سن الإلزامية، كما يسجل ارتفاع نسبة التكرار بشكل كبير، حيث تراوحت نسبتها سنة 2006 ما بين 12.7% في السلك الابتدائي و 16.9% في السلك الثانوي الإعدادي.

أمام هذه الوضعية غير المقبولة، أضحى من المستعجل، مضاعفة الجهود من أجل جعل مبدأ إلزامية تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و15 سنة، كما حددها الميثاق ، واقعا فعليا، وهو ما يتطلب ضمان مقعد لكل طفل بلغ سن التمدرس الأولي من جهة، ومحاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة من جهة أخرى.

ولتحقيق هذه الأهداف، تم تحديد عدد من الدعامات والتدابير المندمجة والمتكاملة، تصنف كالتالي:

• تطوير العرض التربوي للتعليم الأولي، الذي يسهم بصورة كبيرة في الاحتفاظ بالتلاميذ، وفي محاربة الفشل الدراسي، إضافة إلى أن هذا العرض ينعكس بصفة إيجابية، على النمو النفسي والمعرفي للطفل.

• توسيع التغطية المجالية والطاقة الاستيعابية للمؤسسات الابتدائية والثانوية الإعدادية، قصد توفير مقعد مدرسي لكل طفل، وتقريب المدرسة من المتعلم.

• الحرص على تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات المدرسية، لتوفير ظروف ملائمة للتعلم .

• ضمان تكافؤ الفرص، بتجاوز الحواجز السوسيو اقتصادية أو الجغرافية لعدم الالتحاق بالمدرسة أو الانقطاع

عن الدراسة؛ من خلال توفير الداخليات والمطاعم المدرسية والنقل المدرسي ومختلف أشكال الدعم المادي.

• وضع خطة فعالة لمحاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة.

• الارتقاء بالرياضة المدرسية والتربية البدنية،حتى تساهم في دعم الصحة البدنية والنفسية للتلميذ.

• إنصاف الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،وضمان شروط تمدرسهم وإدماجهم داخل المنظومة:

• تطوير العدة البيداغوجية، و مراجعة المناهج ،لتحسين جودة التعلمات.

• إدماج تكنلوجيات الإعلام والاتصال في سيرورة التعلمات، ضمانا لتحديث طرق التدريس، ودعم إنتاج واستعمال المضامين الرقمية.

• الاهتمام بتحسين مردودية نظام التقويم والإشهاد، لتطوير أداء ومردودية المنظومة التربوية.

• تحسين جودة الحياة المدرسية،مع الاهتمام بالصحة المدرسية وتوفير الأمن الإنساني بالمؤسسات التعليمية.

وقد هيأ البرنامج الاستعجالي 2009-2012 بخصوص كل دعامة من الدعامات المذكورة، عدة عملية وشاملة تنشد التحقيق الفعلي، على المدى القصير، لإلزامية التمدرس إلى غاية بلوغ سن 15على الأقل.

المجال الأول
التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P1 : تطوير التعليم الأولي

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

جعل الميثاق الوطني للتربية والتكوين من تعميم التعليم الأولي، لفائدة الأطفال ما بين 4 و5 سنوات، هدفا رئيسيا لإصلاح المنظومة التربوية.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

على الرغم من الطموح الذي تضمنه الميثاق، فإن العرض التربوي في التعليم الأولي، يكاد ينفرد به قطاع التعليم الخاص: (الكتاتيب القرآنية والمؤسسات العصرية)، وهذا العرض الذي يظل محدودا، يتوزع على مجموع التراب الوطني، بصورة غير متوازنة، كما ونوعا.

وفي هذا السياق، تم رصد العديد من المشاكل والعقبات، منها :

• ضعف التمدرس بالتعليم الأولي، خاصة في العالم القروي، حيث لا تتعدى نسبة الأطفال المدرسين في سن 4 و 5 سنوات 59,7% (منهم 28,5% فقط من الإناث في العالم القروي). كما أن نسبة 80% منهم، تتابع دراستها في الكتاتيب القرآنية المنتشرة بالعالم القروي، والتي لا يشكل المضمون التربوي بها، عرضا عصريا حقيقيا؛

• نقص في البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية : حيث لم يكن المغرب سنة 2005-2006 يتوفر إلا على 42.402 فصلا للتعليم الأولي تحتضن 705.000 طفلة وطفل من بين ساكنة في سن ما قبل التمدرس، تناهز 1,2 مليون من الأطفال؛

• تعدد المناهج الدراسية في التعليم الأولي، سواء على مستوى اختيار المضامين والأنشطة، أو على مستوى الطرائق والوسائل الديداكتيكية؛

• ضعف التأطير و التتبع والتقويم؛

• تباين مواصفات المربيات والمربين، وضعف تأهيلهم المهني؛

• غياب التنسيق بين مختلف المتدخلين في هذا المجال؛

• نقص في وسائل التمويل والرعاية، في المناطق القروية على وجه الخصوص.

الهـدف

- تعميم التعليم الأولي في أفق سنة 2015 ،عن طريق اعتماد مفهوم جديد للتربية، يكون عصريا ومغربيا متأصلا.

- تحضير التعميم باعتماد مشاريع نمطية تجسد المفهوم الجديد للتعليم الأولي.

التدابير المعتمدة

يشكل تعميم العرض التربوي بالتعليم الأولي، تحديا كبيرا يرتبط نجاحه، بالضرورة، بانخراط قوي وتنسيق كبير بين مجموع الشركاء المحتملين، من وزارات وجماعات محلية ومنظمات غير حكومية ومتدخلين من الخواص وجمعيات آباء وأولياء التلميذات والتلاميذ.

وبغية مواجهة هذا التحدي، وسعيا إلى ضمان أقصى حد ممكن من تكافؤ فرص التعليم لجميع الأطفال المغاربة، منذ سن ما قبل التمدرس ، في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية والقروية على السواء، وفق منظور شمولي، يستحضر الأبعاد التربوية، ويستهدف حاجات الأطفال في هذه المرحلة المبكرة، ويساعدهم على ضمان نجاحهم في مسارهم الدراسي، في ضوء مقتضيات البرنامج الاستعجالي، سيتم العمل بشكل إرادي ومجدد على ثلاث واجهات :

1. تطوير العرض التربوي العصري في التعليم الأولي وتوسيعه في مجموع التراب الوطني:

يعتمد توسيع العرض التربوي في التعليم الأولي، خاصة في الوسط القروي وشبه الحضري، و في المنطقة الهشة ، على تدخل حاسم للدولة.

ويعتزم البرنامج الاستعجالي، في هذا الصدد، فتح أزيد من 3.600 حجرة دراسية داخل المؤسسات الابتدائية العمومية ما بين 2012 و2009، تستوعب فصول التعليم الأولي العمومي: 50% من الأطفال في الوسط القروي، و10% من الأطفال في الأحياء الهامشية بالوسط الحضري، الذي يفتقر إلى هذا النوع من التعليم، في أفق سنة 2015. كما سيتم توظيف المؤسسات التعليمية الفارغة بالوسطين الحضري والقروي، لتوسيع عرض التعليم الأولي، وسيواكب فتح هذه الفصول، توفير اللوازم التعليمية للأطفال في وضعية هشة، مجانا.

أما في الوسط الحضري و بالمناطق المؤهلة عموما، فستتخذ العديد من إجراءات الدعم والتحفيز، قصد تطوير العرض التربوي الخصوصي في التعليم الأولي، مع ضمان ولوج منصف للفئات المستهدفة، إلى هذه المرحلة من التعليم. ومن شأن هذه التدابير أن تسمح بتطوير كمي لبنيات التعليم الأولي، وجعل أعداد المتمدرسين به، تنتقل من 705.000 حاليا، إلى ما يقارب مليون طفلة وطفل، في أفق 2012 ، أي بمعدل نمو مقداره 42%.

- فتح 3.600 حجرة للتعليم الأولي في المدارس الابتدائية العمومية تمدرس ما يقارب
- مليون طفل بالتعليم الأولي في أفق 2012

التطور المتوقع لأعداد التلاميذ الممدرسين بالتعليم الأولي في أفق 2012

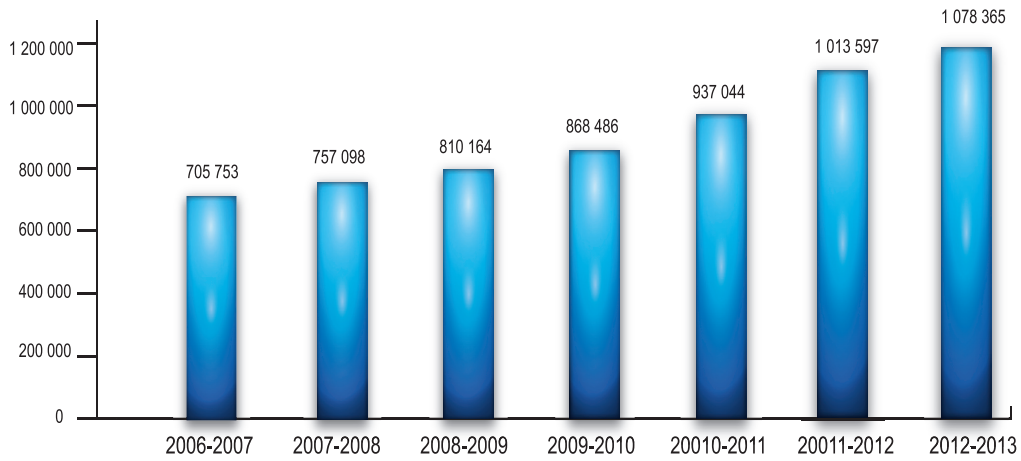

وسيتم تطوير البنيات التحتية وفق نموذج منسجم وعصري، يحترم الخصوصية المغربية، ويضمن للتلاميذ أفضل شروط التفتح والتعلم.

ويندرج في هذا السياق، البرنامج الذي شرعت مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين في إنجازه، ويروم إحداث 100 مؤسسة نموذجية للتعليم الأولي، في حدود سنة 2011-2010، سيكون من مهامها توفير تعليم أولي نموذجي عصري ومرجعي، من حيث جودة المرافق، و كفاءة الموارد البشرية وملاءمة المناهج، وتيسير إمكانية ولوجه من لدن كافة الشرائح الاجتماعية.

وسيتم وضع تكوين أساسي خاص بمهنة المربيات والمربين، لتثبيت ومأسسة الكفاءات المهنية، وتأهيل المربين الجدد بالتعليم الأولي. وسيقدم هذا التكوين بمراكز تكوين المدرسين، في فترة تكوينية أولية، مدتها سنة دراسية واحدة، خلال الفترة الانتقالية، على أن يتم استكمالها بعد ذلك بإحداث إجازة مهنية.

2. تأهيل العرض التربوي القائم:

يتمثل تأهيل العرض التربوي القائم، في تأهيل مؤسسات التعليم الأولي، بمختلف أشكالها وأصنافها، على مستوى بنياتها التحتية وتجهيزاتها، و على مستوى الطرائق والوسائل التعليمية المعتمدة فيها، و على مستوى الموارد البشرية العاملة فيها، انطلاقا من منظور مهيكل وشامل، يسمح للمتدخلين والشركاء، بتقديم خدمات التعليم الأولي، وفق نمط عصري ومنفتح، واستنادا إلى دفاتر تحملات، تراعي خصوصية المؤسسات القائمة.

وسيتم على الخصوص، تنظيم دورات تكوينية لفائدة المربيات والمربين، قصد إعادة تأهيل قدراتهم المهنية، وإضفاء طابع الحيوية والانسجام على التعليم الأولي المقدم في المؤسسات الحالية. وسيتم تقديم هذا النوع من التكوين، الموجه إلى المربيات والمربين ومربي الكتاتيب القرآنية، على حد سواء، في شكل ثلاث حلقات تكوينية مدة الواحدة منها 5 أيام، في مراكز تكوين الأطر التربوية بالأكاديميات الجهوية . من لدن مؤطرين مؤهلين.

وتعزيزا لهذه الإجراءات، سيتم تعميم مراكز الموارد،التي تضطلع بدور هام في إعداد الوسائل البيداغوجية الموجهة للتعليم الأولي، وتقديم الدعم التربوي لبنيات التعليم الأولي، في كل النيابات، حيث سيتم تجهيز تسعة مراكز جديدة، لتغطية مجموع التراب الوطني.

وأخيرا، وبالنظر إلى الأهمية التي سيحظى بها تطوير التعليم الأولي في السنوات القادمة، سيتم خلق بنية خاصة بهذا النوع من التعليم، سيكون من مهامها، وضع استراتيجية لتنمية التعليم الأولي، وتأطير القطاع وتتبعه، والتنسيق مع مختلف الفاعلين فيه.

3. توفير تأطير أفضل لقطاع التعليم الأولي:

سيتم تعزيز جهاز التفتيش في قطاع التعليم الأولي، بانتداب داخلي لأزيد من 250 مفتشا إضافيا، في الفترة ما بين 2012-2009، ويتعلق الأمر بمفتشي التعليم الابتدائي، الذين سيتلقون تكوينا تكميليا، يتمحور حول خصوصيات التعليم الأولي، وذلك بتأطير من المفتشية العامة للشؤون التربوية.

- التكوين الأساس لفائدة 3.600 مرب ومربية
- 390.000 يوم تكويني لفائدة المربيات والمربين
- فتح 9 مراكز جديدة للموارد التربوية
- تعبئة 250 مفتشا

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P2 : توسيع العرض التربوي في التمدرس الإلزامي

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني

حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين الأهداف التالية :

• تعميم التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي، بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و15 سنة، مع اهتمام خاص بتدريس الفتيات في الوسط القروي.

• وصول 90% من التلميذات والتلاميذ المسجلين في السنة الأولى سنة 1999 إلى نهاية الابتدائي سنة 2005، و80% إلى نهاية الإعدادي سنة 2008.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

لقد سمحت المجهودات الهامة المبذولة، لتوسيع البنيات التحتية في التعليم الابتدائي و الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، وبالخصوص في الوسط القروي، بتسجيل تقدم ملموس لنسب التمدرس :

• **في التعليم الابتدائي**، توجد حاليا 6.970 مدرسة، و13.381 فرعية، أي بزيادة تصل إلى 12% مقارنة

مع سنة 2000-2001. كما تم تشييد 11.542 حجرة دراسية جديدة، في الفترة ما بين 2000-2007 .

مع تركيز الجهود بشكل أكبر على الوسط القروي الذي استفاد من 81% من مجموع الحجرات المحدثة. و جدير بالذكر، أن حوالي أربعة ملايين طفل يتابعون دراستهم في المستوى الابتدائي، حيث عرفت الفترة

ما بين 2000-2007، ارتفاعا بعشر نقط في نسبة التمدرس الخاصة بالفئة العمرية 6-11 سنة، لتصل إلى 94% على الصعيد الوطني. فيما ارتفعت نسبة التمدرس الخاصة بفئة 6-11 سنة، في الوسط القروي بشكل ملحوظ، خلال نفس الفترة (+21%)، حيث وصلت إلى 92,6%.

• **في الثانوي الإعدادي**، انتقل عدد الإعداديات العمومية من 1.035، خلال سنة 2000-2001، إلى 1381 خلال سنة 2006-2007. حيث تنامت وتيرة بناء الحجرات بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من 280 حجرة سنويا، في بداية العشرية الأولى للإصلاح، إلى حوالي 630 حجرة سنويا حاليا. وقد سمح تطوير البنيات التحتية في الثانوي الإعدادي، بتحسن ملحوظ لنسبة التمدرس الخاصة بالأطفال البالغين من العمر 12-14 سنة، التي انتقلت من 60% سنة 2000-2001 إلى 74,5% سنة 2006-2007، مما نتج عنه ارتفاع عدد التلاميذ المتمدرسين، من مليون تلميذ(ة) إلى 1,4 مليون في الثانوي الإعدادي.

غير أن التقدم المسجل منذ سنة 2000، لم يكن كافيا لبلوغ الأهداف التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإذا كان تمدرس الأطفال معمما تقريبا في المستوى الابتدائي، فإن الوضع مختلف في الثانوي الإعدادي؛ ففي الوسط القروي، على وجه الخصوص، لا تمثل تغطية الجماعات القروية بإعدادية واحدة إلا نسبة 46%، ولا يتجاوز عدد الأطفال المتمدرسين بها طفلا واحدا من بين طفلين في سن 12-14 سنة، (تصل نسبة التمدرس النوعي 53,9%)، مع تسجيل وضعية غير مرضية بالنسبة لتمدرس الفتيات.

كما أن توسيع الطاقة الاستيعابية، لم يكن كافيا لامتصاص الأعداد المتزايدة لتلاميذ الثانوي الإعدادي ، مما أدى إلى بروز ظاهرة اكتظاظ الأقسام،حيث أن 20% من الأقسام، تضم أكثر من41 تلميذا(ة).

وعلى الرغم من التزايد المهم لأعداد التلاميذ المتمدرسين، فإن المنظومة تواجه صعوبات فيما يتعلق بضمان مواصلة التلاميذ لدراستهم، حيث إن نسب الانقطاع عن الدراسة تظل مرتفعة (5,7% في الابتدائي، 13,6% في الإعدادي)، ولم يسجل أي تقدم ملموس في هذا الوضع، منذ سنة 2000.

الهـدف

• بناء المؤسسات التعليمية الضرورية، بالابتدائي والثانوي الإعدادي، لجعل الطاقة الاستيعابية تتماشى مع تحقيق الأهداف التالية:

في التعليم الابتدائي :

• تحقيق نسبة تمدرس في كل جماعة، خلال موسم 2012-2013، في حد أدناه 95% ، بالنسبة للأطفال البالغين من العمر، ما بين 6-11 سنة.

• تحقيق نسبة استكمال التمدرس في الابتدائي بدون تكرار، في موسم 2014-2015، تصل إلى 90%، بالنسبة لتلاميذ فوج 2009-2010.

في الثانوي الإعدادي :

• تحقيق نسبة تمدرس، خلال موسم 2012-2013، تصل إلى 90% بالنسبة للأطفال البالغين ما بين 12-14 سنة.

• تحقيق نسبة استكمال التمدرس في الثانوي الإعدادي، خلال موسم 2017-2018، تصل إلى 80%، بالنسبة لتلاميذ فوج 2009-2010.

التدابير المعتمدة

من أجل مواكبة تطوير التمدرس، ستتواصل المجهودات المبذولة لتوسيع المدارس الابتدائية بهدف استكمال تغطية التراب الوطني. أما على صعيد الثانوي الإعدادي، فسيتم تسريع الوتيرة، لدعم الطاقة الاستيعابية، ومستوى تغطية الجماعات.

ومع أن هذه الإجراءات ضرورية، فإنها ليست كافية، وسوف تصاحبها إجراءات أخرى، ترمي إلى رفع الحواجز السوسيو اقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج الأطفال للمنظومة التربوية (المطاعم المدرسية، الداخليات، النقل المدرسي، المساعدات المادية...). ويتضمنها المشروع الرابع : «تكافؤ فرص ولوج التمدرس الإلزامي».

و سيتركز توسيع العرض الخاص بالتعليم المدرسي، حول ثلاثة (3) محاور أساسية:

• دعم المجهودات في الوسط القروي وترسيخها.

• التدخل بحسب المناطق الجغرافية ذات الأولوية («التمييز الجغرافي»).

• ترشيد نفقات البناء، بالاعتماد على مقاربة جديدة، شمولية ومعقلنة، تتمثل في اللجوء إلى العمل بالصفقات الإطار الوطنية .

في الابتدائي : سيتم العمل على بناء مدارس جديدة كفيلة بتحقيق نسبة تمدرس تصل إلى 95% على الأقل في كل جماعة على حدة، لبلوغ التغطية الوطنية. وهكذا ستنجز 2.500 حجرة دراسية إضافية خلال الفترة ما بين 2012 و2009، وخصوصا في الوسط القروي (1.700 حجرة).

ومن أجل تحسين العرض المدرسي في المناطق القروية، سيتم التخلي، بصورة تدريجية، عن نموذج المدارس الفرعية قدر المستطاع، لفائدة نموذج جديد: المدارس الجماعتية، والذي يقوم على إحداث مدارس متكاملة المرافق ، تتوفر على داخليات و خدمات النقل المدرسي.

وسوف توفر هذه المدارس جودة في التعليم والتجهيزات، فضلا عن تيسير عملية تدبير المدرسين. وبالإضافة إلى توسيع شبكة هذه المدارس بشكل متدرج بعد دراسة الجدوى، سيتم تحسين ظروف الاشتغال التربوي في الأقسام متعددة المستويات عبر:

• تحديد سقف مستويين إلى ثلاث مستويات داخل كل فصل، كحد أقصى.

• تمكين المدرسين العاملين بهذه الأقسام من تكوين ملائم,

• توفير العتاد الديداكتيكي الملائم لهذه الوضعية التربوية. وجدير بالذكر أن إرساء المدارس الجماعتية سيقلص من عدد الأقسام المشتركة.

في الثانوي الإعدادي: لاستقبال الأعداد المتزايدة من التلاميذ، والحد من ظاهرة الاكتظاظ، سيتم إحداث 720 إعدادية جديدة (أي 6.800 حجرة دراسية)، ستفتح أبوابها خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2009، وسيحظى الوسط القروي، بحصة وافرة، ستصل إلى 80% من الحجرات المزمع إحداثها في الثانوي الإعدادي. وبالنظر لحجم البرنامج ، ستوضع عدة متكاملة لترشيد العرض المدرسي والتحكم فيه.

وتستجيب اختيارات إحداث المؤسسات الجديدة لمعايير محددة، سيتم ضبطها حسب مساطر واضحة، تنخرط فيها الأكاديميات والنيابات. وسيلي ذلك، إحداث آلية وطنية للإشراف على عمليات البناء وترشيد نفقاته، عن طريق الصفقات الإطار. كما ستحظى هذه الوكالة، بتمثيلية في كل أكاديمية، بهدف تتبع سير الأشغال بشكل فعال.

• خلق 100 000 مقعد إضافي في الابتدائي

• تطوير نموذج جديد للمدرسة الجماعتية بالوسط القروي

• توسيع الطاقة الاستيعابية بتوفير 330 000 مقعد جديد بالثانوي الإعدادي.

• إحداث آلية تتكلف ببرامج بناء الوحدات الجديدة

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P3: تأهيل المؤسسات التعليمية

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني

حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين الأهداف المرتبطة بتأهيل المؤسسات التعليمية فيما يلي :

• «تحظى صيانة مؤسسات التعليم والتكوين، وترميمها، والمحافظة على جودة بيئتها، بعناية مستمرة».

• «يشترط في كل البنايات والتهييئات الجديدة (...)، أن تستجيب لمعايير جديدة، محينة ومتلائمة مع خصائص كل وسط ،من النواحي البيئية والمناخية والاجتماعية والثقافية».

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

نظرا لغياب مرجعية معيارية دقيقة وملائمة، وانعدام الصيانة والترميم المنتظمين، فإن المؤسسات التعليمية، غالبا ما توجد في حالة متردية. ويطبع مستوى تجهيزها نقص كبير، يؤثر سلبا على شروط التعليم والتعلم.

ومن جهة أخرى، لا يوجد نظام صيانة وقائي، منظم بصورة معيارية منهجة ومنتظمة. حيث تركزت الجهود خلال العشرية الحالية بالأساس، على بناء مؤسسات جديدة ،على حساب إعادة تأهيل وإصلاح المؤسسات القائمة. وأضحت المؤسسات المدرسية، نتيجة لذلك، تعاني من نقص واضح في الصيانة، وهكذا تم إحصاء :

• 8.942 حجرة دراسية غير صالحة بالتعليم الابتدائي، و1.226 بالتعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي.

• 9.008 مدرسة ابتدائية و28 ثانوية إعدادية غير مسيجة.

• 13.550 مؤسسة ابتدائية و216 ثانوية إعدادية غير مرتبطة بشبكة توزيع الماء الشروب.

• 10.963 مؤسسة ابتدائية و63 ثانوية إعدادية غير مرتبطة بشبكة توزيع الكهرباء.

• 4.160 مؤسسة ابتدائية و561 ثانوية إعدادية غير مرتبطة بشبكة التطهير.

• 83% من المؤسسات الابتدائية القروية غير متوفرة على مرافق صحية.

الأهـداف

• وضع إطار مرجعي لمعايير البناء والتأهيل.

• تأهيل البنيات التحتية والتجهيزات في المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية وداخلياتها، مع تأمين انتظام الصيانة، بغية توفير ظروف مادية جيدة لاشتغال المدرسات والمدرسين، والتلميذات والتلاميذ.

التدابير المعتمدة

1 - الإطار المرجعي لمعايير البناء:

في سياق التوسع الهام الذي تعرفه حاليا المنظومة التربوية المغربية، ولأجل ضمان جودة الفضاءات التعليمية، يلزم التوفر على معايير مضبوطة لبناء المؤسسات التعليمية وتجهيزها، تساير التقدم التكنولوجي، وتلائم التقنيات البيداغوجية الحديثة، وعناصر الحياة المدرسية الأخرى (تعميم الأنشطة الرياضية بالمؤسسات، و مواد التفتح والمكتبات المدرسية، إلخ...).

و هكذا، ستتم، مراجعة معايير البناء والتجهيز ، مع الحرص على تحديده، وفق النماذج المنشودة بالنسبة للمدارس الابتدائية والمؤسسات الإعدادية. وستعتمد هذه المرجعية، على قاعدة موحدة من المعايير الإجبارية، لضمان تجانس الفضاءات التعليمية، مع الأخذ بعين الاعتبار، خصوصيات المحيط.

وستشتمل المعايير التي سيتم تحديدها، على مجموع التدابير اللازمة لتيسير ولوج الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى كافة مرافق المؤسسة التعليمية.

وستولى عناية خاصة، لملاءمة تحديد المعايير والواقع السوسيو اقتصادي والجغرافي للجهات، استجابة لمتطلبات الترشيد، دون أن يؤثر ذلك ،على جودة الفضاءات التعليمية.

2 - تأهيل المؤسسات والداخليات:

اعتبارا للطابع المستعجل لهذا الورش ، ستنظم حملة واسعة لتأهيل المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية المتردية وكذا داخلياتها، في مجموع التراب الوطني، وذلك بإصلاح البنيات التحتية القائمة وتجهيزاتها. ويتعلق الأمر بتمكين كل المؤسسات التعليمية من توفير الماء والكهرباء والمرافق الصحية، وترميم كل قاعات الدرس والداخليات، وتجديد التجهيزات المتردية.

وسترتبط عملية التأهيل، بوضع نظام وقائي للصيانة، يتم تعميمه على كل المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية، وسيتعين على كل مؤسسة، وضع مخطط سنوي وقائي للصيانة، على أساس المعايير المحددة سلفا. وفي هذا السياق، سيخصص بند من الميزانية المرصودة للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، للصيانة الوقائية.

وموازاة مع ذلك، ستستفيد مؤسسات تكوين الأطر، من الجهود اللازمة لتأهيل بنياتها التحتية وتجهيزاتها.

- إعداد إطار مرجعي لمعايير البناء
- تزويد 100% من المؤسسات بالماء
- ربط 80% من المؤسسات بشبكة توزيع الكهرباء وتجهيز 20% بالطاقة الشمسية
- ترميم أكثر من 10.000 حجرة دراسية وكل الداخليات
- تجديد التجهيزات المتقادمة
- وضع مخطط للصيانة الوقائية

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P4: تكافؤ فرص ولوج التعليم الإلزامي

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين من بين أهدافه، تحسين الظروف الاجتماعية والمادية للمتعلمين، خصوصا عبر تطوير البنيات التحتية للإيواء والتغذية.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

تم خلال السنوات الأخيرة، بذل جهود جبارة، لتطوير آليات الدعم الاجتماعي، الكفيل بتيسير عملية تمدرس الأطفال، إلا أن هذه المجهودات ظلت غير كافية.

1. الداخليات:

يؤكد إحداث عدد من الداخليات بالثانويات الإعدادية خلال السنوات الأخيرة (75 داخلية ما بين 2000-2006)، على وجود إرادة قوية، لمواكبة توسيع البنيات التحتية للثانويات الإعدادية، وتوفير بنيات للإيواء، تبلور مبدأ القرب، تماشيا مع التوجيهات التي يحددها الميثاق. لكن، ورغم التحسن الملموس في نسبة تغطية الإعداديات بالداخليات، فإن هذه النسبة تظل ضعيفة في الوسط القروي، حيث لم يتجاوز عدد الثانويات الإعدادية، التي كانت تتوفر سنة 2006 على داخلية، نسبة 25% . ولا بد أن نسجل، في هذا الإطار، التنامي المتوازي لدار الطالب والطالبة، وهي داخليات تسيرها جمعيات المجتمع المدني إلى جانب الجماعات، وتمثل عنصرا تكميليا هاما للإيواء بالنسبة للتلميذات والتلاميذ.

2. المطاعم المدرسية:

توجد معظم المطاعم المدرسية في الوسط القروي، ويستفيد من خدماتها أكثر من 40% من تلاميذ التعليم الابتدائي. وقد سمح تزايد عدد المطاعم المدرسية المسجل منذ سنة 2000، على وجه الخصوص، بالاستجابة لتنامي أعداد التلاميذ المتمدرسين، غير أن حجم المستفيدين لم يتغير تقريبا.

3. النقل المدرسي:

يظل النقل المدرسي، اليوم، عملية محدودة الانتشار، بحكم ارتباطها بمبادرات محددة وذات خصوصيات معينة.

4. المساعدات المادية من أجل التمدرس:

تتكفل وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بتوفير التغذية للتلميذات والتلاميذ في الداخليات والمطاعم. ويتم ذلك بالنسبة للداخليات في شكل منح مدرسية بقيمة 700 درهم للمستفيد»ة» كل ثلاثة أشهر، تتوصل بها الداخليات. ويصل اليوم عدد المستفيدين من هذه المنحة بالثانوي الإعدادي، إلى حوالي 41.000 تلميذ، أي بنسبة 3% من مجموع المتمدرسين.

غير أن التكاليف المرتبطة بتمدرس التلاميذ (واجبات التسجيل، المقررات والأدوات المدرسية) يتحملها، في معظم الأحيان، آباء وأولياء التلاميذ. الأمر الذي يشكل عقبة في وجه تمدرس التلاميذ في وضعية هشة.

وقد اتخذت في هذا الإطار، مبادرات مشتركة بين المجلس الأعلى للتعليم ووزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، يجسدها «مشروع تيسير» للمساعدة المادية المباشرة المشروطة، الذي يروم محاربة الهدر المدرسي في صفوف تلامذة السلك الابتدائي بالوسط القروي، بتقديم إعانة مادية مباشرة مشروطة للأسر

في وضعية هشة، قصد التأثير مباشرة في العوامل المسببة لتقلص الطلب على التعليم، والمرتبطة بالكلفة المباشرة لتمدرس الأبناء. حيث انطلق المشروع التجريبي مع الدخول المدرسي في شتنبر 2008، وسيمتد على سنتين.

ويجدر التأكيد، على أهمية ومركزية أدوار «المبادرة الملكية مليون محفظة»، التي انطلقت مع الدخول المدرسي 2008،كترجمة إجرائية لتكامل إرادة الدولة، والمؤسسات العمومية، والسلطات الترابية، وجمعيات المجتمع المدني، في توفير مجموعة من مستلزمات التمدرس، وفي إطار سعي الوزارة إلى توسيع قاعدة المستفيدات والمستفيدين من المبادرة الملكية «مليون محفظة»، فقد تقرر خلال الموسم الدراسي 2010/2009 ، استهداف ما يناهز 3.700.000 تلميذ على الصعيد الوطني، مع إعطاء الأولوية لتلاميذ الوسط القروي، مما سيشكل دفعة قوية لتكافؤ الفرص،وللتقليص من عبئ تكلفة التمدرس على الأسر في وضعية هشة.

الهـدف

تذليل الصعوبات السوسيو اقتصادية والجغرافية، التي تحول دون ولوج التعليم الإلزامي، وتشجيع استمرار المتمدرسين في التعليم، بمحاربة أسباب الانقطاع الدراسي.

التدابير المعتمدة

يتطلب تحقيق مبدأ تعميم التعليم الإلزامي، وإبقاء المتمدرسين في أسلاك التعليم، توفير استراتيجية تربوية للدعم الاجتماعي الهادف، تسمح بالمحاربة الفعالة للأسباب الرئيسية للانقطاع والعزوف عن التمدرس، والمتمثلة في بعد المدرسة، وارتفاع تكاليف التمدرس، والالتجاء إلى تشغيل الأطفال؛ و هكذا، تم اتخاذ عدد من التدابير المندمجة، تهم أساسا:

1. توسيع العرض في الداخليات بالوسط القروي

لمواكبة تطور المدارس الابتدائية والثانويات الإعدادية، سيوضع مخطط طموح لبناء داخليات بكل الثانويات الإعدادية الجديدة في الوسط القروي، مما سيتيح تشييد 379 داخلية مابين 2009 و 2012، ستوفر طاقة استيعابية تصل إلى 45 500 سرير إضافي.

- بناء حوالي 43 داخلية لمواكبة تطور المدارس الابتدائية الجماعتية في الوسط القروي
- خلق أكثر من 379 داخلية بالثانويات الإعدادية الجديدة، أي توفير 45.500 سرير إضافي
- عدد التلاميذ بالداخليات في المستوى الإعدادي سيضاعف 5 مرات في أفق سنة 2012

كما ستنشأ مجموعة من الداخليات بالوسط القروي ، مع إحداث المدارس الجماعتية. وتجدر الإشارة إلى أن توسيع العرض من الداخليات، ينبغي أن يعزز بتدابير إضافية، وخصوصا تطوير صيغة «دار الطالب(ة)» التي تسيرها الجماعات المحلية، وكذلك تطوير العروض الخاصة، على غرار النموذج المعمول به على صعيد الأحياء الجامعية.

ومن أهم التدابير التي تم اتخاذها مع الدخول المدرسي 2010/2009 ، ما يلي:

- رفع قيمة المنحة من 700 درهم إلى 1260 درهم لكل تلميذ، عن كل 3 أشهر ؛
- رفع عدد أيام الإطعام بالداخليات إلى 230 يوما؛
- رفع عدد المستفيدين من الإطعام بالمطاعم المدرسية بالإعدادي بنسبة 40%؛
- رفع عدد أيام الإطعام بالابتدائي والثانوي الإعدادي إلى 180 يوما؛
- الرفع من عدد المستفيدين من الإطعام بالابتدائي بنسبة 10%.

2. التوظيف الجيد للطاقة الاستيعابية للداخليات بالوسط القروي:

يفرض الاستعمال الرشيد للمطاعم المدرسية، إضافة إلى استيعاب التلاميذ الداخليين، إمكانية فتحها في وجه التلاميذ الخارجيين،لاستقبال 30% منهم، من خلال مراجعة تدبير أوقات الدراسة، لمضاعفة فترات الخدمات، بشكل دوري في المطاعم بالداخليات. مما سيسمح باستفادة 60% من التلميذات والتلاميذ (الداخليين والخارجيين)، من خدمات المطاعم في كل المؤسسات الجديدة، التي تتوفر على داخليات.

- مضاعفة عدد المستفيدين من المطاعم المدرسية بالثانويات الإعدادية القروية ب 8 مرات
- مضاعفة المنح الدراسية خمس مرات

3. توفير النقل المدرسي بالوسط القروي:

لحل مشكل بعد المؤسسات التعليمية عن مساكن التلميذات والتلاميذ، سيتم تعميم النقل المدرسي على صعيد كل ثانوية إعدادية جديدة، وكل مدرسة ابتدائية جماعتية بالوسط القروي. وفي هذا السياق سيتم وضع 43 حافلة تتوفر على 25 مقعدا، رهن إشارة المدارس الجماعتية، و653 حافلة بطاقة 35 مقعدا، رهن إشارة الإعداديات القروية الجديدة، لضمان استفادة 50.000 تلميذ من خدمات النقل المدرسي مقابل 1.300 حاليا.

وسيتخذ هذا النقل، صيغة النقل بالحافلات المدرسية، إلا أنه سيتم توفير صيغ أخرى للنقل، تتلاءم مع الخصوصيات الجغرافية لبعض المناطق المعزولة، بعد القيام بتجارب نموذجية في هذا الإطار. ومن بين هذه الوسائل الدراجات الهوائية (25 112 دراجة هوائية في أفق 2012، منها 6261 دراجة برسم الدخول المدرسي 2010/2009).

ويجسد هذا التدبير، الإرادة القوية للوزارة، في القضاء على أهم الأسباب وراء انعدام التمدرس والانقطاع الدراسي، بالتغلب على العوائق الجغرافية التي تحول دون التمدرس. وكما هو الشأن بالنسبة للمبادرات المتخذة خلال السنوات الأخيرة، سيتم استثمار عدد من إمكانيات الشراكة من أجل تحسين تمويل وتدبير النقل المدرسي المزمع توفيره (تقديم حافلات في شكل هبات من لدن المنظمات غير الحكومية، إشراك الجماعات المحلية في تدبير الحافلات وصيانتها، إعمال مجانية الخدمة تبعا للدخل العائلي...).

- توفير 653 حافلة مدرسية بالإعداديات القروية والمدارس الابتدائية الجماعتية
- نقل 50.000 تلميذ

4. توفير المساعدات المادية للدعم المدرسي:

يؤدي ارتفاع تكاليف التمدرس (الكتب والأدوات المدرسية، تكاليف ومصاريف أخرى)، بالنسبة للفئات في وضعية هشة، أو الاضطرار إلى تشغيل الأطفال، للمساهمة في الدخل العائلي اليومي، إلى حرمان عدد كبير من الأطفال من ولوج التمدرس .

ولمواجهة هذ الوضع ، تم إنجاز برنامج طموح يحمل اسم» تيسير» بتأطير من الجمعية المغربية لدعم التمدرس، يوفر مساعدات مادية مباشرة لدعم تمدرس الأطفال في وضعية هشة. وسيتم تخصيص غلاف مالي يبلغ 70 مليون درهم، لتمويل المساعدات النقدية للأسر. كما ستتخذ إجراءات وتدابير صارمة لمراقبة التوصل بالمساعدة، وضمان حسن استعمالها. وستسبق تعميم البرنامج مرحلة تجريبية لاختبار الأساليب والفعالية. كما سيتم ربط تقديم الإعانات المادية المباشرة المشروطة بنتائج المرحلة التجريبية، وتعزيزا لكل ذلك، سيتم الزيادة في عدد المنح المدرسية، لمواكبة تزايد عدد التلميذات والتلاميذ الداخليين.

- تخصيص 70 مليون درهم سنويا كمساعدة مادية لتمدرس التلاميذ في وضعية هشة

المجال ا : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P5: محاربة ظاهرة التكرار والانقطاع عن الدراسة

تذكير بالتوجهات الرئيسة المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يمثل تحسين المردودية الداخلية للمنظومة التربوية، أكبر اهتمامات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي ينص على وجوب بلوغ 90% من التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي، نهاية التعليم الابتدائي، في أفق سنة 2005، وبلوغ 80% منهم نهاية سلك الثانوي الإعدادي في أفق سنة 2008.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

مازال التلاميذ يعانون بشكل كبير من ظاهرة التكرار، التي لم تنخفض بصورة ملموسة في الفترة ما بين 2000 و 2006، بل ظلت نسب التكرار السنوية مرتفعة في كل المستويات، وتراوحت في الغالب بين 12.7% بالابتدائي و18.9% بالثانوي الإعدادي.

• في التعليم الابتدائي، تبرز هذه الظاهرة بشكل كبير في السنوات الأولى من التمدرس، حيث سجلت النسب الأكثر ارتفاعا في السنة الأولى من التعليم الابتدائي. وبهذا، أضحى معدل سنوات التمدرس بالتعليم الابتدائي، يناهز 6,7سنوات عوض ست (6) سنوات.

• في التعليم الثانوي الإعدادي تتجاوز نسبة التكرار، بالسنة الثالثة، بثلاثة أضعاف نسب التكرار في المستويات الأخرى. مما جعل معدل سنوات التمدرس في الثانوي الإعدادي يصل إلى 4 سنوات، أي بزيادة سنة إضافية ، مما يشكل تكلفة إضافية تعادل 33% من الكلفة الإجمالية،وقد اتخذت بعض التدابير من أجل تخفيف حدة ظاهرة التكرار، من بينها إحداث خلايا اليقظة

على مستوى المؤسسات التعليمية، يتمثل دورها في رصد التلاميذ المتعثرين. كما تم وضع برامج لمحاربة ظاهرة التكرار، تشتمل على تنظيم عمليات الدعم المدرسي، و توفير مراكز الإنصات والدعم الاجتماعي، إلا أن هذه العمليات تظل محدودة الامتداد، وغير كافية لمواجهة أبعاد هذه الظاهرة.

الهـدف

المساهمة في تقليص الهدر المدرسي والفشل الدراسي للتلاميذ، بما يمكن :

• في سنة 2014-2015: بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الابتدائي دون تكرار، تصل إلى 90% ، بالنسبة لفوج سنة 2009-2010.

• في سنة 2017-2018: بلوغ نسبة استكمال سنوات الدراسة بالتعليم الثانوي التأهيلي الإعدادي دون تكرار، تصل إلى 80% ، بالنسبة لفوج 2009-2010.

التدابير المعتمدة

• وضع آلية لمحاربة التكرار؛

• ضرورة معرفة وضعية التلاميذ بصورة دقيقة، حتى يتسنى الرصد المبكر لمن يعاني صعوبات دراسية، وتحديد التدابير الأكثر ملاءمة لمعالجتها؛

• تنظيم دعم دراسي للتلاميذ المتعثرين، و توفير مصاحبة فعالة لعملية تأهيلهم لمواكبة الدراسة وتجنب مغادرتهم للمدرسة؛

• تنظيم دورات لتأهيل التلاميذ المتعثرين:

وسيتم اتخاذ إجراءات جذرية بخصوص المحاور الثلاثة المذكورة، بهدف اجتثاث هذه الظاهرة ، وذلك من خلال ثلاثة تدابير:

1. التتبع الفردي للتلاميذ:

سيتم، كتدبير وقائي، وضع خطة للتتبع الفردي للتلاميذ، طيلة سنوات التمدرس بالتعليم الابتدائي. وستمكن هذه الخطة، من رصد التلاميذ المتعثرين دراسيا، وإيجاد حلول لحالاتهم، قبل وصولهم إلى وضعية الفشل، ثم الانقطاع عن الدراسة.

وترتكز هذه الخطة، على ثلاثة فاعلين حاسمين في الميدان: المدرسون والمستشارون في التوجيه ومؤسسةمجلس القسم، إذ سيشتغل المدرسون بتنسيق وثيق مع المستشارين في التوجيه، لتتبع تطور مستوى التلاميذ و ورصد المتعثرين منهم، وتوجيههم نحو خلايا اليقظة، لتحديد أسباب تعثر هؤلاء التلاميذ، وتنظيم دعم دراسي لفائدتهم.

كما أن المدرس، سيتكفل بإخبار أولياء أمور التلاميذ، بمستوى تحصيل أطفالهم، والاتصال بهم عند الضرورة، ومساعدتهم على تحديد الأسباب الخارجية، التي يمكن أن تؤثر على التلميذ (من قبيل المشاكل العائلية وغيرها).

أما دور مجلس القسم، فيتمثل في تحديد خطة العمل الدورية اللازمة، لتمكين التلاميذ من سد الثغرات، والوصول إلى مستويات التحكم في الكفايات المطلوبة.

وستمكن بطاقة التتبع، من التتبع الفردي لكل تلميذ، حيث سترافقه خلال سنوات الدراسة، كما ستشكل وسيلة للتواصل بين المدرسين من مستوى إلى آخر.

• وضع خطة للتتبع الفردي للتلاميذ

• 3 ساعات أسبوعية بالتعليم الابتدائي و 4 ساعات أسبوعية بالتعليم الثانوي الإعدادي تخصص للدعم المدرسي المؤسسي

2. تقديم الدعم البيداغوجي لفائدة التلاميذ :

للتمكن من مساعدة التلاميذ المتعثرين على تحسين مستواهم الدراسي، سيتم تنظيم دروس للدعم في السلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي، وللتأكد من التنفيذ الفعلي للدعم، ستتم مأسسة الدعم المدرسي، بإدراجه في استعمالات الزمن للمدرسين.

• تنظيم دورات تدريبية للدعم وتأهيل التلاميذ خلال العطل البينية ونهاية السنة الدراسية وبدايتها

3. تنظيم دورات لتأهيل التلاميذ المتعثرين:

سيتم تنظيم فترات تدريبية، لدعم وتأهيل تلاميذ السنة النهائية من كل سلك، في المواد الأساسية، خلال العطل البينية لمدة 10 أيام، وكذا تنظيم فترات تهييئية للامتحانات عند نهاية السنة الدراسية لمدة 5 أيام، مع تنظيم دورات لفائدة التلاميذ المتعثرين دراسيا، عند انطلاق السنة الدراسية (عشرة أيام خلال شهر شتنبر) .

• الإجراءات المصاحبة:

• ضمانا لمبدأ تكافؤ الفرص، سيمنع، نظاميا، على المدرسين، تقديم دروس خصوصية لتلاميذهم.ولهذا الغرض، سيتم خلق لجنة للأخلاقيات بكل أكاديمية، لاستقبال ودراسة شكايات آباء وأولياء التلاميذ، كما سيصدر مرسوم يقنن الإجراء؛

• سيستفيد أعضاء خلايا اليقظة، وأساتذة ومفتشي التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي، من دورات تكوينية مكثفة، في مجال الدعم البيداغوجي والتتبع الفردي للتلاميذ.

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P6 : الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني في الدعامة 12 على إنعاش الأنشطة الرياضية والتربية البدنية المدرسية.

وفي هذا الصدد، ستخصص حصص وأنشطة، ستمكن من تكوين المتعلم تكوينا متكاملا، من الناحية البدنية والفيزيلوجية والنفسية حركية والاجتماعية.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

- عدم تعميم التربية البدنية والرياضة المدرسية بالمؤسسات الابتدائية، مع غياب التجهيزات الضرورية والملائمة، بالإضافة إلى عدم تأهيل أساتذة التعليم الابتدائي لتدريس المادة؛

- عدم تأهيل المنشآت الرياضية بمؤسسات التعليم الثانوي؛

- عدم تأهيل ثانويات الرياضيين الإعدادية والتأهيلية، وكذا أقسام تخصص رياضة وتربية بدنية، وغياب ثانويات خاصة بالدراسة و الرياضة.

الهـدف

الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية.

التدابير المعتمدة

اتخذت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في سياستها التربوية، تدابير ملموسة بهدف الارتقاء بالتربية البدنية والرياضة المدرسية. وفي هذا الإطار، سيتم الشروع في تعميمها على مستوى التعليم الابتدائي، وسيواكب هذه العملية برنامج خاص لتأهيل وتجهيز 3000 مؤسسة ابتدائية، تتوفر على فضاء لبناء ملاعب رياضية والمرافق التابعة لها. وقد خصصت ميزانية مهمة لإنجاز هذه العملية.

وموازاة مع ذلك، سيتم تزويد هذه المؤسسات بالأدوات الرياضية الديداكتيكية، وكذا العدة البيداغوجية الملائمة، لتدريس التربية البدنية والرياضة المدرسية، كما ستنظم دورات تكوينية لفائدة أساتذة التعليم الابتدائي.

وفي نفس السياق، ستشهد المؤسسات الثانوية، انطلاق عملية تأهيل المنشآت الرياضية والمرافق التابعة لها، وتزويدها بالعتاد الرياضي الملائم، والوثائق البيداغوجية اللازمة.

- تأهيل وتجهيز المنشآت الرياضية والمرافق التابعة لها ب3000 مؤسسة ابتدائية

تكوين المؤطرين سيعتمد على تخصيص مؤطر لكل 25 أستاذا بالتعليم الابتدائي

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P7 : إنصاف الأطفال و الجماعات ذوي الاحتياجات الخاصة

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يولي الميثاق الوطني للتربية والتكوين عناية خاصة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، حينما يشير

إلى أنه يتعين على السلطة الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين، الحرص على تسهيل الاندماج في الحياة المدرسية، وفي الحياة العملية، فيما بعد، لفائدة الأشخاص المعاقين، أو الذين يواجهون صعوبات جسدية، أو نفسية، أو ذهنية خاصة.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

لقد تم اتخاذ العديد من التدابير، من أجل دعم الخدمات الموجهة لفائدة الأطفال، الذين تتسبب إعاقتهم في ظهور احتياجات خاصة في ميدان التربية.

وهكذا تم إنشاء 432 حجرة دراسية للإدماج المدرسي، في مختلف الأكاديميات الجهوية، مصحوبة باعتماد طرق بيداغوجية خاصة، من أجل استقبال الأطفال الذين يوجدون في وضعية صعبة. وبصفة خاصة، أولئك الذين يعانون من إعاقات نفسية أو ذهنية (80,8%) أو سمعية (18,3%).

وبالموازاة مع ذلك، تم تكوين هيئة تدريس متخصصة في ميدان الإعاقة سنة 2005 (113 مدرسا، 13 مفتشا، 10 منسقين)، كما تعززت هذه العملية بإبرام اتفاقية رباعية سنة 2006، بين الوزارة ومؤسسة محمد الخامس للتضامن، ووزارة الصحة، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

لكن، ورغم هذه العمليات، فإن ما يقرب من 155.000 طفل معاق لا يتابعون دراستهم (حسب معطيات سنة 2004). كما أن ولوج الأقسام الدراسية العادية، ليس متاحا لهذه الفئة، إضافة إلى أن ولوج الأقسام المدمجة المخصصة للأطفال المعاقين، لا يتم إلا في مرحلة التعليم الابتدائي.

وبخصوص الأحداث السجناء، فقد تم وضع برنامج لإعادة إدماج السجناء، يهدف إلى خلق مراكز للتكوين المهني داخل المؤسسات السجنية، وذلك في إطار اتفاقية تعاون أبرمت بين مؤسسة محمد السادس لإدماج السجناء ووزارة العدل ووزارة التشغيل والتكوين المهني. وفي الوقت ذاته، قامت مجموعة من الجمعيات، محليا وجهويا، بأنشطة من شأنها إدماج و تيسير تمدرس أطفال الشوارع.

ورغم ذلك، فإن العمليات التي تم القيام بها لحد الآن، من أجل تمدرس الأطفال في وضعية صعبة، تبقى محدودة، وترتبط بمبادرات محلية وانتقائية، أكثر ما ترتبط بتدابير ذات بعد وطني.

الهـدف

ضمان ولوج متساو إلى المنظومة التربوية، لفائدة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.

التدابير المعتمدة

من حق كل طفل ذو احتياجات خاصة، أن يحصل على مقعد بالمدرسة. فالنجاح المدرسي ينبغي أن يشمل كل المتعلمين، مهما كانت طبيعة احتياجاتهم.

وتحقيقا لهذه الغاية، ولضمان تمدرس الأطفال الذين يعانون من الإعاقة، سوف يرتفع عدد الأقسام المدمجة في

التعليم الابتدائي بشكل ملحوظ، تطبيقا لاتفاقية التعاون الرباعية المبرمة سنة 2006. وهكذا سوف يتم إنشاء 800 قاعة مدمجة إضافية، خلال الفترة التي يغطيها البرنامج الاستعجالي.

وينضاف إلى هذه الجهود، تعزيز مجال التنسيق مع الجماعات المحلية، ووزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، من أجل وضع خريطة للإعاقة، على صعيد كل جهة، بهدف تحقيق ملاءمة برنامج إحداث القاعات المدمجة للحاجيات الجهوية.

وموازاة مع ذلك، ستبذل جهود كبيرة لتيسير ولوج الأطفال المعاقين إلى الأقسام ، وذلك عبر تهيئة مدارس وأقسام ومرافق (الولوج إلى القاعات، المراحيض، تأثيث ملائم...)، وتوفير أدوات ديداكتيكية مناسبة، مع تعيين أطر طبية بالمدارس لاستقبال الأطفال المعاقين، وتطوير النقل المدرسي بدعم من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين.

بخصوص الأحداث الجانحين في المؤسسات السجنية:

سوف يتسع عدد المستفيدين من الخدمات التعليمية في الوسط السجني، علاوة على أن من شأن التنسيق بين وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تحديد استراتيجية فعالة لتجنب إقصاء الأحداث الجانحين في المؤسسات السجنية من المنظومة التربوية، وتحقيق طموح إعادة إدماجهم.

كما سيتم التنسيق الفعال بين مختلف المنظمات الجهوية والوطنية، التي تعمل من أجل استقبال أطفال الشوارع، لضمان ولوج متكافئ إلى المنظومة التربوية.

وفي نفس السياق، سيتم اعتماد استراتيجية لتحقيق تكافؤ فرص جميع الأطفال المغاربة، في ولوج مجال التربية والتكوين؛ بما فيهم الأطفال المقيمين بالخارج، و أطفال المهاجرين المغاربة العائدين إلى أرض الوطن، مع وضع نظام تربوي وتعليمي خاص، لفائدة الأطفال الموهوبين.

- إحداث 800 قاعة مدمجة تسمح باستقبال 9600 طفل إضافي يعانون من الإعاقة.
- تهيئة أقسام عادية تتيح ولوج الأطفال المعاقين إليها.
- توسيع العمليات التربوية للأحداث الجانحين في المؤسسات السجنية، أو الأطفال في وضعية إقصاء اجتماعي.

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P8 : تطوير العدة البيداغوجية

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بخصوص التقنيات البيداغوجية، على ما يلي :

- اعتماد المقاربة بالكفايات.
- تجهيز كل المؤسسات التعليمية بمركز معلوماتي وخزانة متعددة الوسائط في أفق نهاية عشرية الإصلاح؛
- دعم تجهيز المؤسسات التعليمية بالعدة الديداكتيكية والمعلوماتية.
- دعم البحث التربوي ليستجيب لضروريات تحسين جودة التربية والتكوين.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

رغم التطور الملحوظ المسجل، تشكو الطرق والأدوات البيداغوجية، من خصاص كبير يؤثر على جودة التعلمات. والدليل على ذلك، النتائج التي حصل عليها المغرب مؤخرا في الاختبارات الدولية، حيث احتل الرتبة 44 من بين 45 دولة في اختبار PIRLS لسنة 2007 المتعلق بالقراءة، والرتبة 40 من بين 45 دولة في اختبار TIMSS 2003 المتعلق بالعلوم والرياضيات.

وبخصوص الطرائق البيداغوجية، فقد تم بالفعل، اتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها إرساء المقاربة بالكفايات؛ إلا أن هذا الاختيار لم يترجم عمليا، في غياب تدابير وآليات للتطبيق، على مستوى تحديد وصياغة المناهج ومراجعة طرائق التقويم، علاوة على عدم القيام بالتكوينات الضرورية وتأطير الأساتذة، في المسار المتبع لتطبيق هذا التغيير العميق.

وهكذا، تتميز طرق التدريس، بنوع من التشتت والتباين، وتبتعد في الغالب، عن المقاربة بالكفايات، بالكيفية التي نص عليها الميثاق.

وبالنسبة لتعليم المواد العلمية، فقد تم وضع خطة بيداغوجية على مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي، من خلال المشروع الذاتي للتلميذ.

ويروم هذا المشروع، تطوير النظام المتعلق بتعليم المواد العلمية، وتحقيق نهضة علمية وتكنولوجية، وتنمية الأشغال اليدوية، كما يقترح اعتماد طرق بيداغوجية جديدة في تلقين العلوم، بالتركيز على اختبار المعارف المكتسبة لدى التلاميذ، وكيفية التفكير والتحليل العلمي لديهم، ومدى تبنيهم للروح النقدية العلمية في تحليلهم لمختلف الظواهر. ومن شأن هذه الطريقة الجديدة، أن تمكن التلاميذ من فرص أكثر لإنجاز التمارين، و أن تساهم في تنمية حس التجريب والمساءلة والبرهنة لديهم.

وفي المقابل، يتميز البحث التربوي بمراكز تكوين الأطر، بغياب رؤية استراتيجية واضحة، تعتمد برامج ذات أولوية، وميزانيات مرصودة لهذا الغرض، علاوة على ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين في الميدان التربوي، وكذا محدودية الانفتاح على إمكانيات التعاون الدولي.

الهـدف

ضمان تحسين جودة التعلمات، بما يؤمن اكتساب المعارف والكفايات الأساسية، من خلال توظيف طرق ووسائل بيداغوجية ملائمة.

التدابير المعتمدة

إن الحفاظ على التلاميذ داخل المنظومة التربوية وتحقيق النجاح الدراسي، رهين بجودة التعلمات. ويتعلق الأمر حاليا، بتعزيز فعاليتها، بالتركيز على المعارف والكفايات الأساسية، حتى يتم تمكين التلميذ من قاعدة متينة من المعارف والكفايات الأساسية. ولهذه الغاية، سيتم تحسين التقنيات البيداغوجية باعتماد أربعة أبعاد رئيسية :

1. استكمال إرساء المقاربة بالكفايات :

سيتم اعتماد بيداغوجيا الإدماج، باعتبارها إطارا منهجيا مناسبا لتطبيق المقاربة بالكفايات. ومن فوائد هذه البيداغوجيا، التي أتاح تطبيقها في منظومات تربوية أخرى، تحسنا ملموسا لجودة التعليم، أنها تعتمد في مرحلة أولى على البرامج القائمة والطرق المستعملة، مما سيسمح بتطبيق ميسر وفعال للمقاربة بالكفايات.

وتعتمد هذه البيداغوجيا المجددة، على التناوب بين فترات التعلم الكلاسيكي وبين فترات تخصص للإدماج وتقويم التعثر. وأثناء فترات الإدماج، يتم تقديم معالجة وضعيات جديدة، ومن خلالها تقويم الكفايات. وتتجلى أهمية هذه البيداغوجيا في كونها تتيح،

في الوقت نفسه، رسملة وترصيد المكتسبات المتوفرة، باعتمادها على البرامج القائمة،

و تطبيقا فعالا وميسرا للمقاربة بالكفايات.

وفي إطار الاستعداد لتطبيق بيداغوجيا الإدماج، سيتم استثمار حصيلة برنامج تقويم التعلمات، الذي أنجز تحت إشراف المركز الوطني للتقويم والامتحانات،والهيئة الوطنية للتقويم، التابعة للمجلس الأعلى للتعليم..

- إرساء بيداغوجية الإدماج

2. تحقيق الملاءمة بين البحث والتجديد التربويين وحاجات المنظومة التربوية:

ستوضع استراتيجية شمولية للبحث التربوي، من شأنها توفير رؤية واضحة ودقيقة حول موضوعات البحث ذات الأولوية، وتطوير برامج التعاون الدولي المرتبطة بها.

كما سيتم إرساء تنظيم مهيكل للبحث التربوي، بهدف تطوير سبل تدبير شؤونه، وتحسين التنسيق بين مختلف الفاعلين. ومن جهة أخرى، سيتم إحداث خلية دائمة لليقظة، من أجل السهر على تشجيع التجديد التربوي وتعزيز وسائله، كما سيتم تنظيم مباراة وطنية في التجديد التربوي.

- هيكلة البحث التربوي وتعزيزه

3. تعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا:

يروم هذا الإجراء تحسين شروط تعلم وتدريس العلوم والتكنولوجيا بالتعليم المدرسي، انسجاما مع توجهات السياسة التربوية. ونظرا لأهمية المشروع وتعقده، تقرر إجراء دراسة وطنية شاملة حول واقع تدريس العلوم والتكنولوجيا والتوجيه إلى الشعب العلمية والتكنولوجية. وفي انتظار نتائج هذه الدراسة، سيتم العمل على تعزيز طرق التقصي العلمي في سيرورة تعلم هذه المواد، وتشجيع الأنشطة والمناولات العلمية في مجال الحياة المدرسية، اعتمادا على بعض التجارب الوطنية، كالید في العجين والمعارض العلمية. ولبلوغ هذه الأهداف، سيعاد

الاعتبار إلى وزن المواد العلمية والتكنولوجية في التقويمات والامتحانات الإجمالية للتلاميذ،وتشجيعهم على التوجيه نحو الشعب العلمية والتكنولوجية، من خلال أنشطة هادفة في مجال التوجيه والإعلام؛ كما يحتمل مراجعة وتعديل الإجراءات المذكورة، على ضوء نتائج الدراسة الوطنية.

- مأسسة المشروع المتعلق بإحداث أندية التفتح العلمي والتكنولوجي
- إخضاع الغلاف الزمني الملتزم به في إنجاز الأنشطة التطبيقية للمراقبة

4. تأهيل الوسائل البيداغوجية:

يهدف هذا الإجراء إلى وضع مرجعية وصنافة للوسائل البيداغوجية، ثم تأهيلها وتعميمها على كافة المؤسسات التعليمية، انسجاما مع مضامين البرامج الحالية. كما سيتم إنتاج وثائق سمعية بصرية، لدعم تدريس اللغات والعلوم والتوجيه التربوي. ولعقلنة استعمال واستغلال التجهيزات الديداكتيكية، سيتم تحسين تدبير هذه الوسائل وصيانتها، وذلك بإحداث مختبر للدراسات والتجريب حول الوسائل البيداغوجية، ومراكز جهوية للتكنولوجيات التربوية.

- توفير العدة البيداغوجية

المجال االتحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P9 مراجعة المناهج الدراسية

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق

يؤكد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، على أن تكون المدرسة المغربية الوطنية الجديدة:

1- مفعمة بالحياة، بفضل نهج تربوي نشيط، يجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي إلى اعتماد التعلم الذاتي، والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي؛

2- مفتوحة على محيطها بفضل نهج تربوي قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة؛

• العمل على وضع مرجعيات البرامج والمناهج ، ومعايير التأطير والجودة، في جميع مستويات التربية والتعليم وأنماطهما؛

• تشمل عملية المراجعة، البرامج والمناهج، والكتب والمراجع المدرسية، والجداول الزمنية والإيقاعات الدراسية،وتقويم أنواع التعلم وتوجيه المتعلمين؛ كما تهم مجموع المؤسسات العمومية والخاصة.

• يندرج في تحسين جودة التعليم، بموازاة تعميمه، إعادة هيكلة أسلاك التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي،والإدماج التدريجي للتعليم الأولي،وتحسين البرامج والمناهج البيداغوجية والتقويم والتوجيه، وتجديد المدرسة، ودعم تعليم اللغات وتحسينه.

• توضع رهن إشارة الجاليات المغربية في الخارج، الأطر والمرجعيات التعليمية اللازمة لتمكين أبنائها

من تعلم اللغة العربية، والقيم الدينية والخلقية والوطنية، وتاريخ المغرب وحضارته؛

• تتجه مراجعة البرامج والمناهج، نحو تحقيق الأهداف الآتية:

- تعميق الأهداف العامة وتدقيقها بالنسبة لكل سلك، وكل مستوى للتربية والتكوين، في صيغة مواصفات التخرج، ومؤهلات مطابقة لها؛

- صياغة أهداف تكميلية وتجديدها وتحليلها، بما يستجيب لحاجات المتعلمين ومتطلبات الحياة المعاصرة، وبما ينتظره الشركاء من التربية والتكوين؛

- مراعاة المرونة اللازمة للسيرورة التربوية، وقدرتها على التكيف، وذلك:

• أولا: بتجزيء المقررات السنوية، إلى وحدات تعليمية، يمكن التحكم فيها، على مدى فصل، بدل السنة الدراسية الكاملة ؛

• ثانيا: الحفاظ على التمفصل والانسجام الإجمالي لكل برنامج، مع مراعاة الأهداف كل مرحلة ؛

- وضع برامج تعتمد نظام الوحدات المجزوءة، لتنويع الاختيارات، وتمكين كل متعلم من ترصيد المجزوءات التي اكتسبها؛

• توزيع مجمل الدروس ووحدات التكوين والمجزوءات على ثلاثة أقسام متكاملة؛

- قسم إلزامي على الصعيد الوطني، في حدود 70% من مدة الدراسة في كل سلك؛

- قسم تحدده السلطات التربوية الجهوية، في حدود 15% تقريبا من تلك المدة؛

- عدد من الاختيارات تعرضها المدرسة على الآباء والمتعلمين الراشدين، في حدود حوالي 15%.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

- غياب استراتيجية واضحة في عمليتي بناء المناهج والبرامج الدراسية ومراجعتها ؛
- غياب التتبع والتقويم المنتظم، الذي يسمح بتحليل البرامج والمناهج وتحسين جودة المنظومة.
- حاجة المقاربة بالكفايات، إلى ضبط منهجي، وتعزيز الممارسة التربوية، بنماذج عملية في التدريس والتقويم والتكوين؛
- حاجة لجان بناء المناهج وصياغة دفاتر التحملات الخاصة بإعداد الكتب المدرسية إلى تكوين عال؛
- ضعف في الانسجام الداخلي للمناهج والبرامج، وحاجتها إلى التكامل والتدرج والاستمرارية؛
- حاجة بعض الأسلاك التعليمية والفئات الاجتماعية إلى منهاج، و/ أو عدة تربوية ؛
- حاجة المنظومة إلى إرساء منهجية واضحة في إعداد المجزوءات الجهوية (15%) والمحلية (15%) ؛
- كثرة المواد الدراسية، وثقل المضامين التعليمية، وتركيزها على الجانب الكمي؛
- عدم تركيز نظام التقويم، على الكفايات والمهارات وحل المشكلات؛
- نقص في الوسائل التعليمية الملائمة للتدريس والتعلم، وفق الأساليب الفعالة والمتفاعلة.

الهدف

مراجعة المناهج الدراسية من أجل تحسين جودة التعليم.

التدابير المعتمدة

يقتضي تحسين جودة التعليم، القيام بمجموعة من التدابير، وهي:

- تقييم المناهج الحالية، بالابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي: الكتاب المدرسي، مضامين التكوين، وآليات وعدة التقويم؛
- إرساء البنيات، وتوفير العدة اللازمة لمراجعة المناهج، بالابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي؛
- مراجعة مواصفات التخرج وتدقيقها؛
- مراجعة الهندسة البيداغوجية وإعادة تحديد المواد والحقول الدراسية حسب الأقطاب؛
- تدقيق المقاربة البيداغوجية؛
- مراجعة المضامين وإعادة تركيزها على الكفايات والتعلمات الأساسية؛
- إعادة تنظيم وتوزيع الغلاف الزمني للدراسة مع المحافظة على الغلاف الزمني الإجمالي ؛

- توسيع تدريجي لتدريس مواد التفتح؛
- تعميم تدريس المجزوءات الجهوية والمحلية؛
- إصدار المنهاج الوطني الشامل؛
- اعتماد نتائج التجارب والدراسات الجارية في إطار البرنامج الاستعجالي.
- مراجعة المناهج الدراسية

المجال 1 التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

مشروع E1.P10 إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة التربوية وتجديد التعلمات.

تذكير بالتوجهات الأساسية في الميثاق الوطني

«حيث أن التكنلوجيا التربوية، تقوم بدور حاسم ومتنام في أنظمة التعليم ومناهجه،وبناء على محتوى المادة 119 أعلاه، تعمل سلطات التربية والتكوين على إدماج هذه التقنيات في الواقع المدرسي،على أساس أن يتحقق لكل مؤسسة، موقع معلوماتي وخزانة متعددة الوسائط،في أفق العشرية القادمة.»

لبند 121 من الميثاق

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

خلال المرحلة الأولى لبرنامج GENIE تم تجهيز1878 مؤسسة تعليمية بما يناهز 2058 قاعة متعددة الاختصاصات و تكوين حوالي 30000 مدرس. لكن يظل استعمال هذه القاعات دون المستوى المطلوب (نسبة الاستعمال % :75) و ذلك نظرا لصعوبة تكليف منشط خاص بها، لعدم ربطها بشبكة الانترنيت، لغياب المضامين الرقمية اللازمة، وكذا لعدم إشراك المديرين و المفتشين في العملية برمتها. ولتدارك هذه الفجوة القائمة بين التجهيزات المتوفرة داخل القاعات متعددة الاختصاصات والاستخدام الفعلي لها، أقدمت الوزارة على مراجعة إستراتيجية للبرنامج، أفضت إلى تبني مرحلة ثانية بأربعة محاور تمتد من 2009 إلى 2013.

الهدف

إدماج تقنية تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات في المنظومة التربوية باعتبارها عدة بيداغوجية تهدف إلى تحسين جودة التعلمات.

التدابير المعتمدة

يرتكز برنامج GENIE في خارطة البرنامج الاستعجالي، على أربعة محاور مهمة و متكاملة :

1 - **محور التجهيز** الذي يهدف إلى تجهيز كافة المؤسسات التعليمية بالمغرب (9260 مؤسسة)، بمختلف أسلاكها، بالعتاد المعلومياتي و البنية التحتية الكفيلة بالإدماج الجيد لهذه التكنولوجيات. و يتنوع هذا التجهيز بين حقائب متعددة الوسائط، و قاعات متعددة الوسائط بالإعدادي والتأهيلي، و حواسيب ثابتة بقاعات الدرس بالابتدائي (من المستوى الرابع إلى المستوى السادس)، دون إغفال ربط كل المؤسسات المجهزة بشبكة الانترنيت، مع اعتماد حلول تقنية تضمن الحماية و الوقاية من المخاطر.

2 - محور التكوين، و الذي يعنى بتوفير التكوين العلمي الجيد لكافة مكونات الشغيلة التعليمية، من أساتذة و مفتشين و مديرين و إداريي المؤسسات التعليمية (000 230 إطار). و ينقسم هذا التكوين إلى نوعين أساسين هما:

- التمكين من المبادئ الأولية لاستعمال الحاسوب؛
- الاستعمال الجيد لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات في العملية التعليمية، و في أعمال الإدارة التربوية و المراقبة التربوية.

3 - **محور المضامين الرقمية**، الذي يهدف إلى تزويد المؤسسات التعليمية و المدرسين و المتعلمين بموارد رقمية، تضمن الإدماج الجيد لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، في مجال التدريس. و ذلك من خلال اقتنائها (أو انجازها)

و ملاءمتها مع المناهج الوطنية. كما سيكون بإمكان المستعملين، استغلال هذه المضامين، و تحميل جزء منها من خلال البوابة الوطنية لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، التي سيتم إحداثها في إطار البرنامج.

4 - محور تطوير الاستعمالات، الذي يهدف إلى ملاحظة و تتبع سيرورة الاستعمالات لدى المستعملين، في ميدان إدماج هذه التكنولوجيات، كوسيلة للرفع من جودة التعلمات و اكتساب المهارات. كما يهدف إلى مصاحبة و دعم المستعملين، لضمان بلوغ أهداف البرنامج في ظروف مناسبة، تتيح انخراط كافة مكونات المنظومة التربوية، و كافة الشركاء الاجتماعيين و الاقتصاديين.

المجال 1: التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P11: تطوير نظام التقويم والإشهاد

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، نظام التقويم والامتحانات بالأسلاك التعليمية الثلاث، ووضع المبادئ الأساسية الموجهة للممارسة التقويمية، ومن بينها إقرار أنظمة جديدة للامتحانات المدرسية الإشهادية، مع وضع معايير وطنية موحدة لهذه الامتحانات، وإنشاء بنوك للروائز، واستثمار نتائج الامتحانات، في تقويم حصيلة السنة الدراسية وترتيب المؤسسات.

كما نص الميثاق الوطني، على إخضاع نظام التربية والتكوين، لتقويم منتظم، من حيث مردوديته الداخلية والخارجية التربوية والإدارية.

تشخيص الوضعية: الملاحظات الرئيسة

شرع المركز الوطني للتقويم والامتحانات، في تنفيذ مخطط ثلاثي امتد لسنوات 2006-2007-2008، استهدف بالأساس إرساء نظام للتقويم والامتحانات، وفق موجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين. وشمل هذا المخطط محورين أساسين وهما: الامتحانات المدرسية الإشهادية، وتقويم التعلمات. ففيما يتعلق بالامتحانات المدرسية، فقد تم إرساء مجموعة من التدابير التنظيمية والمنهجية، لتدبير العمليات الامتحانية، ومن أهمها اعتماد معايير وطنية موحدة. وفي هذا الإطار، تم إعداد وإقرار دفتر للمساطر، كمرجع وطني موحد، يحدد العمليات الامتحانية الرئيسية، ومساطر تنفيذها، إضافة إلى إصدار مجموعة من الدلائل، تؤطر محطتين رئيسيتين في سيرورة الامتحانات المدرسية، وهي محطة إجراء الاختبارات، ومحطة إنجاز عمليات التصحيح ومسك النقط. أما على مستوى إعداد المواضيع فقد تم إصدار أطر مرجعية وطنية، همت مختلف مواد الامتحانات الإشهادية الموحدة، وذلك ترسيخا لمبدأ التعاقد بين مختلف المعنيين بالامتحانات المذكورة. كما شرع المركز الوطني للتقويم والامتحانات، في إعداد بنوك للأسئلة، لاعتمادها في إعداد مواضيع الامتحان الموحد الجهوي، لنيل شهادة السلك الإعدادي، بالإضافة

إلى الشروع في إنجاز مشروع خاص باعتماد التكنولوجيات الرقمية، في تدبير العمليات المرتبطة بامتحانات البكالوريا.

الهدف

تحسين جودة التعلمات، وضمان مصداقية وموثوقية الشواهد، مع اعتبار التلميذ محور كل العمليات المرتبطة بالمشروع، وربط ذلك بالدعامتين الأساسيتين لنظام التربية والتكوين، وهما المدرس والمؤسسة التربوية .

التدابير المعتمدة

الموضوعة1: تطوير نظام التقويم والإشهاد

- **الإجراء1: تطوير نظام الامتحانات المدرسية**

- **الهدف العام:**

• إنجاز تشخيص معمق لنظام الامتحانات المدرسية والإشهادية، بهدف إعادة تحديد هذا النظام في إطار سياسة وطنية لتقويم التعلمات.

• **الأهداف الإجرائية في أفق 2012:**

• بلورة وتجريب معالم «استراتيجية وطنية لتقويم التعلمات» تأخذ بعين الاعتبار مجموع وظائف تقويم التعلمات ؛

• إرساء الممارسة الامتحانية على معايير وطنية موحدة تعتمد مقاربة الجودة؛

• مراجعة المقاربات المنهجية والتنظيمية المعتمدة في مجال تنظيم الامتحانات المدرسية والإشهادية؛

• إعداد بنك للأسئلة خاص بالامتحان الموحد الجهوي لنيل شهادة السلك الإعدادي؛

• إعادة تحديد نظام الامتحانات المدرسية والإشهادية بناء على نتائج الدراسة التشخيصية؛

• اعتماد التكنولوجيات الرقمية في تدبير العمليات المتعلقة بأمن ونقل مواضيع الامتحانات المدرسية الإشهادية ؛

• الإجراء 2 : مواصلة إرساء ومأسسة نظام للتقويم المنتظم للتعلمات:

1. الهدف العام:

• وضع سياسة وطنية في مجال تقويم التعلمات تستجيب لمطلب تحسين الجودة وتضمن مبدأ تكافؤ الفرص.

2. الأهداف الإجرائية في أفق 2012:

• إرساء نظام لاستثمار نتائج التقويمات الوطنية والدولية في بلورة آليات المعالجة؛

• تكثيف وتوسيع دائرة المشاركة في الدراسات الدولية في مجال تقويم التعلمات؛

• تشكيل نواة مركزية وتدعيم قدراتها في مجال التقويم وبلورة استراتيجية المعالجة؛

• مأسسة بنيات جهوية للتقويم؛

• تشكيل الفرق الجهوية وتكوينها في مجال تخطيط وقيادة الدراسات التقويمية وجمع المعطيات.

و تكوين قاعدة المعطيات و بلورة آليات المعالجة؛

• تهيئة وتجهيز مقرات البنيات الجهوية للتقويم؛

• دعم قدرات الأكاديميات الجهوية في مجال إعداد عدة القياس والمعالجة؛

• قيادة الدراسات التشخيصية للتقويم المنتظم للتعلمات واستثمار نتائجها؛

• إعداد مؤشرات المردودية الداخلية للمنظومة التربوية. ورصد العوامل التي تؤثر في التعلمات.

الموضوعة 2: بلورة سياسة وطنية لتقويم الأطر التربوية وتقويم المؤسسات التعليمية

• الإجراء1: تقويم الأطر التربوية العاملة بقطاع التعليم المدرسي:

1. الهدف العام:

إرساء سياسة وطنية في مجال تقويم المدرسين، تعتمد المقاربات الحديثة في مجال تدبير الموارد البشرية، وتستجيب لمطلب الاستحقاق وتكافؤ الفرص.

2. الأهداف الإجرائية في أفق 2012:

• إرساء نظام للتقويم المنتظم للأطر التربوية العاملة بقطاع التعليم المدرسي، يستهدف تطوير كفاءاتهم المهنية ؛

• إرساء نظام للتغذية الراجعة، كعنصر لتحسين الكفايات التدبيرية للموارد البشرية؛

• تحيين النصوص القانونية، في ضوء المقاربات الجديدة المعتمدة في تدبير الموارد البشرية؛

• إرساء نظام مندمج للمعلومات، يتضمن المسار المهني للموظف؛

• تكوين المكلفين المعنيين بتقويم الموظفين؛

• إعداد ونشر تقرير سنوي عن مهنة التدريس.

• الإجراء2: تقويم المؤسسات التعليمية

1. الهدف العام:

إرساء سياسة وطنية في مجال تقويم المؤسسات التعليمية، تستهدف تحسين جودة العرض التربويّ، وتساهم في الرفع من المردودية الداخلية للمؤسسات التعليمية.

2. الأهداف الإجرائية في أفق 2012:

• إرساء نظام للتقويم المنتظم للمؤسسات التعليمية

• إرساء بنيات جهوية لتقويم المؤسسات التعليمية؛

• تمكين المؤسسات التعليمية من وسائل التقويم الذاتي، لتطوير مؤهلاتها وتحسين أدائها.

• إعداد ونشر تقرير سنوي تشخيصي حول حالة المؤسسات التعليمية وإنجازاتها، في مختلف الدراسات التقويمية الوطنية والدولية.

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P12: تحسين جودة الحياة المدرسية

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على :

• إرساء اللامركزية واللاتمركز بمنظومة التربية والتكوين؛

• تطوير أداء الإدارة التربوية ومجالس التدبير؛

• ملاءمة الإيقاعات المدرسية للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية والجهوية؛

كما يؤكد الميثاق، على أهمية الأنشطة الفنية وأنشطة التفتح، من خلال تحديد بعض مواصفات المدرسة المغربية الوطنية الجديدة، بجعلها تسعى، لأن تكون:

• مفعمة بالحياة، بفضل نهج تربوي نشيط، يجاوز التلقي السلبي والعمل الفردي، إلى اعتماد التعلم الذاتي، والقدرة على الحوار والمشاركة في الاجتهاد الجماعي؛

• مفتوحة على محيطها، بفضل نهج تربوي، قوامه استحضار المجتمع في قلب المدرسة، والخروج إليه منها بكل ما يعود بالنفع على الوطن، مما يتطلب نسج علاقات جديدة بين المدرسة وفضائها البيئي والمجتمعي والثقافي والاقتصادي.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

لم يواكب إرساء اللامركزية، تحديد واضح للمهام والمسؤوليات في كل مستوى من المستويات، وتظل اللامركزية بقطاع التعليم المدرسي جهوية، لضعف نقل الاختصاصات إلى المستوى الإقليمي والمحلي.

و يعاني نظام التدبير، من محدودية القدرة على التجديد والإبداع، فإذا كانت مقتضيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قد احترمت الغلاف الزمني الذي حددته، للقيام بمراجعة شاملة للبرامج والمناهج التربوية،

فإن المواد والأنشطة التي ستسهم في تفتح حواس التلاميذ، لا تدرس في معظم الأحيان، لكونها غير رسمية وغير مأسسة، كما أنها نادرا ما تطبق بالشكل المطلوب، لانعدام المدرسين المؤهلين. ويظل تلقين هذه المواد مرتبطا بالتطوع. وعلى سبيل المثال، فإن التربية الموسيقية لا تدرس إلا في 16% من المؤسسات التعليمية، بحيث لا يتجاوز عدد الأقسام المستفيدة من التربية الموسيقية في هذه المؤسسات 10%. كما أن مادة التربية البدنية، غير معممة في المدارس الابتدائية، وذلك راجع لانعدام التجهيزات الرياضية الملائمة من جهة، و للنقص الحاصل في تكوين المدرسين من جهة أخرى.

الهـدف

تحسيس كل المستويات التدبيرية لمنظومة التربية والتكوين بثقافة المسؤولية، وترسيخ ثقافة التقويم وتتبع النتائج، وإعادة تنظيم الحياة المدرسية لجعلها دعامة لتحسين جودة التعلمات، والمساهمة في التفتح والتحصيل الذاتي للتلاميذ.

التدابير المعتمدة

1. أجرأة أنماط تنظيم المؤسسات التعليمية وتدبيرها:

حيث تستلزم دعم مجموع الحلقات المكونة لسلسلة التسيير والتدبير، ويشكل مدير المؤسسة حجر الزاوية في سلسلة نظام التأطير؛ لذلك، فإن الدور الكبير الذي يضطلع به في عملية التدبير سيساهم، حتما، في توطيد وضعه الاعتباري. و بناء عليه، سيتم مستقبلا، اعتماد معايير خاصة في عملية انتقاء المديرين، اعتمادا على قدراتهم التدبيرية، بعد تزويدهم بالعدة المنهجية التي سيتبعونها في تدبير المؤسسات التعليمية، كما سيتم إخضاعهم لتكوين خاص في هذا المجال، لمدة سنة.

وموازاة مع ذلك، ومن أجل الإرتقاء بعملية التدبير، سيتم تزويد المؤسسات التعليمية بالأطر الكافية لتدبير شؤونها، وتوفير كل الوسائل الضرورية للعمل، كما سيتم الاعتماد على مؤشرات ولوحات قيادة. علاوة على ذلك، سيتم تزويد كل مؤسسة تعليمية ونيابة إقليمية وأكاديمية جهوية، ببرنام إعلامي للتدبير الإجرائي.

- إعادة تركيز التدريس على التعلمات الأساسية
- التدريس الفعلي لمواد التفتح
- خلق أندية خاصة بأنشطة التفتح يؤطرها المدرسون

2. تدبير الزمن المدرسي:

يجب أن تسترجع المدرسة المغربية، دورها كفضاء تربوي يشجع على التفتح والتحصيل الذاتي للتلميذ، أكثر من كونها مجرد مكان للتعلم. لهذه الغاية، ينبغي العمل على تدريس المواد والأنشطة، التي تساهم في توفير حياة مدرسية جيدة للتلاميذ.

ولتحقيق هذا الهدف، سيعاد توزيع الغلاف الزمني الحالي، اعتمادا على أربعة مبادئ موجهة:

- التخفيف من الحصة الزمنية المخصصة لتدريس المواد، بالتركيز

على التعلمات الأساسية؛

- تخصيص غلاف زمني للتمارين ولأنشطة الدعم البيداغوجي وللمناهج الجهوية وأنشطة التفتح؛

- تعميم تدريس مواد التفتح في الثانوي التأهيلي حسب الأحواض المدرسية بعد تكوين المدرسين،مع إمكانية اللجوء، إلى موارد من خارج المنظومة؛

- تعديل الجداول الزمنية اليومية والسنوية، وتكييفها مع الخصوصيات الجهوية، وتزويد المؤسسات التعليمية ببرانم إعلامية، لتدبير استعمالات الزمن المدرسية، على مستوى مؤسسات التعليم الثانوي.

3 وضع مشاريع المؤسسات :

يقصد بمشروع المؤسسة، ذلك المشروع الذي يتوفر على مخطط عمل، يحدد بدقة الأهداف المنشودة في برنامج عمل المؤسسة، والوسائل الضرورية لتحقيقها، ويهدف

إلى تخويل استقلالية التدبير لمديري المؤسسات التعليمية، مما سيحفزهم بشكل أكبر على المبادرة والإبداع، ويجعل منهم قوة اقتراحية وتشاورية مع الشركاء والفاعلين، من أسر وأولياء التلاميذ، و كذا مع التلاميذ أنفسهم، فضلا عن المدرسين.

4 الارتقاء بالأنشطة الفنية وأنشطة التفتح:

علاوة على تعديل الغلاف الزمني، الذي يندرج في إطار الأهداف المسطرة لمشروع المؤسسة، فإن تطوير أنشطة التفتح الذاتي للتلميذ، يتم في إطار أندية يؤطرها المدرسون، علما بأن إنجاز هذه الأنشطة، سيتم تقنينه في إطار شراكات، وبصفة خاصة، مع وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الثقافة والجماعات المحلية والفاعلين الجمعويين...

الوضعية الحالية	الوضعية المستهدفة

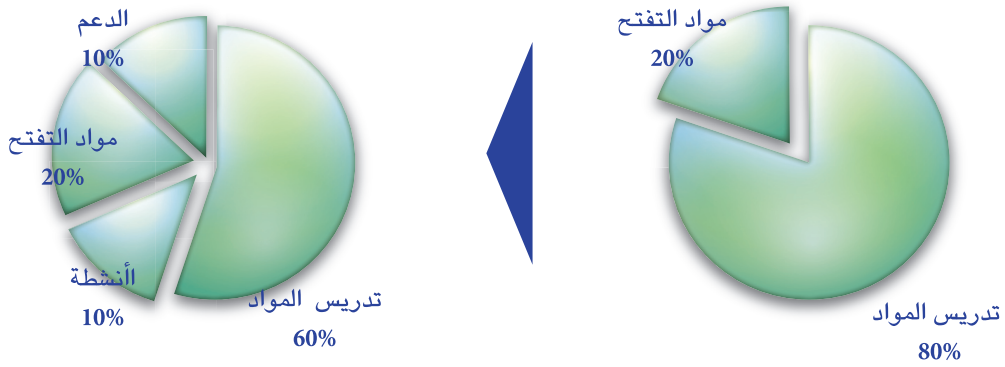

5. إدماج قيم المواطنة في التربية الوطنية (السلوك المدني، احترام الأطر التربوية و اللاعنف):

في إطار ترسيخ قيم المواطنة في المنظومة التربوية، سيتم وضع ميثاق حول الحقوق والواجبات، في كل مؤسسة تعليمية، يهدف إلى التعريف بها، ويحدد مسؤولية كل الفاعلين التربويين تجاهها، من تلاميذ وآباء التلاميذ والفاعلين التربويين.

كما،سيتم تنظيم حملات إعلامية في صفوف التلاميذ داخل المؤسسات التعليمية، تروم خلق فضاءات للاستماع والحوار، وستساهم هذه الحملات في إثارة الانتباه والتقليص من الأفعال المنافية للقيم التربوية. كما سيتم، في هذا السياق، تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر التعليمية، لتعزيز قدراتهم لتكريس الصورة المثالية والقدوة الحسنة، التي تنسجم مع أهداف الرسالة التي تحملها المدرسة إلى المجتمع.

ولن يتأتى ذلك، إلا بتعزيز الشراكات مع المؤسسات المعنية (جماعات محلية، الإدارة الترابية، الأمن الوطني، الدرك الملكي،القضاء) من أجل التحسيس والتعبئة والتواصل، والمواكبة المستمرة من أجل مناهضة العنف داخل المدرسة..

ولتعزيز الإحساس بالانتماء إلى المدرسة، وتبني قيم احترام المحيط، سيتم تعميم الزي الموحد للتلاميذ في مؤسسات التعليم الابتدائي، ومن أجل ذلك، ستتكفل الوزارة بتأمين 30% من تكاليف اللباس الموحد لفائدة التلاميذ المحتاجين.

المجال 1 : التحقيق الفعلي لإلزامية التعليم إلى غاية 15 سنة

المشروع E1.P13 : الارتقاء بالصحة المدرسية والأمن الإنساني

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يشدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، على ضرورة احترام حقوق الإنسان، كما يذكر بحقوق الفاعلين والشركاء وواجباتهم داخل منظومة التربية والتكوين، كما يؤكد على الاحترام الواجب للمدرسين ،و على الاهتمام الخاص الذي ينبغي إيلاؤه لظروف عملهم.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

نظرا لحساسية العامل الصحي، كشرط ملازم لتمدرس التلاميذ، و اعتبارا للارتباط القوي بين النجاح والسلامة من الأمراض، وتوفر ظروف وشروط السلامة والأمن الإنساني داخل المؤسسات التعليمية، وحيث أن نظام الصحة المدرسية ينطوي على ثغرات كبيرة، لعدم توفر أطر متخصصة تتكفل بالتتبع اليومي للظروف الصحية للتلاميذ، وقلة التجهيزات والأدوية وضعف آليات حفظ الأمن الإنساني داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها ، فقد تم إفراد مشروع ،يتوخى وضع أسس حفظ صحة التلاميذ وحمايتهم من مختلف أشكال المخاطر، التي تهدد أمنهم الإنساني.

الهـدف

ضمان شروط الصحة و الأمن الإنساني للتلاميذ والمدرسين بكل المؤسسات التعليمية.

التدابير المعتمدة

ينبغي أن تشكل المدرسة، بالنسبة للمتعلمين والمدرسين على حد سواء، فضاء للأمن الإنساني، يوفر كل شروط الصحة، ويحميهم من مختلف المخاطر، التي قد تتهددهم أو تمس بسلامتهم الجسدية والنفسية.

ومن اللازم في هذا الشأن، أن يتم توفير نظام تأطير صحي فعال للمتعلمين، وكذا توفير خطط كفيلة بمواجهة كل المخاطر وضمان الأمن الإنساني بالوسط المدرسي. لهذه الغاية، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير المجددة، تتدرج كالتالي:

1: الرفع من مستوى حماية صحة التلاميذ:

أمام الثغرات المسجلة في حماية صحة المتعلمين، يتم إعداد مشروع متكامل لبلورة العدة الصحية وتحسينها.حيث سيتم وضع أسس نظام للصحة المدرسية، يضمن الولوجية للعلاج بالنسبة للتلاميذ، وذلك من خلال توظيف 32 طبيب، بمعدل طبيبين لكل أكاديمية، و التعاقد مع مساعدات صحيات واجتماعيات للعمل على مستوى الأحواض المدرسية، ومع ممرض مختص على مستوى كل نيابة، وكذا وضع خطة لتجهيز المؤسسات بالمعدات الطبية والأدوية الضرورية.

وعلى صعيد آخر، سيتم تعزيز الشراكات في مجال أنشطة الصحة المدرسية، مما يضمن تنظيم العمليات الطبية (الفحص،التلقيح،علاج أمراض العيون)، بشراكة مع وزارة الصحة، والمراقبة الصحية للمؤسسات التعليمية والداخليات، والتربية الصحية في مجال:محاربة التدخين، التربية الإيجابية، والغذائية، والطرقية، والاستهلاكية ، و العناية بصحة الفم والأسنان، و الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا، وداء فقدان المناعة المكتسبة:السيدا .

• توظيف 300 مساعدة اجتماعية وصحية كل سنة .

• استشارات طبية وعلاجية لفائدة 100 000 تلميذ خلال الدخول المدرسي 2008-2009، على أن تعمم على المدى الطويل.

• توفير تغطية صحية لجميع التلاميذ

2: الرفع من مستوى الأمن الإنساني:

أمام تنامي حجم المخاطر التي تهدد الأمن الإنساني للمتعلمين والمدرسين، والتي تتنوع بتعدد مصادرها ومبرراتها، بات من الضروري وضع إستراتيجية متكاملة لتوفير الأمن الإنساني بالوسط المدرسي. وسيتم بهذا الخصوص تحديد معايير الصحة و الأمن الإنساني بالوسط المدرسي، ووضع عدة لوقاية التلاميذ من المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية و التكنولوجية، وكذا وضع إستراتيجية للوقاية من المخاطر ذات الطابع الاجتماعي (العنف، التعاطي للمخدرات، الوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا والسيدا).

وسيتم تأطير مختلف هذه التدابير بمجموعة من العمليات :

- إعداد دليل مرجعي لمعايير الصحة والأمن الإنساني ؛

- تعميم الحراسة بالمؤسسات التعليمية؛

- تعميم مخططات حماية المؤسسات من المخاطر؛

- تجهيز المؤسسات بمعدات إطفاء الحريق؛

- بلورة مخططات جهوية لتفعيل مقتضيات الاستراتيجية الوطنية ضد العنف الممارس على التلاميذ؛

- تفعيل الإستراتيجية القطاعية للتحسيس ضد الأمراض المنقولة جنسيا والسيدا؛

- وضع إستراتيجية وطنية لمحاربة التدخين والمخدرات.

المـجـــال الثـــانـــي
حفز روح المبادرة و التميز في الثانوية التأهيلية و الجامعة

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في المؤسسة الثانوية التأهيلية وفي الجامعة

يقتضي تفعيل إلزامية التمدرس، إلى حدود 15 سنة على الأقل، وبصفة موازية، تشجيع وتنمية التمدرس

ما بعد هذه السن، في الثانوي التأهيلي، و التعليم العالي؛ لأن معيار تطور وتقدم أي بلد، يقاس بمستوى تعليم و تربية ساكنته وتكوينها، حيث تساهم متابعة الدراسات العليا، بصورة قوية، في الإدماج المهني الناجع للأفراد، وكذا في إبراز وحفز المبادرات والمواهب والكفاءات.

غير أنه، رغم الجهود المبذولة، والتقدم الملحوظ خلال السنوات الأخيرة، لازالت الوضعية بالسلك الثانوي التأهيلي والجامعة، تعاني من الكثير من النقائص والثغرات، حيث أن ما يقارب نصف الأطفال بالنسبة للفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 17-15 سنة غير متمدرسين، فضلا عن أن أعداد الطلبة بالجامعة،

لا يشكلون سوى 12 % من الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 23 سنة. كما إن أعدادا كبيرة

من الحاصلين على شهادات التعليم العالي ،لا تجد منافذ لسوق الشغل، بسبب التباعد الحاصل بين التكوينات المدرسة، وحاجيات سوق الشغل.

أمام هذا الوضع، تم القيام بعدد من المبادرات، خلال السنوات الأخيرة، قصد تحسين العرض في المستويين الثانوي التأهيلي والجامعي، وتطوير تمدرس الشباب، وخاصة من خلال إحداث ثانويات تأهيلية جديدة، وتوفير مسالك جامعية جديدة، منفتحة، بشكل أفضل، على سوق الشغل، ومنسجمة مع حاجياته.

غير أن النتائج المحصل عليها، لا ترقى إلى مستوى الطموحات، مما يفرض مواصلة واستكمال هذه المجهودات ، باعتماد منهجية إرادية وطموحة ، من أجل تحقيق تقدم ملموس وواضح.

لهذه الغاية، يقترح البرنامج الاستعجالي اتخاذ مجموعة من التدابير العملية، لحفز وتشجيع المبادرة والتفوق، في المستوى الثانوي التأهيلي والجامعي، وذلك باعتماد أربع دعامات أساسية:

• تعزيز العرض في الثانوي التأهيلي عن طريق تأهيل وتطوير شبكة الثانويات التأهيلية ،من أجل توسيع تغطيتها الوطنية والرفع من طاقتها الاستيعابية ؛

• تشجيع التفوق عبر إنشاء «ثانويات تأهيلية مرجعية»، و«ثانويات التفوق التأهيلية»، وتطوير الأقسام التحضيرية للمدارس العليا؛

• تحسين العرض في التعليم العالي، ليتمكن من استقبال الأعداد المتزايدة من الطلبة، في ظروف مناسبة، لضمان نجاحهم، وتسهيل إدماج المتخرجين في سوق الشغل؛

• تشجيع البحث العلمي، باعتباره مؤشرا قويا على التنافسية والابتكار ، و تحفيز النمو الاقتصادي.

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة

المشروع E2.P1 : تأهيل العرض التربوي بالثانوي التأهيلي

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على أنه:

• ينبغي أن ينهي 60% من التلاميذ المسجلين بالسنة الأولى من سلك التعليم الابتدائي دراستهم الثانوية في أفق سنة 2011، وينبغي أن يحصل 40% منهم على البكالوريا.

• ستحظى صيانة مؤسسات التربية والتكوين والحفاظ على جودة محيط التلاميذ بعناية دائمة.

• ستعتمد تهيئة المؤسسات القائمة أو تشييد مؤسسات جديدة على معايير نمطية يتم تحيينها وتجديدها وتكييفها وفق خصائص المحيط، والمناخ، والمميزات السوسيو ثقافية.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

خلال السنوات الأخيرة، أتاحت المجهودات الهامة المبذولة والرامية إلى تطوير البنيات التحتية بالثانويات التأهيلية، بالوسط القروي على الخصوص، إلى تسجيل تطور هام في نسب التمدرس في الثانوي التأهيلي.

وبهذا ارتفع عدد الثانويات التأهيلية العمومية من 562 سنة 2001-2000 إلى 717 سنة 2007-2006،

بمعدل زيادة قدرها 27%، و حظي ضمنها الوسط القروي ، بإنشاء 59 ثانوية تأهيلية منذ سنة 2000.

كما انتقل عدد التلاميذ من الفئة العمرية 17-15 سنة من 480.000 إلى أزيد من 681.000 سنة

2007-2006، محققا بذلك نموا في النسبة الخاصة بتمدرس هذه الفئة العمرية من 37% إلى 48%.

غير أن التقدم الحاصل منذ سنة 2000 لم يكن كافيا، حيث إن شابا واحدا من الفئة العمرية المذكورة

من كل خمسة مدرس في ثانوية تأهيلية بالوسط القروي. كما أن نسبة تغطية الثانويات التأهيلية بالداخليات تظل ضعيفة بحيث أن 33,6% من الثانويات التأهيلية في الوسط القروي فقط، تتوفر على داخليات سنة 2006.

ينضاف إلى ذلك أن توسيع القدرة الاستيعابية للثانويات التأهيلية، لا يكفي لاستقبال الأعداد المتزايدة من التلاميذ، بحيث يلاحظ تنامي مشكل الاكتظاظ بأقسام التعليم الثانوي التأهيلي بنسبة تناهز 15% من الأقسام التي تضم 41 تلميذا فما فوق.

وتجدر الإشارة إلى أن نسب الانقطاع عن الدراسة تظل مرتفعة (13,9%) رغم ارتفاع أعداد التلاميذ المدرسين، مما يؤشر على عدم تحقيق تقدم كبير منذ سنة 2000 في الاحتفاظ بالتلاميذ داخل المنظومة. وفي الغالب ، توجد البنيات التحتية وتجهيزات الثانويات التأهيلية في حالة من التردي، بسبب نقص الصيانة :

• 553 حجرة دراسية متردية.

• 34 مؤسسة ثانوية تأهيلية غير مرتبطة بشبكة توزيع الماء الشروب.

• 12 مؤسسة غير مرتبطة بشبكة توزيع الكهرباء.

• 218 مؤسسة غير مرتبطة بشبكة التطهير.

الهـدف

• تشييد البنايات اللازمة لجعل الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الثانوية التأهيلية مسايرة للهدف المسطر: بلوغ سنة 2020-2021 نسبة استكمال التعليم الثانوي التأهيلي قدرها 60% بالنسبة لفوج 2009-2010.

• ضمان إصلاح وتأهيل البنيات التحتية وتجهيزات الثانويات التأهيلية وداخلياتها، والحرص على استمرار صيانتها، لتوفير الظروف المادية الملائمة والجيدة للاشتغال لفائدة التلاميذ والمدرسين. .

التدابير المعتمدة

تتطلب مواكبة تطور التمدرس في التعليم الثانوي التأهيلي، تسريع وتيرة إحداث الثانويات التأهيلية لضمان تغطية كافية للتراب الوطني وتعزيز القدرة الاستيعابية، وذلك بتشييد 320 ثانوية تأهيلية جديدة ما بين 2009 و2012 (أي 4.800 حجرة دراسية)، من بينها 104 بالوسط القروي، وستتوفر كل مؤسسة على داخلية تستوعب 120 تلميذا، ممن يبعد مقر سكناهم عن المؤسسة.ولضمان جودة منسجمة للثانويات التأهيلية المحدثة، ستتم مراجعة وتحيين معايير البناء والتجهيز الجاري بها العمل، مع الحرص على تكييفها حسب نوعية الثانويات التأهيلية، وكذا العمل على توفير كل المكونات الضرورية لحسن سير العملية التعليمية بها.

وبموازاة ذلك، وعلى غرار المؤسسات الابتدائية والثانويات الإعدادية، ستنظم حملة واسعة لإعادة تأهيل الثانويات التأهيلية والداخليات المترددية، بإصلاح بنياتها التحتية وتجهيزاتها، قصد ضمان أحسن الظروف المادية لتعلم التلاميذ وإيوائهم. وستلي هذه الحملة عملية إرساء آليات للصيانة الوقائية في كل ثانوية تأهيلية، حتى يتم ضمان دوام جودة الفضاءات التعليمية. وسيخصص في هذا الصدد بند من الميزانية السنوية للأكاديميات للصيانة الوقائية.

- إحداث 320 ثانوية تأهيلية جديدة أي حوالي 213.000 مقعد بيداغوجي جديد.
- إحداث أزيد من 12.500 سرير إضافي بداخليات الثانويات التأهيلية
- مضاعفة عدد المنوحين بـ 2,5
- إعادة تأهيل حوالي 550 حجرة مترددية بالثانويات التأهيلية

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة

المشروع E2.P2 : تشجيع التميز

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين في المواد 122 و123 و124 على :

- خلق ثانويات مرجعية ؛
- إحداث مسالك جديدة في الأقسام التحضيرية ؛
- حفز التلاميذ على التفوق.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

رغم ما نص عليه الميثاق، لم يتم إحداث أية ثانوية تأهيلية مرجعية منذ سنة 2000. فالمفهوم لم يتم تصريفه بشكل واضح، كما أن الجدوى من إحداث الثانويات المرجعية مازالت موضع العديد من التساؤلات.

وبخصوص الأقسام التحضيرية، أحدثت ستة مسالك جديدة، غير أن إمكانيات ولوج المتخرجين من بعضها لمسالك سلك التعليم العالي تظل محدودة. علاوة على ذلك، فإن نظام الأقسام التحضيرية، يواجه نقائص هيكلية مرتبطة من جهة، بتردي حالة البنيات التحتية وضعف التجهيزات، ومن جهة أخرى باحتمال تدني جودة التأطير، نظراً لأن حصص التقويات والأشغال الموجهة، لا تنجز من طرف بعض المدرسين ،الذين يفضلون إعطاء ساعات إضافية مؤدى عنها، بسعر أفضل بالمراكز الخصوصية.

وارتباطا بحفز التلاميذ على التميز، ينبغي الإشارة إلى وجود بعض العمليات الإيجابية التي تم ترسيخها، كأولمبياد الرياضيات، أو المنح المقدمة للناجحين في المباراة العامة لولوج المدارس العليا الفرنسية، إلا أن هذه التدابير تظل محدودة، وهي تستهدف بالأساس التميز بسلك البكالوريا، ولا تشمل باقي المستويات التعليمية، كما نص على ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

الهـدف

تشجيع التميز باعتباره دعامة مهمة في تحسين مردودية منظومة التربية والتكوين.

التدابير المعتمدة

يعد تشجيع التميز ،من مقومات كل منظومة تربوية فعالة، تنشد الحفز والتحسين المستمرين، وليس فقط عنصراً صورياً أو شكلياً.

ولهذه الغاية، ووفقاً للتوجهات التي حددها الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سيتم اتخاذ ثلاث أنواع من التدابير في إطار البرنامج الاستعجالي.

1. إرساء ثانويات تأهيلية مرجعية وإحداث ثانويات التميز التأهيلية:

انسجاماً مع التوجهات المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، سيتم إرساء «ثانويات تأهيلية مرجعية» في كل أكاديمية. وستعتمد هذه المؤسسات على مبدأ المرجعيات المتعددة، بحيث يمكن للثانوية الواحدة أن تكون مرجعية في مجال أو أكثر، من قبيل تطوير التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل في التدريس، جودة الحياة المدرسية،

أو الإجراءات المتخذة في إطار إرساء «مدرسة الاحترام».

كما سيتم إحداث ثانويات التميز التأهيلية الهادفة إلى استقبال التلاميذ المتفوقين في نهاية السلك الثانوي الإعدادي بغية تطوير دينامية التنافس والتميز.

وبغية تجنب الانزلاقات أو التجاوزات المحتملة المرتبطة بجاذبية هذه المؤسسات بالنسبة للتلاميذ وأوليائهم، سيكون إحداثها موضع تأطير وتتبع دقيقين، ينبنيان على معايير مضبوطة لانتقاء التلاميذ والأطر العاملة بها، كما تؤطره سيرورة تقويمية واضحة ومنتظمة.

- إحداث ثانوية تأهيلية مرجعية في كل جهة
- إحداث 8 ثانويات التميز التأهيلية

2. تطوير الأقسام التحضيرية لولوج المدارس العليا :

إن ضمان ظروف التفوق المطلوبة في الأقسام التحضيرية للمدارس العليا، يتطلب اتخاذ أربعة أنواع من التدابير:

- مراجعة إطار الأساتذة المبرزين العاملين في الأقسام التحضيرية، ليستمروا

في تقديم تأطير يوفر الجودة المطلوبة للسير العام لهذا النظام، وتخصيص ساعات إضافية مؤدى عنها لضمان التأطير الفعلي للتقويم والأشغال الموجهة؛

- إصلاح البنيات التحتية لمراكز الأقسام التحضيرية؛
- تفويت إنجاز بعض الخدمات في الداخليات كالتغذية، إلى مقاولات متخصصة بغية تدبيرها بفعالية أحسن، وتعزيز جودتها؛
- تأمين ولوج التعليم العالي حيث سيتم العمل على وضع الجسور الضرورية بين مسالك الأقسام التحضيرية للمدارس العليا والمسالك المتوفرة بالجامعة والمؤسسات التابعة لها.

3. حفز التفوق:

ستحدث دينامية للتنافس من أجل التميز، بالنسبة للتلاميذ عبر تنظيم تظاهرات وطنية وجهوية ومحلية. ولتحقيق ذلك سيتم وضع استراتيجية شمولية لتحديد الأهداف الكمية والنوعية الواجب بلوغها، كما سيتم إحداث بنيات متخصصة للكشف عن التلاميذ الموهوبين واستقبالهم ، والتكفل بهم ومواكبتهم.

- سيرتفع عدد المتمدرسين بالأقسام التحضيرية من 4 000 إلى 7 550 تلميذا

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة

المشروع E2.P3 : تحسين العرض التربوي في التعليم العالي

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

نص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على :

- إعادة تنظيم بنية المسالك الجامعية؛
- توجيه الطلبة بصورة فعالة نحو الشعب التقنية والعلمية والمهنية؛
- صيانة مؤسسات التربية والتكوين والحفاظ على جودة محيطها.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

لقد تم إرساء إعادة تنظيم الأسلاك الجامعية على مستوى الإجازة والماستر في إطار إصلاح نظام LMD (الإجازة- الماستر - الدكتوراه). وبذلت مجهودات كبيرة لتطوير المسالك التقنية والمهنية في كل جامعة. إلا أن هذا التوجه الجديد للعرض التربوي الجامعي، بالرغم من توسيع نطاقه، يظل ناقصا، إذ مازال 89%

من التلاميذ حاملو البكالوريا يتوجهون نحو المسالك ذات الولوج المفتوح، منهم 80 % بمسالك العلوم الاقتصادية القانونية والاجتماعية والآداب والعلوم الإنسانية، إلا أن التكوينات التقنية والمهنية الموجودة،

التي من شأنها تقديم كفاءات عالية في سوق الشغل، لم تعرف النجاح المأمول، ويظل أعداد الطلبة بها ضعيفا. وعلى سبيل المثال، لا تتجاوز نسبة توظيف الطاقة الاستيعابية للمدارس العليا للتكنولوجيا 40%.

كما أن التكرار والانقطاع الدراسي في مستوى التعليم العالي مازالا يسجلان مستويات مرتفعة، وتصل نسبة التكرار السنوية إلى 17% بالنسبة لمجموع المسالك، وتبلغ 30% في المسالك ذات الولوج المفتوح، وتعتبر السنة الأولى من التعليم الجامعي فترة انتقالية حاسمة، تعرف معدلات التكرار الأكثر ارتفاعا.

غير أنه ينبغي تسجيل، ما أتاحه الإصلاح البيداغوجي الذي شهدته المسالك ذات الولوج المفتوح، من تحسين للمردودية الداخلية للمنظومة. فبالنظر إلى النتائج التي سجلها الفوج الأول المتخرج، منذ إرساء الإصلاح البيدغوجي LMD، يبدو أن مردوده قد تحسن، بما أن 33% من الطلبة حصلوا على الإجازة مقابل 26% في النظام القديم. ومع ذلك، تبقى هذه الملاحظة نسبية، بالنظر لغياب معلومات مفصلة، تخص النسب العامة لنجاح طلبة الفوج الأول من الإجازة، و معدل الفترة التي استغرقوها في كل سلك تكويني .

و يواجه تطوير التعليم الجامعي مشكلة حادة، تتمثل في عدم كفاية الطاقة الاستيعابية التي تشكل تحديا كبيرا مرتبطا بضرورة توفير عرض مناسب لمواجهة التزايد الكبير لأعداد الطلبة في السنوات المقبلة. أما الأحياء الجامعية التسعة عشر بطاقتها الاستيعابية التي تصل إلى 35 000 سريرا، فلا تتيح إلا استقبال 35% من الطلب القائم، على الرغم من ظهور العرض الإضافي الذي قدمه الخواص في السنوات الأخيرة. وجدير بالذكر، أن 9 أحياء جامعية فقط من أصل 19 حيا جامعيا، تتوفر على مطاعم جامعية.

وأخيرا تعاني العديد من الكليات من تردي بنياتها التحتية وتجهيزاتها، ورغم ما تم ضبطه وتعميمه من مساطر وإجراءات لصيانة المؤسسات الجامعية، فإن الوسائل التي توضع رهن إشارتها، لا تسمح لها بالاستجابة لحاجياتها. كما أن الأحياء الجامعية ومطاعمها، توجد كذلك في حالة سيئة، وتعاني نقصا كبيرا في التجهيزات.

الهـدف

• الارتقاء بالمردودية الداخلية للتعليم العالي، و تطوير قابلية اندماج خريجيه في سوق الشغل.

• توفير ظروف ملائمة للتكوين والإيواء لفائدة الطلبة.

التدابير المعتمدة

ينبغي العمل على استكمال المجهودات التي بذلت في السنوات الأخيرة من أجل تحسين العرض التربوي في التعليم العالي، لجعل الجامعة فضاء لتعليم ذي جودة، يتيح لخريجيه أفضل فرص الاندماج في سوق الشغل. ولهذه الغاية، يعتزم البرنامج الاستعجالي وضع مجموعة من التدابير، تغطي كل المجالات الضرورية لتطوير جودة العرض في التعليم العالي وذلك من خلال :

• توسيع الطاقة الاستيعابية وإصلاح وتأهيل البنيات التحتية الجامعية؛

• تعزيز نظام الدعم الاجتماعي الرامي إلى تيسير ولوج حملة البكالوريا إلى التعليم العالي (الأحياء الجامعية، المطاعم الجامعية، المنح الطلابية)؛

• تنمية عرض تربوي في التعليم العالي يتلاءم بصورة أفضل مع حاجيات سوق الشغل.

• محاربة ظاهرتي التكرار وانقطاع الطلبة عن الدراسة.

• توفير ما يقارب 124.000 مقعدا تربويا في الجامعة

1. توسيع الطاقة الاستيعابية وإصلاح البنيات التحتية الجامعية:

تستدعي مواكبة الارتفاع المتوقع في أعداد الطلبة،العمل على رفع الطاقة الاستيعابية للجامعات، باعتماد ثلاث دعامات: توسيع المؤسسات الموجودة ثم تشييد مؤسسات جامعية جديدة وترشيد استعمال البنيات المتوفرة (استعمال القاعات المتوفرة في مؤسسات جامعية أخرى وكذا استعمال المرافق خلال فصل الصيف...). وبإمكان هذه الدعامة الأخيرة أن تساهم في الاستجابة السريعة للحاجيات الجديدة في مجال استقبال الطلبة، مع الحد من تكلفة الاستثمارات المرتبطة ببناء مؤسسات جديدة.

وسيتم بلورة تصميم دقيق لتوسيع وتطوير العرض التربوي الجامعي، يغطي كل مجالاته ، وذلك بهدف الرصد الدقيق لمختلف مكونات هذا العرض في المستقبل، على مستوى معايير حجم المؤسسات والأعداد الطلابية والمسالك والبنيات التحتية والموارد البشرية الواجب تعبئتها. وسيمكن هذا التصميم من تأسيس جامعة قوية، تمزج بين وضوح الرؤية والقرب الجغرافي من الطلبة.

إضافة إلى ذلك، سيتم وضع خطة لتأهيل الكليات والمؤسسات والأحياء الجامعية ابتداء من سنة 2009، مع تأهيل و إصلاح البنيات التحتية، وتجديد التجهيزات المتردية، وإرساء نظام للصيانة بالكليات والأحياء الجامعية.

• إعداد تصميم مديري للعرض الجامعي

• ينتقل عدد الأسرة في الأحياء الجامعية من 35.000 إلى44.00

2. تعزيز خطة الدعم الاجتماعي بغرض تيسير ولوج التعليم العالي:

ستتم إعادة اعتماد مخطط التنمية الذي أعده «المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية الجامعية» في الفترة الممتدة ما بين 2006-2010، والذي لم ينفذ بعد، لفترة تدوم 8 سنوات بحيث تخصص السنوات الأربع الأولى منها لمواكبة البرنامج الاستعجالي للرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بـ 9 300 سريرا بنسبة زيادة قدرها 26%.

وبعد فتح ثلاثة مطاعم جامعية سنة 2006-2007 في كل من أكادير وبني ملال وطنجة، ستحدث خمسة مطاعم جديدة في أفق سنة 2012، لتعمم على كل الأحياء الجامعية ،مما سيمكن من توسيع قاعدة المستفيدين منها بشكل بارز.

ولمواكبة هذه الجهود واستكمالها، سيتم تشجيع العرض الخصوصي، في مجال الإيواء والإطعام الجامعيين، والرفع من عدد المنح الطلابية الموزعة، قصد الحفاظ على النسبة الحالية لتوزيعها، بالنظر للارتفاع المتزايد في أعداد الطلاب، وسيتم كذلك اعتماد نظام التغطية الصحية للطلبة.

- وضع نظام تغطية صحية للطلاب

3. تنمية العرض التربوي الجامعي المستجيب لحاجات سوق الشغل

ستتخذ تدابير ملموسة بهدف تحقيق الملاءمة بين التكوين الجامعي وحاجات سوق الشغل في إطار البرنامج الاستعجالي، على ثلاث واجهات رئيسية :

- إعادة تحديد توجهات المسالك ذات الولوج المفتوح، بإحداث تخصصات جديدة على مستوى سلك الإجازة بغرض مهننتها وتمكين الطلبة من قدرة أكبر للاندماج في سوق الشغل.ولتحقيق هذه الغاية انخرط مجلس رؤساء الجامعات في التفكير في هذا الموضوع وسيتم اتخاذ أولى التدابير ابتداء من الدخول الجامعي 2008-2009.

كما ستشمل البرامج، انطلاقا من الأسدسين الخامس والسادس، مجزوءة مهننة، ومجزوءة في المساعدة على البحث عن عمل، وتنظيم دراسة حول إحداث مقاولة صغيرة، بهدف حفز الطلبة على الإقبال على إنشاء المقاولات. وسيتم استكمال التكوين ككل، بتدريب إجباري، ينتهي بإنجاز بحث ميداني.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم المجزوءات المهننة من قبل مهنيين، من أجل تحسيس الطلبة بالإمكانات التي يتيحها التكوين الذي تلقوه، وذلك من خلال تعريفهم بمختلف المهن وقطاعات الأنشطة.

وأخيرا سيتم تثمين الدبلومات،التي تمنحها المسالك ذات الولوج المفتوح ومهننة المسالك ذات الولوج المفتوح، لتسهيل إدماج المتخرجين وتطوير إجازات مهنية جديدة موجهة نحو القطاعات التي تعاني نقصا في اليد العاملة، بتعاون مع الفيدراليات المهنية. وموازاة مع ذلك، سيتم خلق إجازات متعددة التخصصات تتيح إمكانات مهنية أوسع.

- **تطوير العرض التكويني والتقني والمهني:**

سيتم التقليص من قبول الأعداد الطلابية في المسالك ذات الولوج المفتوح، بتبني مقاربة تحفيزية، وبتوجيه حملة البكالوريا بصورة عملية نحو المسالك الأخرى.

ومواكبة لهذا التوجه الجديد، سيتم تسريع وتيرة تطوير المسالك التقنية والمهنية، للوصول إلى تحقيق الهدف المحدد في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بتسجيل ثلثي طلبة التعليم العالي في المسالك التقنية والعلمية

والمهنية، ومضاعفة الطاقة الاستيعابية لمسالك الدبلوم الجامعي التقني DUT وشهادة التقني العالي BTS والإجازات المهنية. وسيتم تطوير هذه المسالك بتنسيق وثيق مع «مرصد الشغل» و«معهد التوقعات المستقبلية في الكفايات»، بهدف تحقيق الملاءمة بين المسالك الجديدة المحدثة، وحاجات سوق الشغل، عن طريق تبني مقاربات جهوية.

• تطوير الشراكات مع الفاعلين المعنيين:

على غرار مبادرتي تكوين «000 10 مهندس» و «300 3 طبيب» كل سنة، سيتم تطوير تكوينات تعاقدية متخصصة بين الجامعات والقطاعات المعنية، ومع وضع آليات تنسيق العرض التكويني في المجال التقني المهني، مع مختلف الهيآت المتدخلة في هذا البرنامج.

4. وضع تدابير لمحاربة ظاهرتي التكرار والانقطاع عن الدراسة:

سيوضع نظام للتوجيه طيلة السنة النهائية للباكالوريا، يعطي للتلاميذ كافة المعلومات اللازمة للقيام باختيار متميز لمسارهم في التعليم العالي. وسيتم تقديم هذا النظام بالتفصيل في المشروع 3.7 والمتعلق «بإرساء نظام ناجع للإعلام والتوجيه».

كما سيتم تبني نظام للتأطير بالنظير، حيث يوكل لطلبة الدكتوراه، بمصاحبة الطلبة الجدد الملتحقين بسلك الإجازة، تيسيرا لاندماجهم في الحياة الجامعية، وتكيفهم مع نمط اشتغالها.

وستنظم بموازاة ذلك، دروس لتأهيل الطلبة الجدد خلال الأسدس الأول من سلك الإجازة ،لتمكينهم من استيعاب تقنيات العمل الخاصة بالجامعة.

• إحداث معهد التوقعات المستقبلية في الكفايات المهنية

• تطوير التكوينات التعاقدية

المجال 2 : حفز روح المبادرة والتميز في الثانوية التأهيلية والجامعة

المشروع E2.P4 : تشجيع البحث العلمي

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يؤكد الميثاق الوطني للتربية والتكوين على :

• توجيه البحث العلمي والتكنولوجي الوطني نحو البحث التطبيقي بالأساس، والتحكم في التكنولوجيات، والعمل على ملاءمتها، مع دعم الروح الإبداعية فيها؛

• إعادة تنظيم البحث العلمي والتقني، بطريقة ترفع من تماسكه وفعاليته؛

• الرفع من الإمكانات العمومية والخاصة المرصودة للبحث العلمي التقني، كي تبلغ في نهاية العشرية 1% على الأقل من الناتج الداخلي الخام؛

• وضع آليات للنهوض بالبحث العلمي بالمغرب.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

خلال السنوات الأخيرة، تحققت مجموعة من العمليات والإجراءات من أجل تنظيم وتقوية البحث العلمي بالمغرب، تجلى ذلك على وجه الخصوص في :

• إطلاق أربعة برامج للدعم الموضوعاتي للبحث العلمي، وهي برامج مكنت من تمويل 600 مشروع، بغلاف مالي وصل إلى 110 مليون درهم؛

• إنشاء معهد للإعلام العلمي والتقني بهدف تجميع الرصيد الوثائقي في مجال البحث العلمي؛

• إنشاء الشبكة المعلوماتية (مروان)؛

• خلق وحدتين للدعم التقني في ميدان البحث العلمي؛

• توحيد بنيات البحث الجامعية؛

• تنظيم تكوين الأساتذة الباحثين في شكل مراكز دراسية خاصة بالدكتوراه؛

• إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي يتم تمويله من طرف الدولة، ومن المساهمة المستخلصة من رقم معاملات المستثمرين في الشبكات العمومية للاتصال اللاسلكي ؛

• توقيع اتفاقيات بين الدولة و المقاولات الأجنبية لإنجاز بعض الأنشطة في مجال البحث والتنمية؛

• وضع 26 «منظومة تفاعل» بين الجامعة والمقاولات.

• خلق منظومات خاصة بالرفع من قيمة البحث : الشبكة المغربية للمحاضن والتخصيب RMIE ، شبكة الهندسة الصناعية RGI ، شبكة التوزيع التكنولوجي RDT.

غير أن البحث العلمي لم يحظ بعد بالقيمة التي يستحقها. ففي مجال الحكامة تبدو المهام والعلاقات

التبادلية بين مختلف هيئات قيادة البحث العلمي غير واضحة، إذ لا توجد عدة منظمة لتقويم هذا البحث. كما أن جاذبية مهنة الباحث، بدأت تفقد بريقها بفعل غياب قانون منسجم بخصوصها على الصعيد الوطني، ذلك أن البحث العلمي لا يزال يفتقد إلى وسائل تطويره، حيث لم تتجاوز الميزانية المخصصة له نسبة 0,8% من الناتج الداخلي الخام، رغم التنامي الملحوظ منذ سنة 1998. كما أن حصة التعاون الدولي لا تمثل، بالرغم من أهميتها، سوى 3% من هذه الميزانية.

الهـدف

- تشجيع الطاقات والابتكارات من أجل تحقيق إشعاع البلاد في مجال البحث العلمي والتقني.
- إبراز قيمة نتائج البحث العلمي بتوجيهه أكثر نحو حاجيات محيطه السوسيو-اقتصادي .

التدابير المعتمدة

ستمكن التدابير المتخذة، من تحقيق تقدم هام على أربع واجهات حاسمة :

1. تحسين الحكامة وتتبع البحث العلمي:

سيتم العمل على تحديد مؤشرات دقيقة، و إنجاز تقويمات خارجية ومستقلة، بهدف تتبع إنجازات البحث العلمي وضمان تحسنه المستمر. وهكذا تم وضع عدة معلوماتية بين الوزارة وبين مؤسسات البحث العلمي، لضمان تتبع منتظم، وقيادة فعالة لبرامج البحث القائم، في مختلف القطاعات والميادين العلمية.

2. تعزيز جاذبية مهنة الباحث:

سيتم سن قانون مميز ومنسجم للباحث، يختلف عن القانون المعمول به بصدد الأستاذ الباحث، بحيث يشمل فقط، العاملين في البحث العلمي، و من شأنه المساهمة.

في الرفع من قيمة مهنة الباحث وتسهيل تدبيرها. سيوضع نظام تشجيعي وتحفيزي للأساتذة الباحثين،وذلك في إطار التشجيعات الممنوحة للجامعات والمؤسسات الجامعية.

- الرفع من قيمة مهنة الباحث

3. الرفع من موارد تمويل البحث العلمي، وتنويعها واستدامتها:

يقترح البرنامج الاستعجالي العديد من التدابير، من أجل تعزيز تمويل البحث العلمي، منها على الخصوص السعي إلى إقرار تسهيلات ضريبية لحفز المقاولات على الاستثمار في مجال البحث، و سن اقتطاعات ضريبية من مداخيل القطاعات النشيطة، بهدف تزويد صندوق الدعم المخصص للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، على غرار الضريبة المفروضة في قطاع الاتصالات اللاسلكية؛ إضافة إلى تشجيع الجامعات على تنويع موارد تمويلها، من خلال إنشاء شركات و مقاولات حرة. وستبذل جهود خاصة للنهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي، باعتباره محفزا للتمويل والمنافسة.

4. الرفع من قيمة أعمال البحث:

ستعطى أهمية كبرى لتمويل مشاريع البحث العلمي، التي تستجيب أكثر للحاجيات السوسيو-اقتصادية وللبرامج التنموية الوطنية والجهوية. وستحدد، لهذه الغاية، وتيرة منتظمة لاستشارة القطاعات المهنية، بهدف تحديد البرامج ذات الأولوية.

كما سيتم إرساء خلايا وسيطة بين الجامعات والمقاولات بصورة مهنية، وخصوصا، عبر وضع منهجيات عمل مضبوطة وتنظيم تكوينات لفائدة أطرها.

على صعيد آخر، ستوضع عدة لمواكبة إجراءات إيداع الملكية الفكرية، من أجل النهوض بهذه الممارسة الموجهة بشكل خاص نحو العالم السوسيو-اقتصادي.

كما سيتم تشجيع إحداث شبكات وأقطاب تنافسية حول الجامعات في المناطق الاقتصادية النامية قصد جعل الجامعة شريكا أساسيا لتنمية البلاد.

• خلق شبكات وأقطاب تنافسية حول الجامعات

المجال الثالث

مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية و التكوين

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

تشكل الموارد البشرية حاليا، بحكم حجمها وتأثيرها، إحدى الدعائم الأساسية لإصلاح منظومة التربية والتكوين. وعليه، فإن أي تدبير من التدابير المتخذة لتحسين جودة هذه المنظومة يجب أن يراهن بالضرورة على الموارد البشرية، التي عليها أن تكون قادرة على استيعاب وتطبيق التدابير المتخذة. انطلاقا من هذا المعطى، تم تحديد ثلاث دعامات كبرى في البرنامج الاستعجالي تروم تحسين فعالية العاملين في قطاع التربية وهي :

• تعزيز الكفاءات من أجل ضمان جودة عالية في صفوف المدرسين والمؤطرين والإداريين، الأمر الذي سيسمح بوضع أسس متينة للإصلاح والسعي إلى جودة عالية فيما يخص التعلمات.

• تعزيز التأطير وتتبع وتقويم مختلف المتدخلين، وذلك لتأمين مواكبتهم عن قرب، وتحسين صورة مهنة المدرس، وتجنب الانزلاقات التي قد تصير وضعا مسلما به بالوسط التربوي.

• ترشيد الموارد البشرية لضمان تدبير أكثر مرونة لها، وتوفير مناخ وشروط عمل، بشرية ومادية، مشجعة ومحفزة لهم.

كما يمثل تحسين أشكال تدبير وقيادة المنظومة التربوية منطلقا جوهريا لنجاح الإصلاح. لهذا من اللازم تحسيس مختلف الفاعلين بالمسؤولية وبضرورة انخراطهم في المشروع والتنسيق القوي فيما بينهم، قصد تحقيق تدبير فعال للمنظومة. وفي هذا الصدد سيعاد النظر في أشكال الحكامة الحالية، وفي سبل ترشيدها، وذلك انطلاقا من توجهين أساسين :

1- استكمال سياسة اللامركزية واللاتمركز التي انطلقت منذ السنوات الأولى للإصلاح، مع تفويض تام للموارد والمهام، للهيئات اللامركزة.

2- الانتقال إلى حكامة غير متمركزة، يواكبها نظام إعلامي وتخطيطي وتدبيري مندمج وناجع.

وعلى صعيد آخر، سيتم التعامل مع إشكالية اللغات، التي يعتبر دورها وتأثيرها على النجاح المدرسي والإدماج المهني بديهيا، في اتجاه تحديث تدريس اللغة العربية، والتحكم في اللغات الأجنبية، والنهوض باللغة الأمازيغية.

أخيرا، ومن أجل تحسين قابلية اندماج المتعلمين في سوق الشغل، ستوضع خطة للإعلام وللتوجيه الفعال، تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الاقتصاد وسوق الشغل.

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P1 : تعزيز كفاءات الأطر التربوية

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يؤكد الميثاق الوطني للتربية والتكوين على :

• مراجعة شروط توظيف الأطر التربوية، والمقاييس المعتمدة في هذا الإطار.

• توحيد مؤسسات إعداد أطر التربية والتكوين، على المستوى الجهوي، وربطها بالجامعات.

كما يتحدث الميثاق عن صيغ تنظيم برامج التكوين المستمر والدورات الخاصة به.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

لقد تم الشروع في العديد من الخطوات الواعدة في هذا الشأن، من بينها :

• وضع الإطار المرجعي لتوصيف الوظائف والكفايات لمهن التعليم المدرسي والعالي (مشروع 3.3 ترشيد تدبير الموارد البشرية).

• تأهيل شروط ولوج مراكز التكوين حتى تتلاءم والمقاييس الدولية.

إلا أن النتائج المسجلة على الصعيد الميداني لا ترقى إلى مستوى الطموحات، ومازالت هناك تفاوتات ملموسة بين ما كان مبرمجا وبين ما تحقق، حيث يلاحظ بصفة خاصة :

• غياب مقاييس تسمح بتقويم المؤهلات البيداغوجية والعلائقية للمترشحين، وكذا المحفزات التي تدفعهم إلى اختيار مهنة التدريس وممارستها.

• عدم كفاية المدة المخصصة لتكوين وتأهيل المدرسين المتدربين في مختلف مراكز التكوين، (إذ لا تتعدى سبعة أشهر)، وغياب تعدد التخصصات لدى المستفيدين من هذا التكوين.

• تشتت مراكز التكوين وغياب نجاعة تدبير مواردها (34 مركزا لتكوين المعلمين، 13 مركزا تربويا جهويا، 8 مدارس عليا لتكوين الأساتذة)، وتتعقد صعوبة هذه الوضعية بزوال مديرية تكوين الأطر من الهيكلة العامة للوزارة؛

• غياب سياسة فعالة تنبثق من معالجة دقيقة وشمولية للحاجات على صعيد التكوين المستمر.

الهـدف

التوفر على أطر تربوية وإدارية ذات جودة عالية وتكوين جيد في جميع مستويات تدبير منظومة التربية والتكوين.

التدابير المعتمدة

إن استكمال أوراش الإصلاح وإحداث التغيير الضروري بالمنظومة، رهين بتكوين جيل جديد من المدرسين، تتطابق كفاءاتهم مع أجود المقاييس الدولية. وهذا التعزيز الضروري لكفاءات الموارد البشرية، يعتمد بالأساس على توصيف المهن، الذي ينبغي أن يشمل كل مراحل الحياة المهنية للأطر التربوية، بما فيها: التكوين الأساسي و المستمر، وممارستهم المهنية . وقد تم تحديد تدابير لكل مرحلة تستجيب لانتظارات الإصلاح ومتطلباته.

1. التكوين الأساسي:

لولوج مهنة التدريس، ستتم مراجعة جذرية لبرنامج التكوين الأساسي، حتى يصبح أكثر فعالية، بهدف ضمان ملاءمة مواصفات التخرج وحاجات المنظومة.w

وفي هذا السياق، سيتم فتح مسالك جامعية للتربية، يمتد التكوين بها 3 سنوات (مستوى الإجازة)، لتستقبل الطلبة الراغبين في متابعة التكوين في ميدان علوم التربية والتقنيات البيداغوجية. و ستعتمد هذه المسالك، من حيث المضمون، على المجزوءات المعمول بها في المسالك الجامعية الحالية، حسب تخصصات المواد، كما تعتمد على مجزوءات بيداغوجية. وسوف ينصب التركيز أساسا، داخل المسالك الجامعية للتربية، على تعدد التخصصات. وسيشترط في الطلبة المترشحين لمهام التدريب، توفرهم على تخصصين على الأقل. كما ستشكل هذه المسالك مصدرا للتوظيف، بالنسبة للمؤسسات التربوية، مثلما ستغذي شبكات أخرى، كالتكوين بالمقاولات، وقطاع التعليم الخصوصي.

وبعد انقضاء سنوات التكوين الثلاث، بإمكان الطلبة الراغبين في متابعة تكوين جامعي عالي اختيار مستوى الماستر أو دكتوراه المسالك الجامعية للتربية بهدف شغل منصب مكون أو مدرس بالأسلاك العليا.كما سيحظى سلك التبريز، بعناية خاصة، بهدف إعادة تأهيله.

أما بالنسبة للطلبة الراغبين في ولوج التعليم المدرسي العمومي، فإنه يتعين عليهم اجتياز مباريات الولوج إلى مهنة التدريس، التي تنظمها المراكز الجهوية للتكوين، ومتابعة تكوين تأهيلي يمتد من 12 شهرا إلى 24 شهرا، بما فيها التداريب التربوية. وستعمل هذه المراكز الجهوية، الناتجة عن تجميع مراكز التكوين على مستوى الجهة، تحت إشراف الأكاديميات، على تأهيل المدرسين المتدربين على صعيد كل سلك بغية إكسابهم المبادئ الأساسية في مهنة التدريس. كما ستسهر المراكز الجهوية للتكوين على التكوين المستمر والمتجدد للأساتذة الممارسين .

2.شروط ولوج مهن التربية:

انسجاما مع ما تدعو إليه المسالك الجامعية للتربية، سيشترط لولوج مراكز التكوين مستوى ثلاث سنوات بعد البكالوريا على الأقل، بالنسبة لجميع الأسلاك، خلافا لصيغة سنتين بعد الباكالوريا المعمول بها حاليا بمراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي. وسوف تؤخذ معايير أخرى للانتقاء بعين الاعتبار ، من بينها الحوافز الحقيقية للمترشحين، ومؤهلاتهم البيداغوجية والإنسانية.

أما الترسيم، فسوف يكون مشروطا بالنجاح في مباراة من قبيل «شهادة الأهلية لمهنة التدريس بالتعليم الثانوي التأهيلي»، واجتياز فترة تدريبية.

3.التكوين المستمر:

تخصص للأطر التربوية العاملة بالتعليم المدرسي، دورات من التكوين المستمر بالمراكز الجهوية للتكوين، التي ستزود بالوسائل والموارد اللازمة. وكما يشير إلى ذلك الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فإنه يتعين القيام بنوعين ضروريين من التكوين المستمر لفائدة الأطر التربوية:تكوين مستمر تأهيلي، من الأفضل أن يتم سنويا، وتكوين لإعادة التأهيل.

و ستحدد برامج التكوين ومناهجه من طرف لجنة مركزية معززة للوحدة المركزية لتكوين الأطر الموجودة حاليا، وسوف تشرف الأكاديميات على قيادة التكوين المستمر بالنسبة لأطر الجهة، كما ستعمل على بلورة شبكات اقتسام التجارب والمعارف (بنك المعطيات، ورشات ومجموعات عمل...)، بالإضافة إلى اعتماد نظام معلوماتي مركزيا

وجهويا، لتدبير التكوين المستمر، وإحداث بنيات خاصة تتولى تدبير قضايا التكوين بالجهة، بالتنسيق مع الوحدة المركزية لتكوين الأطر، التي ستقوم بالقيادة المركزية للتكوين الأساس والمستمر.

ولهذه الغاية سيتم وضع برنامج محكم في مجال التكوين المستمر، عبر اعتماد المخطط المديري للتكوين المستمر. وبالنسبة للتعليم العالي، سوف يجري التكوين المستمر للأساتذة، بإعطاء الأولوية للتكوين المستمر البيداغوجي لفائدة المدرسين الجدد، يليه تكوين أطر التأطير الإداري، وتكوين المدرسين بالخارج.

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P2 : تعزيز آليات التأطير والتفتيش بالتعليم المدرسي

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين التوجهات الجديدة بخصوص إعادة هيكلة جهاز التفتيش، وتعزيز التكوين الأساس للمفتشين، وتمتين عدة التكوين المستمر، وتنظيم عمل الجهاز بشكل مرن، يضمن الاستقلالية الضرورية لممارسة التقويم الفعال والسريع، وتجديد العلاقة مع المدرسين، وجعلها أقرب إلى الإشراف والتأطير التعاوني والتواصلي.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

خلال سنة 2004، حددت الوثيقة الإطار لتنظيم التفتيش، التي شارك في إعدادها إلى جانب الإدارة، مختلف الشركاء المعنيين بملف التفتيش، وبنفس المنهجية، تم إعداد المذكرات التطبيقية للوثيقة الإطار، التي حددت مهام كل فئة من الفئات المكونة لجهاز التفتيش، بالإضافة إلى آليات العمل المشترك للمفتشين العاملين في المناطق التربوية، التي تم تحديد معايير إرسائها على مستوى كل نيابة. ومع ذلك، فقد تم رصد مجموعة من النقائص في هذا الصدد:

- تباطؤ في تفعيل التنظيم الجديد للتفتيش؛
- نقص حاد في أطر التفتيش؛
- نظام التقويم غير محفز ولا يشجع على الاستحقاق بحيث لا يربط بين الأداء المهني والأجور.

غير أنه ينبغي تسجيل مجموعة من المبادرات والاقتراحات الهامة التي تهدف إلى تعزيز نظام تأطير وتقويم الأطر التربوية منها :

- إرساء المنسقيات المركزية التخصصية وتفعيلها؛
- إنجاز دراسة حول التنظيم الجديد لاشتغال جهاز التفتيش التربوي المنبني على المزاوجة بين العمل الفردي والعمل الجماعي المشترك في المناطق التربوية باعتبار هيئة التفتيش مسؤولة على تحسين الأداء ودعامة للارتقاء بالمنظومة التربوية؛
- توزيع الأعمال وإسناد المهام الخاصة بجهاز التفتيش على أسس الشفافية والمعايير المعلنة والواضحة؛ وضع شبكات مفصلة ومنسجمة للتقويم لإرساء نظام رصين للتنقيط..

الهـدف

ضمان تأطير ناجع للأطر داخل قطاع التعليم المدرسي بواسطة آليات فعالة للمصاحبة والتتبع والتقويم ، من خلال حفز المفتشين ووضع فضاءات مناسبة للعمل رهن إشارتهم وجعلهم ينخرطون في إعمال أوراش الإصلاح.

التدابير المعتمدة

لا يمكن تحقيق إصلاح نظام التربية والتكوين دون انخراط قوي للفاعلين الرئيسيين به، أي هيئات التأطير والتفتيش والمراقبة التربوية.

لقد أضحى من اللازم، تشجيع روح المبادرة والمسؤولية وتثمينهما، في إطار الأهداف المحددة، و ترسيخ العمل الجماعي والمشترك على مستوى المناطق التربوية، بدعم قوي من النيابات والأكاديميات.

ولهذه الغاية حددت التدابير الحاسمة التالية في إطار البرنامج الاستعجالي :

- إرساء المناطق التربوية؛
- إعطاء دينامية جديدة لوظيفة التفتيش ومهمة التأطير التربوي وتجديدهما؛
- تجديد هندسة تكوين أطر التفتيش؛
- تعزيز التكوين المستمر بالنسبة للمفتشين؛
- ملاءمة نظام تقويم الأطر التربوية لخصوصيات النظام التربوي.

1. إرساء المناطق التربوية وتفعيل العمل المشترك:

لتتبع سير تعلمات التلميذات والتلاميذ طيلة فترة تمدرسهم، سيتم تحديد مناطق تربوية تشتمل على مؤسسات تنتمي إلى أسلاك مختلفة، وذلك لتفعيل العمل المشترك بين المفتشين وفق مقاربة تعاقدية تنبني على التدبير المرتكز على النتائج، في أفق تحقيق الأهداف المحددة المتعلقة بمستوى تعلمات التلاميذ ونسب نجاحهم. وسيتم أيضا إحداث بنية دائمة للتقويم الشامل للمؤسسة التعليمية، حتى يتأتى التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الاختلالات . كما سيتم وضع مؤشرات دقيقة للأداء في كل مؤسسة وفي كل منطقة تربوية. وسيتم العمل، تدريجيا، على «بناء» إطار للعمل المشترك بين المفتشين والمديرين العاملين في نفس المنطقة التربوية.

- تعزيز الدور التأطيري للمفتش و حفز العمل الجماعي لهيئات التفتيش وتحديد مناطق تربوية

2. إعطاء دينامية جديدة لوظيفة التفتيش ومهمة التأطير التربوي وتجديدهما":

مواصلة للإجراءات المتخذة والمذكرات الصادرة، سيتم العمل على تفعيل أدوار المفتشية العامة للتربية والتكوين المنصوص عليها في الوثائق الرسمية، كما يجب اتخاذ جميع التدابير لتعزيز تنظيم التفتيش المركزي التخصصي وإعادة تنظيم عمل هيأة المفتشين من خلال مراجعة النصوص والتشريعات المنظمة لعملها وملاءمته مع وظائفها الجديدة. ولتحديد العلاقات وتدقيقها بين أعضاء الهيئة وبين مختلف الأطراف الأخرى، سيتم إعداد دليل مهني للمفتشين وميثاق أخلاقيات المهنة ودفتر للمساطر بالإضافة إلى دليل الوظائف والكفايات الخاص بهيأة التفتيش واعتماده في تحديد مختلف مراحل سيرورة التكوين الأساس للمفتشين، واستثمار كل ذلك في إرساء نظام للتكوين المستمر لهم، انطلاقا من حاجياتهم الحقيقية.

- ملاءمة جميع الوثائق الناظمة لعمل الهيأة لأدوارها الجديدة

3. تجديد هندسة التكوين الأساس و تعزيز التكوين المستمر بالنسبة لأطر التفتيش

يعتبر المفتش في جميع الأنظمة التربوية، بحكم تواجده في الساحة التربوية، العنصر المحوري والفاعل الأساسي في كل العمليات التربوية، من توجيه وتخطيط وتدبير. وهو بذلك يسهم بشكل فعال في الرفع من جودة المنتوج التربوي، وفي تصريف السياسات التربوية العامة للوزارة على أرض الواقع. إن هذا الدور الإسيراتيجي الذي ينهض به المفتش يستدعي التفكير في تعزيز وتطوير التكوين الأساس بالنسبة للمفتشين التربويين ومفتشي التوجيه

التربوي والتخطيط التربوي ومفتشي المصالح المادية والمالية. كما سيتم تجديد هندسة التكوين الأساس بالنسبة لجميع هذه الفئات من مفتشي التعليم بجميع مجالاتهم وأسلاكهم، حتى يتلاءم هذا التكوين الأساس مع أدوارهم ومهامهم. كما أن التحولات السريعة التي تطرأ على المجالات ذات العلاقة بمجال التفتيش، تستلزم وضع خطة للتكوين المستمر، وتنفيذها، وفق برمجة زمنية دقيقة، حتى يتمكن المفتش»ة» من مسايرة هذه التحولات والمستجدات.

- تدعيم الدور الاستراتيجي لهيئة المفتشين في المنظومة التربوية بوضع خطة وهندسة للتكوينين الأساس والمستمر تلائم أدوارهم الجديدة

المجال 3 : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P3 : ترشيد تدبير الموارد البشرية

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

يعرف الميثاق الوطني للتربية والتكوين اللاتمركز بكونه سياسة عامة تروم عقلنة الموارد البشرية. كما يوصي الميثاق بإعطاء استقلالية أكبر للمؤسسات.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

يلاحظ على المستوى العملي تأخر كبير في تطبيق اللاتمركز. وذلك في جميع المستويات: :

• استمرار تدبير الموارد البشرية بشكل متمركز. فضلا عن أن الأدوات المعلوماتية التي يوظفها لا تخضع إلى السلطة الجهوية.

• استمرار وجود عراقيل تحول دون اتخاذ التدابير الضرورية. مثل وضع نظام جهوي للأطر التربوية.

• عدم استناد التدبير التوقعي للأطر التربوية. على المدى المتوسط والمدى البعيد. إلى افتراضات واقعية.

• عدم الترشيد الأمثل لتدبير جداول الحصص في الثانوي.

• ضعف الحركية الوظيفية في استعمال الموارد البشرية. في غياب سياسة وظيفية واضحة في الموضوع. علاوة على عدم كفاية التكوين المستمر لهيئة التدريس على الخصوص وغياب الحوافز الذاتية للتغيير.

• عدم فعالة الحركة الانتقالية. بما فيه الكفاية. والتي تولد الكثير من الإحباطات. حيث لا تتجاوز نسبة الاستجابة للطلبات 8,5%.

الهدف

• إرساء تدبير لا متمركز للموارد البشرية. وجعله عقلانيا وفعالا.

• تثمين الموارد البشرية وإشراكها وإشاعة ثقافة المسؤولية لديها.

التدابير المعتمدة

من أجل تبسيط مسار المنظومة التربوية وتجويدها. بات من الضروري تحسين تدبير مواردها البشرية. ولهذه الغاية. وضع البرنامج الاستعجالي نصب عينيه ثلاث ورشات كبرى؛ وذلك للاستجابة. بشكل أفضل. للأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين. ولانتظارات الأطر التربوية.

1. التحقيق الفعلي للامركزية:

يتمثل التدبير الأولي. الذي سيتم اعتماده. في منح الأكاديميات استقلاليتها فيما يتعلق بتدبير الموارد البشرية. على أساس تحديد الاعتماد الإجمالي من المناصب المالية المخصصة للجهة. وتقنين مبدأ التعاقد. كما ستعتمد الوزارة مجموع المقتضيات التنظيمية والقانونية الكفيلة بضمان سد الخصاص في مجال الموارد البشرية.وضمان حق تمدرس التلاميذ.

• تفويض أكبر عدد من الاختصاصات للأكاديميات

• وضع جداول أعداد خاصة بالعاملين بالأكاديميات بناء على نظام خاص بها

2. التدبير التوقعي للموارد البشرية:

تم تحديد العديد من محاور تحسين الترشيد، وخصوصا على مستوى جداول الحصص بالثانوي (الإعدادي والتأهيلي) التي ستخضع للترشيد، مع تخصيص هامش من المرونة للسماح للمدرسين بتقديم حصص للدعم المدرسي للتلاميذ بالثانوي الإعدادي (مع العلم أن الدعم المدرسي لتلاميذ الابتدائي متضمن في الغلاف الزمني الأسبوعي).

وفي هذا السياق، سيتم العمل بالساعات الإضافية، بحيث يتم تأمين ساعتين إضافيتين كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما سيتم إقرار تعويضات عن البعد وعن التنقل. وسينعكس هذا إيجابا على التوقعات بخصوص الحاجة من الأطر التربوية، التي ستتم عملية ضبطها اعتمادا على جداول الحصص الجديدة.

• وضع نظام معلومياتي خاص بالتدبير التوقعي للموارد البشرية

• وضع إطار مرجعي للوظائف والكفاءات وتدبير توقعي للوظائف والكفاءات

3. تدبير حركية هيئة التدريس:

موازاة مع ترشيد جداول الحصص، سوف يتم تقنين جانبية المدرس المتحرك بالنسبة للمدرسين الجدد، الذين سيوضعون رهن إشارة الأكاديمية، ضمانا لاستمرارية تمدرس التلاميذ.

وسيتم إخضاع المستجدات والحلول المقترحة ، في مجال ترشيد وتدبير توظيف الموارد البشرية، لمنطق التجريب والتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين.

• توظيف قوي للموارد البشرية مع التفكير في إمكانية اعتماد نظام تعاقدي

4. تثمين مكانة هيئة التدريس:

تقديرا للانخراط المنتظر للمدرسين في تطبيق الإصلاح، سيتم إحداث تعويض مادي للأطر التربوية التي يطلب منها تقديم مجهودات خاصة. ولهذه الغاية، سيتم تخصيص غلاف مالي مرجعي، وفق قاعدة الكتلة الأجرية (حوالي 1,5% من الكتلة الأجرية في السنة) يسلم في شكل تعويضات استثنائية.

وهناك تدابير موازية أخرى من شأنها الرفع من مكانة هيئة التدريس.، وإسناد المزيد من المسؤوليات إليهم على جميع المستويات، إضافة إلى ما سيتيحه وضع ميثاق المدرس وهيئة للوساطة لفائدة التلاميذ والأطر التربوية من ضبط إيجابي ومرن لاشتغال المنظومة التربوية.

5. تدبير العلاقة مع الشركاء الاجتماعيين:

تمثل النقابات، باعتبارها شريكا أساسيا لمنظومة التربية والتكوين، فاعلا أساسيا في الإصلاح، لذا ينبغي إشراكها في هذه العملية بصورة كاملة.

ولأجل ذلك،سيتم بلورة ميثاق للعلاقات بين الوزارة والنقابات، بغية توضيح أدوار ومسؤوليات كل الفاعلين.

وسيمكن هذا الميثاق من وضع أسس نمط جديد من العلاقات البناءة بين النقابات ومختلف هيئات المنظومة التربوية في أفق تجاوز نقط الخلاف التي يمكن أن تبرز خلال تطبيق بعض التدابير.

6. تأهيل النظام المعلوماتي لتدبير الموارد البشرية:

تعمل الوزارة حاليا على إعداد نظام معلوماتي لتأهيل تدبير الموارد البشرية، يرمي إلى حوسبة هذا التدبير، مع مراعاة التوجه الاستراتيجي الخاص بعدم تركيز هذا الجانب.

7. تبسيط مساطر تدبير القرارات الخاصة بالموظفين:

بعلاقة مع الخزينة الوزارية والمكتب الوطني للمعالجة، وذلك انخراطا من طرف القطاع في الإصلاح المهم الذي عرفه نظام مراقبة نفقات الدولة سنة 2006.

- الانفتاح أكثر على الشركاء الاجتماعيين.

المجال 3 : : مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P4 : حكامة، تخطيط، ومقاربة بالنوع

تذكير بالتوجهات الأساسية المحدد ة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على:

• إرساء اللامركزية واللاتمركز بمنظومة التربية والتكوين؛

• إعادة تنظيم الأكاديميات. في شكل هيأة جهوية للتربية والتكوين تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية؛

• تمكين ألإناث والذكور من حق التعليم سواء في الوسط الحضري أو الوسط القروي.وينص الميثاق في هذا الصدد أيضا على أن «مجهودا استثنائيا «سيتم بذله قصد تشجيع تمدرس الفتيات في الوسط القروي بمعالجة الصعوبات التي مازالت تعترض سبيل تحقيقه.

تشخيص الوضعية: الملاحظات الرئيسة

لقد تم بالفعل تجسيد اللامركزية باعتبارها نمطا تدبيريا جديدا بالملموس من خلال إحداث 16 أكاديمية جهوية للتربية والتكوين. ومنح الجامعات الاستقلالية في التدبير. غير أن هذه السيرورة مازالت قاصرة عن بلوغ أهدافها.

ويتجلى ذلك في العديد من الثغرات :

• استمرار تدبير الموارد البشرية والممتلكات من قبل المصالح المركزية.

• عدم توفر الأكاديميات والنيابات على الوسائل الضرورية لممارسة ناجعة لاختصاصاتها.

• سيرورة غير مرضية للتدبير التشاركي الذي تم تبنيه من خلال توسيع مكونات مختلف الهيئات المدبرة للمنظومة (مجالس الجامعات. المجالس الإدارية للأكاديميات. مجالس تدبير المؤسسات) ؛

• حصر اللامركزية بقطاع التعليم المدرسي في الجهة. لضعف تفويض الاختصاصات إلى المستوى الإقليمي والمحلي.

• عدم مواكبة إرساء اللامركزية بتحديد واضح للمهام والمسؤوليات. في كل مستوى من المستويات.

• محدودية الاعتماد على نمط التدبير التعاقدي تشكل عقبة حقيقية أمام تدبير أمثل للوظائف والكفاءات.

الهدف

• ضمان فرص تعليم متكافئة بين الجنسين؛

• تجسيس كل المستويات التدبيرية لمنظومة التربية والتكوين بثقافة المسؤولية. وترسيخ ثقافة التقويم وتتبع النتائج.

التدابير المعتمدة

1. إعادة تنظيم سيرورة التخطيط باعتماد المنطق التصاعدي:

ضمانا لمزيد من المصداقية والفعالية. سيتم تغيير اتجاه سيرورة التخطيط المعتمدة حاليا بهدف استقراء المعلومات من الميدان في اتجاه الإدارة المركزية. وسيتم لهذا الغرض تحديد الأهداف على مستوى الجماعات والمؤسسات. حيث ستبلور المؤشرات الأولية على مستوى المؤسسات. وسيكون انخراط الجماعات في هذه السيرورة أمرا ضروريا.

وذلك قصد التوفر على «معطيات حقيقية» حول أعداد المتمدرسين والمشاركة في عملية التخطيط التربوي على المستوى المحلي. لذا وجب، في هذا الصدد، تحديد ما هو منتظر منها بدقة، والحرص على القيام بعملية تحسيسية وتواصلية حقيقية لضمان انخراط المعنيين. وستمكن هذه السيرورة التخطيطية من تطوير مقاربة مكانية، تسمح بالتحكم في ضبط التفاوت بين الجماعات، وتحديد مناطق التدخل ذات الأولوية.

- اعتماد المنطق التصاعدي في التخطيط مع نظام معلوماتي مندمج

2. إدماج المقاربة بالنوع في السياسة التربوية وفي مراحل إعداد الميزانية:

سيتم اتخاذ تدابير ملموسة لإدماج البعد النوعي في السياسة التربوية، من خلال تحسيس المكونين بالمساواة بين الجنسين، تمهيدا لتعميم ذلك على كل مكونات المنظومة التربوية في تكوينها الأساس والمستمر.

كما سيتم تدعيم مكانة المرأة في الكتب المدرسية بإزالة كل أشكال التمييز بين الجنسين، وتنفيذ عمليات تحسيسية ضد الصورة النمطية التي تميز بين الجنسين في وسائل الإعلام والاتصال، مع إعطاء الأولوية للوقاية من كل أشكال العنف ضد الجنس الآخر ومحاربتها في المؤسسات التعليمية. وعلى مستوى توجيه المتمدرسين، سيتم إدراج البعد النوعي، في المعلومات المقدمة حول المهن ومسالك التكوين، وستحذف كل صورة نمطية مرتبطة بالجنس من كل الوثائق التعريفية بمؤسسات التكوين. وفي هذا السياق، سيتم إدراج مؤشرات إحصائية نوعية للجنس، في إطار تقييم مردودية المنظومة التربوية وتحديد أهداف مرتبطة بالنوع في العقود ـــ الإطار المبرمة ما بين الوزارة والأكاديميات، وبين الوزارة والجامعات، وكذا في مشاريع المؤسسات.

وأخيرا، سيتم تعيين مسؤولين مكلفين بالارتقاء بالعمليات المرتبطة بمجال المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالمتعلمين، سيتم تطوير تمدرس الفتيات من خلال اللجوء إلى دعامتين حاسمتين بصورة موازية ومتكاملة وهما :

- تحسين جودة الفضاءات المدرسية عبر تعميم المرافق الصحية في كل المؤسسات.

- تيسير شروط الولوج إلى التمدرس عبر إجراءات اجتماعية داعمة ملائمة (داخليات للبنات، النقل المدرسي...).

وسيتم إدراج مؤشرات إحصائية تخصيصية للجنس، في إطار تقييم مردودية المنظومة التربوية، وتحديد أهداف مرتبطة بالنوع في العقود الإطار، المبرمة ما بين الوزارة والأكاديميات، والوزارة والجامعات، وكذا في مشاريع المؤسسات.

- إدراج المقاربة بالنوع في السياسة التربوية.

- القضاء على الصورة النمطية المميزة بين الجنسين

- تمكين كل لمؤسسات من المرافق الصحية

3. استكمال تحويل الموارد البشرية وتحديد المهام والمسؤوليات:

يمثل استكمال تطبيق اللامركزية واللاتمركز مشروعا أساسيا من مشاريع استكمال الإصلاح من أهم أهدافه :

- إنجاح سيرورة اللامركزية.

- تحقيق الملاءمة بين المواصفات المهنية للمسؤولين عن البنيات اللامركزة ووظائفهم الجديدة.

- إعادة النظر في توزيع المهام بين مختلف مستويات المنظومة.

• بلورة ثقافة تدبيرية مبنية على تحديد الأهداف وقياس الإنجاز والنتائج.

• تحسين قدرات الإدارة على إنجاز مهامها بصورة فعالة وناجعة.

• تحسين اشتغال نظام الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي.

• وقد حدد البرنامج الاستعجالي مجموعة من التدابير الملموسة والمجددة بخصوص كل هدف من الأهداف المذكورة.

3.1 توضيح الاختصاصات والهيكلة في كل مستوى من مستويات منظومة التربية والتكوين:

أصبح من المستعجل وضع هيكلة تنظيمية مرجعية جديدة للوزارة والأكاديميات والنيابات تمكن من ضبط اختصاصات ومسؤولية كل طرف بدقة. وستعتمد هذه المرجعية على ثلاثة مبادئ جوهرية :

• خلق الانسجام بين سلطات ومسؤوليات البنيات اللامركزة.

• تعزيز دور مدير المؤسسة لجعله محور الإصلاح.

• تركيز الوزارة على وظائفها الأساسية باعتبارها سلطة تقريرية.

وستتشكل هذه المرجعية من هياكل تنظيمية، وكذا من أعداد الفئات المستهدفة المطابقة لها، كما ستتضمن، كذلك، بطاقات توصيف للوظائف ودفاتر المساطر التي تضبط قواعد التدبير والتعاملات بين مختلف المتدخلين. وسيتم نشر هذه الوثيقة على كل المتدخلين كما سيتم تدريبهم على تطبيقها وتوظيفها.

3.2 تحسين أنماط اشتغال الهيئات التدبيرية (المجالس الإدارية للأكاديميات، مجالس الجامعات، اللجان، مجالس التدبير ومجلس المؤسسة).

تعتمد فعالية هيئات التدبير التشاركي المذكورة، على تركيبتها و أنماط اشتغالها, وسيتم لهذا الغرض إعادة النظر في تركيبة المجالس الإدارية للأكاديميات ,ومجالس الجامعات، واللجان، في أفق تركيز تركيبتها على عدد أعضائها الدائمين والاكتفاء بالأعضاء الضروريين والدائمين. كما سيعاد النظر في مسألة رئاسة المجالس الإدارية للأكاديميات.

بالإضافة إلى ذلك سيتم تدقيق وتنظيم نمط اشتغال هيئات التدبير، مع تحديد وتدقيق العناصر التالية :

• أدوار أعضاء هذه الهيئات وسير اللجان المنبثقة عنها،

• أدوات الاشتغال الموظفة،

• النتائج اللازم بلوغها.

وموازاة مع ذلك، سيتم تنظيم حملة تواصلية تحسيسية لفائدة أعضاء هذه المجالس واللجان، قصد تفعيل وتنشيط مساهمة كل الفاعلين في أوراش الإصلاح.

4. تعزيز الاستقلالية ومبدأ التعاقد مع الدولة:

من أجل إرساء ثقافة التدبير بالنتائج وضمان قيادة فعالة لمنظومة التربية والتكوين ينبغي:

4.1 إرساء التعاقد بين الأكاديميات والجامعات ووضع مشاريع المؤسسات:

يكمن الهدف من هذا الإجراء في تعزيز الاستقلالية والمسؤولية وروح المبادرة لدى الأكاديميات والجامعات، وذلك بإبرام تعاقدات متعددة السنوات, ستحدد التزامات كل الأطراف لتحقيق أهداف دقيقة على أساس خطط عمل،

والميزانيات الملائمة لإنجازها.

• تعميم التعاقد بين الدولة/ والأكاديميات والدولة/ والجامعات

4.2 وضع وإقرار أدوات للقيادة:

تتطلب قيادة منظومة التربية والتكوين، وعلى الخصوص في الجوانب المتعلقة بتتبع إنجاز الأهداف المحددة في التعاقدات ومشاريع المؤسسات، وضع مجموعة من مؤشرات الإنجاز ولوحات القيادة يرتبط كل منها بمستوى من مستويات تدبير المنظومة (قطاع التربية الوطنية، الأكاديميات، النيابات، المؤسسات، مؤسسات التعليم العالي، قطاع التعليم العالي، الجامعات) بغية توفير إمكانية قياس الإنجازات بصورة موضوعية عملية ومنتظمة. وبناء على انتقاء المؤشرات المطلوبة، سيتم تحديد وترسيم أنماط تجميع ومعالجة ونشر هذه المؤشرات.وبالموازاة مع ذلك سيتم، على مستوى الإدارة المركزية والأكاديميات والجامعات، إحداث وظيفة مراقبة التدبير يتمثل دورها في إنتاج مؤشرات الأداء وتحليلها وتعميمها.

• توطيد قدرات القيادة على مختلف مستويات تدبير منظومة التربية والتكوين

5. لامركزية وظيفية:

5.1 من أجل تحسين قدرة الإدارة على إنجاز مهامها بصورة فعالة وناجعة:

سيجري تحسين فعالية الإدارة المركزية عبر لا مركزة عدد من وظائفها بإرساء نمط تدبيري متمحور حول النتائج، وذلك من خلال تجميع وظائف متجانسة ومنسجمة داخل وكالات، تتيح مزيدا من المرونة في التدبير.

ويمكن في هذا الباب إحداث العديد من الوكالات :

• وكالة النهوض بالتعليم الأولي.

• وكالة التجديد والبحث التربوي (المركز الوطني للتجديد و التجريب التربوي حاليا).

وبغض النظر عن هذه الأمثلة، سيكون من اللازم تحليل كل الوظائف الأفقية ورصد القيمة المضافة المحتملة للامركزية الوظيفية، مع تحديد المهام والتنظيم والارتباطات بالنسبة لكل وكالة مزمع إحداثها وكذا الوسائل التي ستتوفر لها.

• إحداث وكالات وظيفية

5.2 من أجل تحسين اشتغال نظام الاعتماد في التعليم العالي

سيتم إحداث هيئة موحدة للاعتماد تجتمع فيها كل هيئات الاعتماد القائمة حاليا، وذلك بغرض تحقيق هدف تبسيط الإجراءات وتحسين فعاليتها.

كما ستمنح عناية خاصة لتحديد مهام هذه البنية الجديدة بدقة، وكذا توضيح المسار المتبع في اعتماد المسالك و التكوينات الجديدة، مع تدقيق معاييره بما يسمح ضمان شروط جودة المسالك الجديدة وملاءمتها الكاملة لحاجات سوق الشغل.

ويتعين على السلطات المكلفة بالتربية، بتنسيق مع وزارة المالية، استبدال المراقبة القبلية بمراقبة بعدية أكثر سلاسة وغير مثقلة بالإجراءات الإدارية على مستوى السلطات الجهوية لمنظومة التربية والتكوين (أكاديميات، جامعات).

المجال 3: مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P5: وضع نظام معلوماتي عصري وناجع

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

بجعله للامركزية محورا أساسيا للإصلاح، يهدف الميثاق الوطني للتربية والتكوين إلى تحسين تخطيط المنظومة وتدبيرها وقيادتها.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

يتميز تخطيط منظومة التربية والتكوين وتدبيرها، باختلالات كبيرة تعوق فعاليته. إذ مازالت سيرورة التخطيط تتبع على العموم منطقا تراتبيا، لا يمكنه أن يأخذ بعين الاعتبار بصورة صادقة خصوصيات الواقع المحلي ،لغياب إشراك حقيقي للمؤسسة والجماعة في إعداد الخريطة المدرسية.

كما أن نظم الإعلام والتواصل لقطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي السائدة حاليا، مازالت مشكلة بالأساس من تطبيقات إعلامية طورت داخل هذين القطاعين وتظل غير مندمجة. كما تتميز بمحدودية قابليتها للتطوير، وعدم قدرتها على التغطية الوظيفية. إضافة إلى ذلك، تظل البنيات التحتية للاتصالات والتجهيزات المعلوماتية غير كافية لضمان استجابة كافية لحاجيات مجموع مستعمليها.

ومع ذلك، يجب تسجيل ما ينجز حاليا، من مبادرات هامة، ترمي إلى تحسين منظومة الإعلام الحالية :

• شروع مديرية منظومة الإعلام في يناير 2008 في بلورة التصميم الاستراتيجي لمنظومة الإعلام SSSI في قطاع التعليم المدرسي ؛

• إرساء منظومة إعلامية مندمجة ومنسجمة، تغطي مجمل الوظائف الأساسية لهذا القطاع في قطاع التعليم العالي.

كما بذل مجهود إضافي لوضع نظام مندمج للتواصل، يجمع بين مستويات التدبير الأربعة من الإدارة المركزية إلى المؤسسة التعليمية،(خدمة الرسائل الداخلية، الأنترانيت...) إلا أن الشبكة الداخلية «الأنترانيت» الحالية لا تشمل إلا الإدارة المركزية والأكاديميات، مما يجعل ولوج هذه الخدمة محدودا، إذ لم يتم بعد فتحها في وجه كل الموظفين المتوفرين على حواسيب.

الهـدف

وضع الأدوات الكفيلة بضمان تخطيط وتدبير فعالين لمنظومة التربية والتكوين، تضمن نجاعتها وتحسنها المستمر.

التدابير المعتمدة

يقتضي التدبير المنسجم والفعال لمنظومة التربية والتكوين، إرساء نظام للتخطيط ذي مصداقية، وتطوير لمنظومة الإعلام الحالية، فضلا عن إرساء تواصل سلس، في مختلف مستويات المسؤولية. وتعد هذه الرهانات

حاسمة اليوم بالنسبة للتعليم المدرسي. وفي هذا الإطار، يقترح المخطط الاستعجالي مجموعة من التدابير الرامية إلى معالجة كل هذه الواجهات.

1. ترشيد منظومة الإعلام من أجل تخطيط وتدبير منظومة التربية والتكوين

إن الحاجة ملحة لتمكين نظام التعليم المدرسي من منظومة إعلامية منسجمة ومندمجة، لتتيح تغطية وظيفية مرضية للمجالات الخمس الحاسمة :

- مجال الموارد البشرية؛
- الشؤون التربوية (تلاميذ، استعمالات الزمن، تقويمات)؛
- التخطيط/ والخريطة المدرسية؛
- مجالات اتخاذ القرار (الإحصائيات والمؤشرات)؛
- مجال المالية والممتلكات.

و سيتيح التصميم الاستراتيجي لمنظومة الإعلام SSSI، الذي أطلقته مديرية منظومة الإعلام تحديد مجموع المشاريع والسبل الواجب اتباعها، لبلوغ هذا الهدف على المدى القصير. وفي انتظار هذا الإصلاح الشامل لمنظومة الإعلام، ينبغي اتخاذ مجموعة إجراءات على الأمد القصير، لتحسين أداء بعض المجالات الحساسة، كالإحصاءات والخريطة المدرسية وتدبير الموارد البشرية والميزانية والممتلكات وتدبير المؤسسات. أما في قطاع التعليم العالي، فسيتم استكمال ضبط البرنامج المعلوماتي APOGEE المتعلق بالمجال البيداغوجي بالجامعات. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات تعمل على اختيار الأدوات الملائمة لاستكمال التغطية الوظيفية لمنظومة الإعلام.

ومن أجل تدبير ناجع للمنظومة المعلوماتية، يتعين توفير موارد بشرية مؤهلة على كل المستويات، من أجل إنجاز وإرساء المنظومات المعلوماتية الجديدة.

- إرساء نظام معلوماتي وتواصلي مندمج
- تزويد كل مديري المؤسسات التعليمية بحاسوب محمول وطابعة مع الربط بالانترنيت

2. وضع منظومة مندمجة للتواصل من المؤسسة إلى الإدارة المركزية:

بالنظر إلى البعد الوطني للمنظومة التربوية، وتزايد أعداد المتمدرسين، فإن السبيل الوحيد لضمان تداول سلس وشفاف للمعلومات ، هو استعمال التقنيات الحديثة للإعلام والتواصل.

لهذا، سيتم إنجاز التعديلات الضرورية، لضمان توفر البنيات التحتية في مجال الاتصال بنسبة تقارب 100% ، على مستوى قطاع التربية الوطنية والأكاديميات. كما سيتم كذلك توفير هذه البنيات للنيابات الإقليمية والمؤسسات، لضمان ارتباطها بالشبكة، وتمكينها من الولوج إلى منظومة الإعلام. ويمكن في هذا الصدد اللجوء إلى البنية المتوفرة في إطار مشروع GENIE.

وفي هذا الخصوص، تقرر تزويد كل مديري المؤسسات التعليمية بحاسوب محمول وطابعة مع الربط بالانترنيت.

ابتداء من السنة الدراسية المقبلة.

وسيتم بالإضافة إلى ما سبق التقويم المفصل لحاجيات قطاع التربية الوطنية والأكاديميات والنيابات والمؤسسات من عدة معلوماتية قصد استيفائها في أسرع وقت ممكن.

وفي نفس السياق، سيتم توسيع شبكة الأنترانيت الحالية ليشمل كل مستويات تدبير منظومة التربية والتكوين حتى تقوم بدورها كاملا في التقريب بين العاملين في المنظومة عبر تمكينهم من أداة تواصل وتشارك تسمح للجميع بالولوج إلى الشبكة (خدمة الرسائل والأنترانيت).

وقصد ضمان تملك أدوات الاشتغال والتواصل هذه من قبل المتدخلين، فالضرورة تستدعي بذل مجهود هام لتدبير التغيير باعتماد التكوين والتواصل والتحسيس.

المجال 3: مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروعE3.P6: تعزيز التحكم في اللغات

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

حدد الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فيما يتعلق بالمسألة اللغوية، أربعة توجهات كبرى تتجلى في :

- ضرورة تعزيز اللغة العربية.
- تشجيع التحكم في اللغات الأجنبية.
- تنويع لغات التدريس العلمي.
- الانفتاح على الأمازيغية.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

يجعل سياق العولمة من الاستراتيجية اللغوية التي يتعين اتباعها في التعليم قضية حاسمة، سواء تعلق الأمر بمستقبل المتعلمين أو بمستقبل البلاد ككل. غير أن الانفتاح على الخارج لا ينبغي أن يحجب عنا المقومات الجوهرية للهوية المغربية عبر ما ترمز إليه كل من اللغة العربية واللغة الأمازيغية.

والحال أن تمحيص الاستراتيجية اللغوية الحالية، يتميز بوجود العديد من الاختلالات التي يمكن حصرها في مستويين اثنين :

- مستوى لغة التدريس بالنظر إلى التفاوت الكبير بين التعليمين الثانوي والعالي.
- مستوى تدريس اللغات، حيث لا تتلاءم الوضعية الحالية مع الكفايات اللغوية المتوخاة.وقد كشفت معطيات مستقاة، من دراسة عينة من التلاميذ على الصعيد الوطني سنة 2009،

أن 36% فقط من تلاميذ المستوى السادس يتحكمون في اللغة العربية، و28% منهم في اللغة الفرنسية. (تقرير البرنامج الوطني لتقويم التعلمات 2009).

الهـدف

تحسين التحكم في اللغات من طرف المتعلمين، سواء تعلق الأمر باللغة العربية أو الأمازيغية أو باللغات الأجنبية، واستكشاف ملامح سياسة لغوية في أفق التحضير لمدرسة الغد .

التدابير المعتمدة

باعتبار الأهمية الجوهرية للمسألة اللغوية وحساسيتها، لا يمكن مقاربتها وضبطها، بصورة بناءة ،إلا في إطار ملائم للتفكير الرصين، بإمكانه تحييد الحساسيات وكل الاحتمالات السلبية.

ومن ثم فإن المجلس الأعلى للتعليم، بحكم تركيبته وصلاحياته في مجال إبداء الرأي حول كل القضايا ذات المصلحة العامة، يشكل الهيئة الملائمة الكفيلة بمعالجة المسألة اللغوية. ومن هذا المنطلق، سيتم اللجوء إليه لطلب رأيه في معالجة مجموعة من الجوانب المرتبطة بهذه الإشكالات :

• لغة تدريس المواد العلمية والتقنية.

• وضعية اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية.

• اختيار اللغات الأخرى التي يتعين تدريسها، وتحديد سبل وصيغ التدريس والتعلم.

ولتحسين مستوى تعلم اللغات سيتم اعتماد الدعامات التالية:

• ترتيب المقررات الدراسية من خلال التركيز على الكفايات الأساس : القراءة والكتابة والكفايات التواصلية؛

• تحسين و ملاءمة التقنيات البيداغوجية، حسب المواد وحسب الأسلاك؛

• تطوير نظام التقويم حتى يتلاءم مع المقاربة بالكفايات؛

• تطبيق بيداغوجية الدعم لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات

في مجال تعلم اللغات؛

• توفير وإنتاج الوسائل الديداكتيكية والموارد الرقمية اللازمة لدعم التمكن من اللغات؛

• تبني نظام تكوين مستمر للأساتذة وفق معايير مضبوطة، يستجيب للتدريس بالكفايات؛

• دعم وتطوير عدة التأطير التربوي في مجال تدريس اللغات؛

• تطوير تعلم اللغة العربية بإسهام من أكاديمية محمد السادس للغة العربية والمؤسسات المماثلة؛

• توفير الشروط البيداغوجية والتنظيمية لدعم تدريس الأمازيغية.

• تحديد خطة موجهة لتعليم اللغات

• تحديث تقنيات تعليم اللغات

المجال 3: مواجهة الإشكالات الأفقية لمنظومة التربية والتكوين

المشروع E3.P7 : وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الـميثاق الوطني للتربية والتكوين على أنه:

• ينبغي أن يواكب التوجيه التربوي ميولات ورغبات الـمتعلـمين منذ السنة الثانية للإعدادي؛

• توفير مستشار واحد في التوجيه على الأقل، على مستوى الشبكة الـمحلية للتربية والتكوين، ومستشار على صعيد كل مؤسسة للتعليم الثانوي؛

• وضع جسور بين مختلف مكونات ومستويات الـمنظومة التربوية.

تشخيص الوضعية : الملاحظات الرئيسة

تتسم الوضعية الحالية لـمجال الإعلام والـمساعدة على التوجيه بوجود عدة أطراف متدخلة تعاني من ثقل الإكراهات الـمتعددة التي تؤثر سلبا على جودة ونجاعة تدخلاتها، إن على الـمستوى التنظيمي، أو على مستوى الـموارد الـمالية والـمادية والبشرية، أو على مستوى الخدمات الـمقدمة كذلك.

• على الـمستوى التنظيمي:

• تداخل مهام مختلف الـمتدخلين في مجال الإعلام والتوجيه؛

• غياب قانون يؤطر وينظم أنشطة الإعلام والـمساعدة على التوجيه، ويُمكِّن من تحديد دقيق لـمهام ومسؤوليات ومستوى تدخل كل الفاعلين في هذا الـمجال؛

• غياب نظام خاص لـمختلف البنيات الـمتدخلة في الـمجال، يعكسه عدم وجود هذه البنيات ضمن هياكل الوزارة (مراكز الاستشارة والتوجيه على مستوى هيكلة النيابات الإقليمية، ومراكز إنتاج وثائق الإعلام على مستوى هيكلة الأكاديميات الجهوية، ومراكز إرشاد الطالب على مستوى هيكلة مديرية تكوين الأطر بالتعليم العالي)؛

• اختلالات على مستوى إرساء الـمناطق التربوية للتفتيش، في مجال التوجيه التربوي، حيث رُصدت صعوبات في إسنادها إلى الـمفتشين، وذلك لوجود فئتين منهم: الفئة الأولى

هم الـمفتشون الذين استفادوا من التكوين بمركز التوجيه والتخطيط التربوي، والفئة الثانية هم الـمفتشون الـمدمجون في هذا الإطار بفعل أقدميتهم (الترقية إلى الدرجة الأولى مع تغيير الإطار)، بالإضافة إلى الإشكالية التي يطرحها تأطير مفتشي الـمناطق للـمفتشين العاملين بالقطاعات الـمدرسية للاستشارة والتوجيه.

• على مستوى الـموارد الـمالية والـمادية:

• غياب ميزانيات خاصة بالبنيات الـمتدخلة في مجال الإعلام والـمساعدة على التوجيه؛

• عدم ملاءمة الـمقرات الـمحتضنة لهذه البنيات لـمزاولة الـمهام الـمنوطة بها على الوجه الأمثل؛

• خصاص كبير في التجهيزات الـمرصودة للبنيات كما وكيفا؛

• غياب أو نقص في الفضاءات الـمخصصة للإعلام والـمساعدة على التوجيه بالـمؤسسات الثانوية الإعدادية والتأهيلية؛

• غياب الموارد اللوجستيكية (القوافل، سيارات المصلحة،...) لتغطية جميع المناطق بخدمات الإعلام والمساعدة على التوجيه، سيما المناطق المعزولة.

• على مستوى الموارد البشرية:

• خصاص كبير في الموارد البشرية (أطر التوجيه التربوي، إعلاميون، أطر تقنية...)؛

• ضعف التكوين المستمر للأطر العاملة في مختلف البنيات المتدخلة في المجال، وغياب استراتيجية وطنية في هذا الباب؛

• اقتصار الترشيح لولوج منصب المستشارين في التوجيه التربوي على أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي، وما يترتب عن ذلك من ازدياد الخصاص في عدد الأساتذة بهذا السلك؛

• ضعف العرض فيما يتعلق بالتكوين الأساسي لأطر التوجيه التربوي، والمتجلي خصوصا في:

• محدودية عدد المترشحين المقبولين بمركز التوجيه والتخطيط التربوي (في حدود 90 سنويا بشعبتي التوجيه والتخطيط التربويين)؛

• خصاص في التأطير التربوي بمركز التوجيه والتخطيط التربوي، حيث لا يتعدى عدد الأساتذة الدائمين بالمركز عشرة أطر، في حين يتم تأطير بعض المواد من طرف أساتذة متطوعين أو زائرين، مع ضعف الميزانية المرصودة للتعويضات ؛

• محدودية البنية التحتية لمركز التوجيه والتخطيط التربوي، من حيث عدد القاعات، والطاقة الاستيعابية للفضاءات، وكذا الضعف الملاحظ فيما يتعلق بالتجهيزات.

• الانخفاض الملحوظ في عدد أطر التوجيه التربوي، نتيجة تكليف بعض الأطر منهم بمهام إدارية في مقابل محدودية عدد المتخرجين من مركز التوجيه والتخطيط التربوي (في حدود 60 سنويا بشعبة التوجيه التربوي).

• على مستوى الخدمات المقدمة:

• غياب غلاف زمني خاص بخدمات الإعلام والمساعدة على التوجيه ضمن الغلاف الزمني العام؛

• ضعف نسبة التأطير نتيجة ارتفاع عدد تلاميذ التعليم الثانوي بسلكيه، وانخفاض عدد أطر التوجيه التربوي المكلفين بتأطيرهم (ما يناهز 2500 تلميذ لكل مستشار في التوجيه التربوي)، مما لا يُمكِّن جميع التلاميذ من الاستفادة من مقاربة فردية، ويجعل تدخل المستشار مركزا على بعض المستويات على حساب غيرها؛

• تعدد مصادر المعلومات والمتدخلين في المجال، وضعف التنسيق فيما بينهم، مما يؤدي أحيانا إلى وقوع خلط وتناقضات في الخدمات المقدمة؛

• غياب أو نقص في وسائل العمل بالنسبة لأطر التوجيه التربوي؛

• غلبة الطابع الموسمي، والرتابة، والمحدودية في الزمان والمكان على الخدمات المقدمة؛

• صعوبات فيما يتعلق بتجميع وإنتاج ونشر المعلومات؛

• ضعف أو انعدام الإعلام حول المهن في غياب صنافة وطنية مختصة؛

- محدودية الجسور بين التكوين المهني وبين المنظومة التربوية؛
- عدم بلوغ الهدف الذي حدده الميثاق والرامي إلى توجيه ثلثي التلاميذ نحو الشعب التقنية والعلمية؛
- محدودية الجسور بين مختلف المسالك بالتعليم العالي، حيث يُسجل في هذا الصدد:
- غياب تواصل دقيق حول نوعية الجسور الموجودة؛
- غياب تنميط وطني للجسور المقترحة على الطلبة؛
- الفصل بين بعض التكوينات رغم تقاربها، كشهادة التقني العالي والدبلوم الجامعي التقني.

الهدف

تمكين كل تلميذ من وسائل التوجيه نحو تكوين يتماشى مع ميولاته، ويعطي إمكانيات مستقبلية جيدة للانفتاح على منافذ سوق الشغل، مع تمكينه من إعادة التوجيه في حالة الفشل في إحدى الشعب.

أو المرور من شعبة إلى أخرى لمتابعة الدراسة في مستوى أعلى عبر:

- توحيد وتقنين تدخلات مختلف الفاعلين في مجال الإعلام والمساعدة على التوجيه؛
- وضع معلومات شاملة، ومحينة، وذات مصداقية رهن إشارة جميع الفئات المعنية؛
- مساعدة التلاميذ والطلبة في اختياراتهم المرتبطة بالتوجيه؛
- إشراك الأساتذة، والآباء، والمهنيين، في الإعلام والمساعدة على التوجيه؛
- تطوير جودة تدخلات أطر التوجيه التربوي؛
- تنويع الجسور بالتعليم العالي.

التدابير المعتمدة

1. إعادة بناء منظومة الإعلام والتوجيه

1.1. جعل الإعلام رهن إشارة المتعلمين:

أ. إحداث وكالة وطنية للإعلام والتوجيه: كمؤسسة عمومية تتولى الإشراف، وتقنين، وتقويم، وتطوير المنظومة الوطنية للإعلام والتوجيه.

ب. إحداث مراكز جهوية للإعلام والمساعدة على التوجيه (شبابيك وحيدة): كبنيات جهوية مكلفة بالإعلام المدرسي والجامعي والمهني والمساعدة على التوجيه لفائدة تلاميذ وطلبة الجهة وغيرهم من الراغبين من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها، وذلك من خلال دمج البنيات العاملة حاليا في هذا المجال (مراكز إرشاد الطالب، ومراكز الاستشارة والتوجيه، ومراكز إنتاج وثائق الإعلام).

ج. إحداث بوابة وطنية للإعلام والتوجيه: كبنية رقمية رسمية تمكن الفئات المستهدفة من الولوج إلى معلومات شاملة، ومحينة، وذات مصداقية، وإلى أدوات ملائمة للمساعدة على التوجيه.

د. إنتاج وتوزيع دعائم الإعلام والمساعدة على التوجيه: ويتعلق الأمر بدلائل، ومطويات، ووسائط رقمية

وسمعية بصرية، وبمجزوءات التربية على الاختيار والتوجيه، لفائدة تلاميذ التعليم الثانوي، ابتداء من السنة الأولى من التعليم الثانوي الإعدادي.

هـ. تنظيم تظاهرات الإعلام والمساعدة على التوجيه: من ملتقيات وأيام، وأبواب مفتوحة، وقوافل، على المستوى الوطني، والجهوي، والإقليمي، والمحلي لفائدة التلاميذ والطلبة، وأوليائهم، ومختلف الفاعلين والمهتمين بمجال الإعلام، والمساعدة على التوجيه.

و. تعميم خدمات الإعلام والمساعدة على التوجيه: من خلال إدراج السنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي الإعدادي ضمن المستويات المستهدفة بهذه الخدمات. وفي هذا الصدد، سيتم الإدماج التدريجي لمجزوءة خاصة بالتربية على الاختيار وبناء المشاريع، بهدف تنمية الحس المقاولاتي للمتعلمين، ضمن أنشطة التفتح بالتعليم الثانوي الإعدادي.

2.1 . تطوير التوجيه النشيط:

أ. إرساء وتفعيل مسطرة خاصة بالتوجيه النشيط: باعتبارها آلية للمواكبة الفردية لتلاميذ السنة الثانية من سلك البكالوريا، الراغبين في متابعة دراستهم العليا بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح (الكليات). وتهدف هذه المسطرة إلى مساعدة هؤلاء التلاميذ على اختيار الشعب التي تلائم قدراتهم وميولاتهم واستعداداتهم لضمان أكبر نسبة نجاح ممكنة .

وفي هذا السياق، سيتم تعزيز اختصاص التوجيه المدرسي ،الذي يقوم به مجلس القسم بهذا المستوى، حيث سيعطي بدوره رأيه بخصوص رغبات التلاميذ، كما سيتم تطوير الوجيهات interfaces مع عالم الدراسات الجامعية العليا، بحيث ستقدم كل جامعة/كلية رأيها، بالقبول أو بالتحفظ، بخصوص هذه الرغبات، بحيث لا يشكل هذا الرأي بأي حال من الأحوال قبولا أو رفضا لتسجيل التلاميذ المعنيين، وإنما يبقى مجرد رأي يساعدهم على اتخاذ القرار المناسب. بالإضافة إلى إمكانية استفادة التلاميذ المعنيين من مقابلات فردية مع أساتذة التعليم العالي لتعميق النقاش حول رغباتهم.

ومن جهة أخرى، ستعمل مؤسسات التعليم العالي على وضع عدة إعلامية مرتبطة بمدى إدماج الحاصلين على شهادات في مسلك من المسالك خلال 3 أو 5 سنوات الموالية لحصولهم على شهادتهم، قصد تمكين كل طالب من اختيار توجهه بموضوعية.

ب. تعميم العمل بالمشروع الشخصي للتوجيه، كمقاربة للتوجيه الذاتي، تلائم حاجات المتعلمين، وتسهل استكشاف مجالات الحياة المهنية، مما يجعل المتعلم فعلا في قلب سيرورة التوجيه كفاعل ومسؤول عن توجيهه، انطلاقا من قيامه بعمليات استكشافية، وتأملات بخصوص مساره المهني المحتمل، وذلك بهدف اتخاذ قرارات واختيارات موضوعية وعقلانية.

3.1. تعبئة الفاعلين بخصوص التوجيه:

وعيا بكون التوجيه التربوي شأنا عاما، وليس حكرا على أطر التوجيه التربوي فقط، سيتم إشراك الأساتذة، والآباء، والمهنيين كذلك في المجهود المبذول لمساعدة المتعلمين على التوجيه. وفي هذا الصدد، سيتم:

أ. تكوين أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي: في مقاربات المصاحبة والمساعدة

على التوجيه، لتمكينهم من عدة كفايات تساعدهم على مباشرة مهامهم الجديدة في مجال التوجيه على الوجه المطلوب.

ب. مأسسة مبدأ «الأستاذ الرئيسي»: كمنسق للفريق التربوي و كمصاحب للتلاميذ، وذلك بهدف تعزيز الإشراك الفعلي للأساتذة في الحياة المدرسية عموما، وفي مجال التوجيه التربوي خصوصا.

ج. تعزيز تدخلات الآباء والمهنيين في مجال المساعدة على التوجيه: بحيث يساهم هؤلاء الفاعلون في انفتاح المتعلمين أكثر على المحيط المهني، عن طريق استفادتهم من زيارات تربوية وتداريب استكشافية للمقاولات والمؤسسات المهنية، ومن عروض حول المهن وسوق الشغل يقدمها الآباء والمهنيون، وكذا من منتديات المهن، والتي تنظم بهدف إنماء الحس المقاولاتي للمستهدفين، وتمكينهم من استكشاف عالم المهن والشغل، في أفق بناء مشاريع شخصية عن وعي وإدراك.

4.1. تعزيز الموارد البشرية في مجال التوجيه كما وكيفا :

حتى تتمكن المنظومة من تحقيق الأهداف المنوطة بها على الوجه المطلوب، سيتم تعزيز أداء الموارد البشرية العاملة في مجال التوجيه التربوي، وذلك من خلال اعتماد التدابير الأساسية التالية:

أ. تعيين وتكوين مستشارين جدد: وذلك من خلال اعتماد صيغ جديدة للتوظيف في هذا المجال، تتمكن الوزارة من خلالها من تمكين جميع المؤسسات التعليمية الثانوية، الإعدادية منها والتأهيلية، من الاستفادة من خدمات أطر التوجيه التربوي. وفي هذا الصدد، سيتم توظيف 1000 مستشار جديد في أفق سنة 2012.

ب. وضع استراتيجية وطنية للتكوين المستمر: تهم أطر التوجيه التربوي، والأطر العاملة في مجال الإعلام والمساعدة على التوجيه، لتطوير كفاياتهم، والرفع من جودة ونجاعة تدخلاتهم.

ج. دعم المدارس الابتدائية: وذلك من خلال إلحاق مجموعة منها بمنطقة عمل المستشار في التوجيه التربوي، ليقدم دعمه لخلايا اليقظة، وللجهود المبذولة لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات التعلم، وكذا ليساهم في مختلف أنشطة المصاحبة والمواكبة ذات الصلة بمجال الإعلام، والمساعدة على التوجيه، التي تنجز لفائدة تلاميذ الابتدائي.

د. توفير إطار ملائم لاشتغال أطر التوجيه التربوي، من خلال تهيئة وتجهيز فضاءات خاصة بالإعلام والمساعدة على التوجيه بالثانويات الإعدادية والتأهيلية.

2. تطوير نظام الجسور بين المسالك

سيصبح من الممكن فتح العديد من الجسور، على مستوى التعليم العالي، لتوفير إمكانات رحبة للطلبة لمتابعة دراستهم وفق ما تقتضيه مؤهلاتهم وقدراتهم، بما يمكن من التقليص من ظاهرة الفشل الدراسي، وبالتالي الحد من الهدر الذي تعرفه المنظومة الوطني.

المجال الرابع
توفير وسائل النجاح

المجال 4: توفير وسائل النجاح

يسعى البرنامج الاستعجالي 2012/2009 بكل عزم وإصرار، إلى أن يكون برنامجا طموحا، بالنظر إلى حجم أوراشه، ومشاريعه، والمدة الزمنية المحددة لإنجازه. ومن أجل ربح هذا الرهان ورفع هذا التحدي،

فإنه لا مناص من توفير الوسائل والإمكانات اللازمة واستدامتها، وذلك عبر تعبئة التمويلات اللازمة، والاستعمال الأمثل للوسائل المتوفرة، ودعوة الشركاء الأساسيين للانخراط في استكمال أوراش الإصلاح، لبلوغ الأهداف والنتائج المنشودة من هذا المشروع المجتمعي.

لهذه الغاية، ينبغي العمل بجدية على تطوير مردودية المنظومة، واعتماد سياسة جريئة ودقيقة لترشيد النفقات، إضافة إلى توفير الموارد المالية الضرورية و ضمان استدامتها، عبر تنويعها، ووضع آلية مناسِبة للتمويل اللازم، وكذا تتبع ومراقبة المتلكات.

وعلى مستوى آخر، يعد انخراط وإشراك مختلف الفاعلين في الإصلاح، شرطا ضروريا لإنجاحه، وذلك عبر بلورة استراتيجية اتصال داخلي وخارجي ناجعة، موجهة لكل الفاعلين داخل المنظومة، وللشركاء في الداخل والخارج، وتنظيم حملات تواصلية واسعة لتعبئتهم و تحسيسهم، بأهمية رهانات الإصلاح، وحيوية انخراطهم في إنجاحه.

المجال ٤ : وسائل النجاح

المشروع E4.P1 : تنويع الموارد المالية واستدامتها

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على :

• عقلنة وترشيد الإنفاق التربوي.

• تنويع موارد وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي بهدف إنجاح كل التوجهات النوعية والكمية الكفيلة بالنهوض بالقطاع.

تشخيص الوضعية : الاستنتاجات الرئيسة

إن حجم ميزانية قطاع التعليم المدرسي بالنسبة للميزانية العامة للدولة ما فتئ يعرف تزايدا؛ غير أن كتلة الأجور تمثل 90% من ميزانية التسيير، التي تمول بالأساس من ميزانية الدولة. في المقابل فإن المردودية لا ترقى لمستوى أهداف و رهانات المنظومة.

ويتعذر اليوم، تقويم مدى نجاعة استعمال الموارد لعدم توفر الوزارة أو الجامعات وكذا الأكاديميات على أدوات تسمح لها بإنجاز تحليل دقيق للوجهة التي ستؤول إليها النفقات أو بتتبع تطور مؤشرات كلفة منظومة التربية والتكوين.

إن ترشيد النفقات يتطلب وضع الآليات الكفيلة بالرفع من إنتاجية المنظومة من جهة، والتحكم في المؤشرات والمعايير المعتمدة في مختلف النفقات المتعلقة بالبناءات والتجهيزات وكذا مجال المعدات والنفقات المختلفة من جهة أخرى.

أما فيما يخص تمويل المنظومة، فرغم كل المجهودات التي تقوم بها الدولة، فإن الحاجيات التمويلية الحالية والمستقبلية لمواكبة تطوير المنظومة تتطلب تعبئة موارد كافية وقارة أخذا بمبدأ تنويع موارد التمويل عن طريق مساهمة مختلف الشركاء والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

الأهـداف

• تحسين إنتاجية المنظومة التربوية؛

• ترشيد استعمال الموارد المتوفرة لدى منظومة التربية والتكوين؛

• وضع نظام محاسبتي ملائم للأكاديميات والجامعات يسمح بتتبع الممتلكات ومؤشرات كلفة المنظومة من أجل عقلنة النفقات؛

• توفير الموارد المالية الضرورية لإعمال البرنامج الاستعجالي؛

• تفويض تدبير الممتلكات للأكاديميات الجهوية للتربية و التكوين من أجل تدبيرها عن قرب.

التدابير المعتمدة

إن رهانات المنظومة وانتظارات المجتمع في مقابل الموارد المتاحة، تستدعي عقلنة وترشيد التكاليف والنفقات، واستثمار واستغلال كل الإمكانيات المتوفرة، مما يفرض في الظرف الراهن، اتخاذ إجراءات مناسبة لتحسين مردودية منظومة التربية والتكوين.

و ترشيد النفقات، ووضع آليات التدبير والمتابعة. وتجدر الإشارة إلى أن آثار هذه التدابير لا يمكن أن تقاس بصورة سليمة، إلا بإقرار و تفعيل محاسبة عامة و تحليلية، على مستوى الأكاديميات والجامعات والمعاهد والمؤسسات.

ومع ذلك، ورغم المجهودات المبذولة في مجال ترشيد النفقات وعقلنة تدبيرها، فإن التمويل العمومي، على ضخامته، لا يكفي لتحمل إجمالي النفقات المرتبطة بإصلاح منظومة التربية والتكوين، مما يستدعي تكثيف مساهمة الشركاء والفاعلين الاقتصاديين، لدعم مجهود النهوض بالمدرسة المغربية.

1. وضع تدابير لتحسين إنتاجية منظومة التربية والتكوين

بالنظر إلى الأهمية التي تمثلها كتلة الأجور في ميزانية منظومة التربية والتكوين، و الكلفة المادية و المعنوية المهمة لظاهرتي التكرار و الهدر المدرسي، يتعين تقييم و تتبع الوقع المالي للإجراءات المتخذة في إطار ترشيد استعمال الموارد البشرية و محاربة الظاهرتين السالفتي الذكر.

2. ترشيد النفقات

إن ترشيد نفقات التسيير، يقتضي تفويت بعض الخدمات التي لا تشكل جوهر الوظيفة التعليمية إلى جهات خارج المنظومة، مثل: البناء والصيانة والترميم والنقل

و الإطعام والحراسة والأمن والفضاءات الخضراء .....

كما سيتم العمل على تخفيض نفقات الماء والكهرباء والهاتف، التي تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية التسيير، مع الحفاظ على هدف تعميم هذه الخدمات على جميع المؤسسات التعليمية. وسيتم هذا التخفيض بواسطة ترشيد الاستهلاك و كذا بإعادة التفاوض بشأن التعريفة المطبقة.

ومن شأن الاستعمال المشترك، للوسائل والتجهيزات ومهننة وظيفة الشراءات، ضمان ترشيد ملموس للتكاليف.

كما سيتم ترشيد نفقات البناء والتجهيز، عن طريق إعادة التفكير في المعايير المعتمدة في هذا المجال، والتصاميم النموذجية.

- تفويت بعض الخدمات التي لا تشكل جوهر الوظيفة التعليمية إلى جهات خارج المنظومة وترشيد مختلف النفقات

3. إقرار محاسبة عامة وتحليلية في الأكاديميات والجامعات:

إن العمل بالمحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية يساهم في الشفافية الضرورية

من أجل حصر وتتبع ممتلكات الأكاديميات وكذا الجامعات وتتبع مؤشرات كلفة المنظومة من أجل عقلنة النفقات.

- وضع نظام المحاسبة العامة و التحليلية

4.تأمين تمويل البرنامج الإستعجالي:

لتوفير الموارد الضرورية لإعمال البرنامج الاستعجالي سيتم إحداث صندوق للتمويل يسهر على تحصيل وتدبير موارد إضافية من لدن الشركاء الأساسيين المنخرطين في استكمال أوراش الإصلاح.

- وضع آلية لتمويل المخطط الإستعجالي

5. تفويض تدبير الممتلكات للأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين:

سيتم العمل على تفويض تدبير الممتلكات للأكاديميات. وفي هذا الإطار يتعين القيام بجرد شامل ومحين لجميع ممتلكات الأكاديميات بهدف إرساء تدبير لا متمركز و ناجع للممتلكات و كذا صيانة البنية التحتية.

- تدبير لا متمركز و ناجع للممتلكات

المجال 4 : وسائل النجاح

المشروع E4.P2 : التعبئة والتواصل حول المدرسة

تذكير بالتوجهات الأساسية المحددة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين

ينص الميثاق الوطني للتربية والتكوين على ضرورة تعبئة المواطنين وكل فعاليات المجتمع حول مسألة التربية والتكوين.

تشخيص الوضعية: الملاحظات الرئيسة

مازالت التعبئة الفعلية لمختلف المتدخلين والشركاء المحتملين للمنظومة تسجل بعض التأخر. إذ تعوقها مجموعة من العراقيل:

- فالتعبئة الوطنية والشراكة حول الإصلاح، اللتين شرع فيهما في عام 2000، يطبعهما غياب مقاربة شمولية حقيقية، علاوة على ضعف الموارد البشرية والمالية المخصصة للتواصل الداخلي أو الخارجي. أما التواصل المركزي فيظل داخليا أساسا وإخباريا يعتمد توزيع المذكرات والدوريات.

- إن التدبير التشاركي لهيئات التسيير، التي يهدف إقرارها إلى انخراط مختلف الفاعلين في المجتمع غير مرض. كما أن مستوى انخراط هؤلاء الفاعلين يبقى ضعيفا ومتفاوتا في غالب الأحيان.

الهـــدف

جعل التواصل الداخلي والخارجي دعامة أساسية لتسريع تطبيق الإصلاح بهدف تحقيق تعبئة فعلية لمجموع مكونات المجتمع حول قضية التربية والتكوين.

التدابير المعتمدة

لا يمكن إصلاح منظومة التربية والتكوين دون تعبئة الجميع في هذا المشروع. ولهذه الغاية، سيتم تطوير استراتيجية تواصلية شاملة خاصة بالبرنامج الاستعجالي.

وفي السياق نفسه، ستعمل الوزارة على بلورة شراكات قوية بغية جعل مختلف الفاعلين في منظومة التربية والتكوين شركاء حقيقيين في إنجاز أوراش الإصلاح المنشود.

1. وضع استراتيجية تواصلية (دعم التواصل الداخلي والخارجي)

بغية تحقيق تواصل فعال مع مختلف الفئات المستهدفة (من تلاميذ وآباء ومدرسين وشركاء...)، يبدو حتميا وضع استراتيجية للتواصل الداخلي والخارجي. وستتيح هذه الاستراتيجية وضع خطة تواصلية وطنية يكون بالإمكان استثمارها على مستوى الجهة أو الجامعة. وبغية تحسيس أكبر عدد ممكن من المواطنين بقضية التربية،

ستشمل الخطة التواصلية إنتاج برامج دورية في التلفزيون والإذاعة (حملات إعلامية ، ريورتاجات ، مناقشات وموائد مستديرة،...).

دعم وظيفة الاتصال في قطاع التعليم المدرسي والأكاديميات:

لتنفيذ هذه الاستراتيجية التواصلية الجديدة بفعالية، سيتم تدعيم الوحدات المكلفة بالاتصال على الصعيد المركزي و اللامركزي،

• وضع إستراتيجية للتواصل ذات بعد وطني

2. تعبئة مجموع الأطراف المعنية وإشراكها

ينبغي تعبئة أربعة شركاء أساسيين باعتبارهم فاعلين أساسيين في الإصلاح. وهم: الجماعات المحلية، الفاعلون المؤسسيون وممثلو عالم الاقتصاد والأعمال وجمعيات آباء وأولياء التلاميذ، بالإضافة إلى توطيد جسور التواصل مع النقابات و الجمعيات المهنية وجمعيات المجتمع المدني .

عقد شراكات انتقائية وفعالة

ويمكن على هذا الأساس للجماعات المحلية أن تتحمل تدريجيا جزءا من المسؤوليات والمهام التي تضطلع بها حاليا مؤسسات منظومة التربية والتكوين، لكنها لا ترتبط بصفة خاصة بالمجال التربوي، مثل الصيانة وحراسة المؤسسات وتدبير المطاعم المدرسية والداخليات والنقل، فضلا عن بناء المؤسسات،....

وبإمكان مختلف الفاعلين المؤسسيين بدورهم الانخراط في ورش التربية والتكوين، كل حسب مجال اختصاصه. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتحمل وزارة التجهيز والنقل ضمان وصول التلاميذ إلى مؤسساتهم المدرسية والمساهمة بذلك

في إيجاد حل لتنقلهم. كما يمكن للمكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب اقتراح تعريفات تفضيلية لفائدة المؤسسات والتكفل بربط المدارس بالوسط القروي بشبكات الماء والكهرباء. كما يمكن للأملاك المخزنية والمندوبية السامية للمياه والغابات العمل على توفير الأراضي لفائدة قطاع التربية والتكوين.

أما ممثلو عالم الاقتصاد والأعمال (الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب والجمعيات المهنية،...)، فبإمكانهم الإسهام في تطوير الملاءمة بين التكوين والشغل بالمشاركة بفعالية في تحديد العرض التكويني، بل والمساهمة في البرامج، باقتراح عروض تداريب ميدانية، ومساهمتهم في تمويل بعض المؤسسات. وفي هذا الإطار، سيتيح إبرام تعاقدات تحدد التزامات مختلف الأطراف تجسيد هذه الشراكات وضمان استمرار هذا النهج.

توطيد علاقة الوزارة بجمعيات آباء وأولياء التلاميذ

وبالطبع، سيكون لجمعيات آباء وأولياء التلاميذ، التي تحظى بتمثيلية نسبية، دور هام. لذا سيتم تحسيسهم بخصوص جودة المحيط المدرسي وجودة التعليم المدرسي عبر وضع ميثاق للعلاقات بين جمعيات أمهاء وآباء التلاميذ والمؤسسات» يحدد حقوق مختلف الأطراف المتدخلة وواجباتها.

• عقد شراكات هادفة مع الجماعات المحلية والفاعلين المؤسسيين وممثلي عالم الاقتصاد والأعمال وآباء وأولياء التلاميذ

المشروع E4.P3: تطوير التعليم الخصوصي

تذكير بالتوجهات الأساسية

يوصي الميثاق الوطني للتربية والتكوين بتنويع موارد قطاع التربية والتكوين. ولبلوغ هذه الغاية، فإنه يجعل من قطاع التعليم الخصوصي «شريكا أساسيا، إلى جانب الدولة، في النهوض بنظام التربية والتكوين وتوسيع نطاق انتشاره والرفع المستمر من جودته».

تشخيص الوضعية: الاستنتاجات الرئيسية

بإمكان عرض التعليم الخصوصي أن يشكل قاطرة لتطوير التعليم العمومي ، إلا أن هذا التعليم

لم يبلغ، لحد الآن، التطوير المنشود. فنسبة استقبال المتمدرسين من قبل قطاع التعليم الخصوصي تظل ضعيفة، لا تتجاوز 7,7% من المتمدرسين في قطاع التعليم المدرسي، و5,6% في التعليم العالي سنة 2006-2007، زيادة على كون هذا العرض، يبقى متمركزا في محور الدار البيضاء -الرباط بحوالي 70%.

أما فيما يخص الجودة، فإن العرض التربوي الخصوصي يظل شديد التباين، لأن آليات المراقبة المنصوص عليها، لا تفعل دائما على نحو صارم ودقيق. كما أن المرسوم التطبيقي المتعلق باعتماد مؤسسات التعليم العالي الخصوصي والاعتراف بشواهده، لم يتم نشره بعد. وتجدر الإشارة إلى أن الإطار القانوني القائم غير حازم إزاء المواصفات المطلوبة في المدرسين العاملين بالتعليم الخصوصي. وإزاء هذه الملاحظات، تم تبني إطار جديد لتأطير وحفز هذا التعليم في دجنبر 2007. وينص هذا الإطار بالخصوص على وضع نظام خاص هو نظام «المؤسسات الخصوصية المتعاقدة».

الأهـــداف

النهوض بالعرض التربوي الخصوصي، بغية خلق تنافس حقيقي حول جودة التعليم والتكوين.

التدابير المعتمدة

إن تنمية العرض التربوي للتعليم الخصوصي يتوخى تحقيق ثلاثة أهداف حاسمة :

• ربط العرض التربوي الخصوصي، بتوسيع العرض التربوي بشكل عام.

• إشراك المبادرة الخصوصية في تدبير المؤسسات المدرسية القائمة، بغية المساهمة في تخفيف نفقات التسيير.

• تطوير تعليم خصوصي ذو جودة، وخلق تنافس مع التعليم العمومي.ولتحقيق هذه الأهداف، سيتم تفعيل خطة مجددة، ترتكز على ثلاثة مبادئ موجهة:

• إقرار تدابير تحفيزية تمكن من تسهيل استثمار الخواص في قطاع التعليم (آليات لاقتناء الأراضي بشروط تفضيلية و لتمويل كلفة الاستثمار، تحمل جزء من تكاليف البناء...).

• تطوير نموذج جديد ومتكامل للعرض التربوي الخاص،أقل تشتتا، ينتظم حول متدخلين خواص يتوفرون على إمكانيات و مؤهلات عالية، يتواجدون على امتداد التراب الوطني، ضمن مجموعات مدرسية، معترف بقيمتها وأهليتها.

• إجراء دراسات وتجارب نموذجية،بشأن إمكانية تفويض تدبير مؤسسات تعليمية للقطاع الخاص، و تقديم إعانات للتسيير، حسب الضوابط المعمول بها.

ويلزم أن تكون العدة التحفيزية بالضرورة «هادفة وموجهة»، تعتمد على نموذج « تعاقدي»، يقرن الاستفادة من التدابير التحفيزية، بشروط تتيح تجنب التجاوزات، وتوجيه تطوير العرض التربوي الخصوصي، وفق السياسات الجهوية المنشودة، التي تتيح تنمية العرض الخصوصي، في بعض الجهات والجماعات والأوساط المستهدفة.

وسيتم القيام بدراسة معمقة لأجل التطبيق العملي لهذا النموذج الجديد، وتحديد التدابير التحفيزية الأكثر ملاءمة. وهي مقتضيات قابلة للتعديل والتكييف. ومن جهة أخرى، سيتم اتخاذ تدابير تكميلية، من أجل تأهيل التعليم الخصوصي القائم، وضمان جودة متجانسة، من خلال تعزيز التأطير، بواسطة تنظيم تكوين أساسي ومستمر لفائدة مدرسي التعليم الخصوصي، ودعم جهاز تفتيش المؤسسات الخصوصية.

III. عدة تطبيق البرنامج الاستعجالي :

بالنظر إلى حجم الأوراش التي ستنفذ على امتداد السنوات الأربع للبرنامج الاستعجالي، فإن تحقيق النجاح، رهين بوضع عدة فعالة للقيادة، تضمن التعبئة المتناسقة لمجموع الكفاءات الضرورية على المستوى المركزي، الجهوي و المحلي. في هذا الصدد، سيرتكز تطبيق البرنامج الاستعجالي على مقاربة مجددة، تمثل قطيعة مع الممارسات السائدة، وتستند في القيادة والتخطيط إلى صيغة المقاربة بالمشروع . وهكذا سيتم تشكيل فريق خاص بكل مشروع، على الصعيد المركزي والجهوي والإقليمي.

يرتكز نجاح البرنامج الاستعجالي على وضع تنظيم فعال للمشاريع

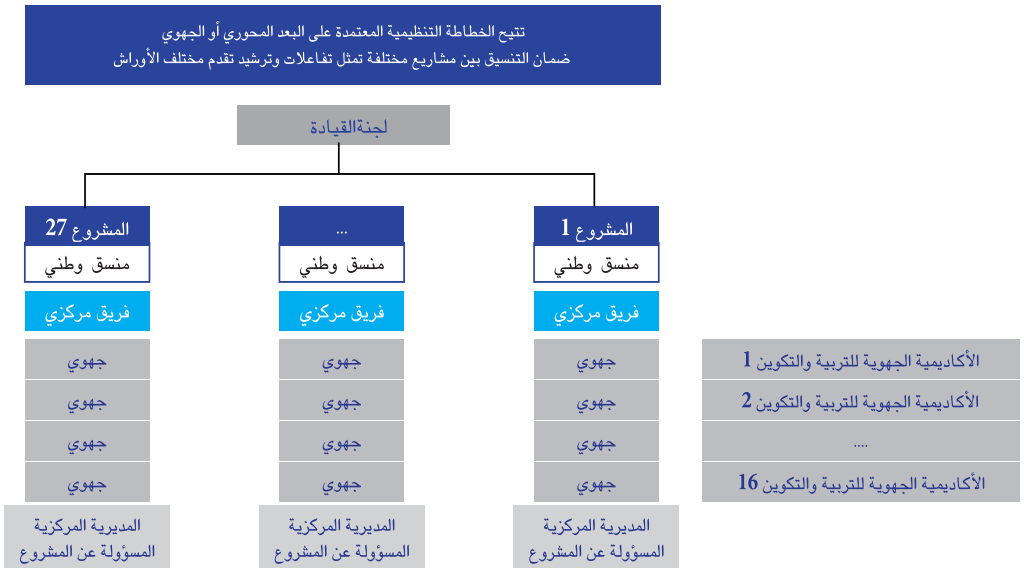

وعلى الصعيد المركزي، سيتولى كل مدير»ة» مركزي، الإشراف على حقيبة مشاريع منسجمة و متناسقة. أما جهويا، فسيتكفل كل مدير»ة» أكاديمية، بمسؤولية تدبير مجموع المشاريع المقررة بجهته. وستسمح هذه القيادة المتقاطعة، ذات البعد المزدوج، «المحوري» و«الجهوي»، بضمان عملية التنسي بين سائر المشاريع، التي تتقاطع فيما بينها بصفة واضحة، وبالتالي ضمان تقدم نموذجي لمختلف الأوراش.

وسيساعد المديرين المركزيين ومديري الأكاديميات، ميدانيا، منسقون جهويون معينون لهذه الغاية، يؤازرهم على صعيد كل جهة، رؤساء الأقطاب ورؤساء المشاريع المتفرغون لهذه المهام، من أجل التطبيق العملي للمشاريع. وستشرف على قيادة مجموع فرق المشاريع، هيئة تضمن السير المتناغم للبرنامج. وستتوفر هذه العدة الشمولية للقيادة على مجموع الأدوات (مخططات عمل، مؤشرات وجداول، عمليات تتبع) الضرورية لتتبع صارم ودقيق لتقدم المشاريع وقيادتها عن كثب، و على مختلف المستويات.

خـاتـمـــة

خاتمة

البرنامج الاستعجالي الذي قدمنا صيغته التركيبية، يؤكد حقيقة أساسية،مفادها أنه قد تم استخلاص دروس رئيسية من التجارب الإصلاحية الماضية. وأننا نتوفر اليوم على العدة اللازمة والموارد الضرورية لمباشرة الإصلاح ميدانيا، بنجاعة و فعالية، وعبر منهجية مبدعة ومجددة تعتمد صيغة المشروع.

فالدينامية الإصلاحية القوية التي تشهدها بلادنا، والاهتمام الخاص الذي يوليه جلالة الملك محمد السادس لإصلاح منظومة التربية والتكوين، والذي يجسده الدعم الحكومي القوي لتمويل البرنامج الاستعجالي، يشكلان فرصة تاريخية وسانحة للقيام بتأهيل شامل للمنظومة التربوية، وتحسين نوعي ومتواتر لمردوديتها.

و تأسيسا عليه، فإن البرنامج الاستعجالي 2012/2009، يترجم عمليا الإرادة القوية والرؤية الطموحة لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،من أجل ربح رهان «مدرسة النجاح» . مدرسة تعلم وتربي، وتهيئ كل المستفيدين منها للاندماج الاجتماعي و المهني.

إن البرنامج الاستعجالي،الذي يندرج في إطار رؤية مستقبلية بناءة، إذ يركز على الاستمرارية، باعتماده الإطار المرجعي للميثاق الوطني للتربية والتكوين، لضخ «نفس جديد» لإصلاح منظومتنا التربوية، فإنه ينخرط، من جهة أخرى، في إطار خطة تربوية تروم جعل المتعلم في قلب المنظومة، وتركيز التعلمات على الكفايات والمعارف الأساسية.

وسيتم الحرص في التطبيق العملي لهذا البرنامج، على ضمان مساهمة كافة الفاعلين والشركاء، من خلال اعتماد إستراتيجية تواصلية فعالة، تسمح باستنهاض و تعبئة كل مكونات المجتمع للانخراط وفق مقاربة تشاركية وتعاقدية، لإنجاح هذا الورش الإصلاحي الحاسم.

ولتعزيز مبدأ التكافؤ والتضامن بين مختلف المناطق والجهات، و لفعالية تدبير المشاريع، سيتم اعتماد استراتيجية جديدة لتوزيع الموارد، تركز على المناطق الهشة والأكثر خصاصا.

إن هذا الرهان الطموح يقتضي توفير الوسائل الكفيلة بإنجاحه، ولا يمكن رفع هذا التحدي إلا عبر تعبئة موارد ترقى إلى مستوى تحقيق الأهداف والنتائج المنتظرة، و ضمان انخراط كامل للأطر التربوية ومجموع المتدخلين في المنظومة، بهدف إعطاء الإصلاح هذا النفس الجديد، الذي نتطلع عبره إلى إعادة الاعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، مدرسة تؤمن حق كل بنات وأبناء المغرب

في المعرفة والعلم وتكافؤ الفرص والمواطنة الكريمة، مدرسة تعانق بمحبة واعتزاز رسالتها التربوية النبيلة، حتى تكون، وعن جدارة، مدرسة النجاح .